# القسم الثاني
# التوجيه الصرفي للقراءات

الفصل الأول:

# التوجيه الصوتي للأفعال

## المبحث الأول

## تآخي الصيغ الفعلية في المعنى الواحد

قد تأتي في العربية صيغتان مختلفتان أو أكثر بمعنى واحد، وهذه ظاهرة لغوية تعود إلي الاختلاف اللهجي بين القبائل العربية في بناء الصيغة، حيث تأتي قبيلة بالفتح وأخرى بالكسر، أو بزيادة حرف، فهذه تأتي بالألف، وتلك تأتي بالتضعيف، أو تأتي هذه بالمصوت القصير، وتلك بالمصوت الطويل. وقد فطن الفراء إلى وجود هذه الظاهرة في القراءات القرآنية عند توجيهها، وسمّاها بـ (تآخي الصيغ)[1]. وفيما يأتي قراءات قرآنية وجهها الفراء بهذا الاتجاه:

### (أولاً): تآخي الصيغ في المعنى الواحد:

### 1 - (فَعَلَ) و(أَفعَلَ) في المعنى الواحد:

وهي ظاهرة لغوية لها صلة بظاهرة التعدي واللزوم، وهي كذلك أحد مظاهر الاختلاف اللهجي. وقد وجد الفراء في القراءات القرآنية هذه الظاهرة، فبين صحة طائفة من القراءات بالاحتجاج بهذه الظاهرة.

لقد وردت في العربية صيغة(فعل وأفعل) بمعنى واحد في طائفة من الأفعال،مثل: دبر وأدبر، وبشر وأبشر، وسقى وأسقى،.. وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن الصيغة الرباعية ظاهرة معروفة في اللهجة الدارجة، لذا فضل الثلاثي لأنه أدخل في الفصيح[2] حيث تجنح المناطق الحضرية كالحجاز غالباً

---

(1) ينظر :المعاني (3/ 152)، 1/ 389)، (2/ 395، 370)، والمصطلح النحوي عند الفراء، ص: 8 .

(2) ينظر: من أعلام البصرة : أبو عمرو بن العلاء، ص: 98، 99 ، ومقدمة فعلت لأبي حاتم، ص: 62، والعربية يوهان فك، ص: 145 .

إلى الصيغة الثلاثية، وأهل البادية كتميم وربيعة وغيرها إلى الرباعية، وقد جاءت في ذلك قراءات وشواهد، جاء في اللسان: «حزنه لغة قريش، وأحزنه لغة تميم، وقد قرئ بهما»[1].

وذهب العلماء مذاهب شتى من هذه الظاهرة بين مؤيد ومنكر، قال سيبويه: «وقد يجيء فعلت وأفعلت، المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على فعلت، ويُلحق قوم فيه الألف، فيبنونه على أفعل»[2].

ومن المؤيدين كذلك الكسائي، قال عنه ثعلب: إنه كان يقول: قلما سمعت في شيء (فعلت) إلا وقد سمعت فيه (أفعلت)[3].

و قد يكون ابن درستويه مصيباً عندما قال: إنها إما ظاهرة لهجية بين لهجتين، وإما أنها من المحال أن تقع في لهجة واحدة صيغتان مختلفتان بمعنى واحد[4].

أما الأصمعي فقد كان مولعاً بالجيد المشهور منه، و يضيق ذرعاً بما سواه، وكان يتحرج من تفسير ما ورد منه في القرآن الكريم[5].

وأنكره ابن خالويه لأن جميع كلام العرب أن يقال: فعل الشيء وأفعله غيره، مثل جلس زيد وأجلسه غيره[6].

ولأهمية هذه الظاهرة ألف فيها العلماء رسائل لغوية، ومن بينهم الفراء[7].

## (تآخي (دبَرَ) و(أدْبَرَ) في المعنى الواحد:

قرأ ابن عباس ﴿واللّيل إذا دبَرَ﴾ [المدثر:33][8]، على (فَعَل)، وقرأ ابن

(1) اللسان ( حزن) ، وينظر : اللهجات (د . الجندي) (2/ 619) .
(2) الكتاب (4/ 61) .
(3) ينظر : مراتب النحويين، ص: 74، والمزهر (2/ 407) .
(4) ينظر :المزهر(1/ 384) .
(5) ينظر: فعلت لأبي حاتم، ص: 62، 82 .
(6) ينظر: ليس في كلام العرب، ص: 25 .
(7) ينظر:الفهرست ، ص:106 .
(8) قرأ بها أبو عمرو، والكسائي، وابن عباس والحسن وغيرهم . ينظر: المعاني (3/ 204)، والحجة، ص: 355، والبحر (8/ 378) .

مسعود وكثير من القرّاء: (أدبَر) على (أفعل). وهي قراءة المصحف: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ﴾[1].

قال الفراء في توجيه القراءتين: «ولا أراهما إلا لغتين، يقال: دبر النهار والشتاء والصيف، وأدبر. وكذلك: قبل وأقبل، فإذا قالوا: أقبل الراكب وأدبر، لم يقولوه إلا بألف، وإنهما في المعنى عندي لواحد، لا أبعد أن يأتي في الرجل ما أتى في الأزمنة»[2].

وقد وافقه النحاس عندما قال: الصحيح أن فعل وأفعل (دبر وأدبر) بمعنى واحد[3]. وهما لغتان بمعنى واحد، وكذلك عند ابن خالويه والعكبري[4].

وثمة علماء آخرون تابعوا الفراء، منهم أبوحاتم السجستاني، والزمخشري، ومكي، وأبوحيان[5].

إلا أن من العلماء من تحرز في مس بعض النصوص على (فعل وأفعل) من أن يقول فيه شيئاً كالأصمعي، فقد سأله أبوحاتم عن (دبَر وأدبر) في القرآن عن اتفاقهما في المعنى. فتحرج من تفسير ما ورد فيه لفظ من القرآن أو الحديث، فقال: لا أقول في القرآن شيئاً[6].

## 2 - (فَعَـلَ) و(فَعَّـلَ) في المعنى الواحد:

### • نحو (نزَلَ) و(نَزَّلَ):

ومما رواه الفراء من القراءات التي هي من تآخي الصيغ في المعنى الواحد قراءة (نزَلَ) بالتشديد والتخفيف، في قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾ [الشعراء: 193]، وقد عزا التشديد إلى الأعمش وعاصم والحسن، وذكر أن من شدَّد نصب

(1) المعاني (3/ 204).

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: إعراب القرآن (5/ 71).

(4) ينظر: الحجة، ص: 355، والتبيان (2/ 1250).

(5) ينظر: فعلت لأبي حاتم، ص: 204، والكشاف (4/ 653)، والكشف (2/ 347)، والبحر (8/ 374).

(6) ينظر: فعلت لأبي حاتم، ص: 204.

الروح وهو جبريل، ومن خفف رفع الروح. ولكنه قال إنهما سواء في المعنى[1]. ويبدو أنه يريد بذلك المعنى العام، ولهذا لا عبرة بتعدي المشدّد ولزوم المخفف في الآية الكريمة، إلا أن علماء التوجيه لم يلتفتوا إلى تآخيهما في المعنى الواحد، وإنما ركزوا على تعدي المشدد ولزوم المخفف[2].

وخلافاً للفراء يرى مكي أنه «لما كان القرآن ينزل شيئاً بعد شيء شُدّد ليدل على هذا المعنى ؛ إذ لو خفف لجاز أن ينزل مرة واحدة على النبي»[3].

واستحسن بعضهم احتجاج بعض أهل اللغة لقراءة التشديد بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:192]، لأن (تنزيلاً) يدل على نزّل[4].

وذهب الراغب في المفردات إلى أن (نزل وتنزّل) بمعنى واحد للمَلَك، فالتنزل كالنزول به، يقال: نزل المَلك بكذا وتنزّل، ولا يقال: نزل الله بكذا ولا تنزّل[5].

وجاء في شرح الشافية أن صيغة (فعّل) تأتي بـ «معنى (فَعَل)، نحو زِلتُه، وزَيّلته»[6].

وقد يجوز أن يراد بالتخفيف القليل والكثير، فإذا شدد دلّ به على الكثير. كما يقول السيرافي[7].

وذهب بعض المحدثين إلى أنّ التشديد قد يكون مظهراً من مظاهر التطور اللغوي من (فعَل) إلى (فعّل) فالكلمة المخففة مثل (فعل) ربما كانت تدل في وقت ما على التكثير، ثم ضعف هذا المعنى بتطور الزمن، فتنهض اللغة بعملية ترميم هذا الخلل الذي طرأ، فتضيف التشديد إلى هذا الوزن حتى يستعيد قوته

(1) المعاني (2/ 284) ، وكذلك قرأ بالتشديد ابن عامر وحمزة وأبو حاتم وأبو عبيد وغيرهم . ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 500)، والبحر(7/ 40)، والكشف(2/ 151) .
(2) ينظر: الحجة، ص: 268، والكشف (2/ 152)، والتبيان (2/ 1000) .
(3) الكشف (1/ 254) .
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (بيروت) (3/ 191) .
(5) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 510 .
(6) شرح الكافية للرضي (1/ 92 ، 94) .
(7) ينظر : شرح السيرافي بهامش الكتاب (4/ 64)، رقم (5) .

التي فقدها بمرور الزمن[1].

● **ومنه كذلك (قدَرَ، وقدَّر)** في المعنى الواحد، في قراءة علي، وأبي عبد الرحمن السلمي بالتخفيف، وقراءة الأعمش وعاصم بالتشديد في قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: 23]. يظهر لي في توجيه الفراء أنّ له مذهبين في توجيه القراءتين، ولكن يطرح توجيهاً بأسلوب غير مؤكد، وهو قوله: «ولا تُبعدن أن يكون المعنى في التشديد والتخفيف واحداً. لأن العرب قد تقول: قدّر عليه الموت، وقدّر عليه رزقه، وقُدر عليه، بالتخفيف والتشديد»[2].

وفي التوجيه الآخر يعرض حجة المخففين، ولكنه يعود فيرجح عليه ما ذهب إليه من قبل وهو كونهما لغتين، كما في قوله: «وقد احتج الذين خففوا فقالوا: لو كان كذلك لكانت: فنعم المقدّرون. وقد يجمع العرب بين اللغتين، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: 17]، وقال الأعشى[3]:

وأنكرتني، وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشّيبَ والصّلعا»[4].

وقد اتفق معه العلماء في حجة من خفف: لأنه أتى بالفعل على ما أتى به اسم الفاعل بعده في (القادرون) لأن وزن اسم الفاعل من فعل: فاعل[5].

ولكن مكي ذهب إلى أن التشديد: كأنه مرة بعد مرة كما في ﴿خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس: 19]، فالتخفيف من القدرة، والتشديد من التقدير. والذي يقوي التشديد هو أن يكون اللفظان بمعنيين وفائدتين، فاجتماع المشدد مع اسم الفاعل المخفف، لإفادة التقدير والقدرة معاً، أولى من كونهما بمعنى واحد، وهو القدرة فقط كما في قراءة المخفف التي تجمع بين قدر وقادر، وهما بمعنى[6]. ويبدو للباحث أن ما ذهب إليه مكي هو الرأي السديد الذي يكشف سرّ الاستعمال القرآني للصيغتين في عبارة واحدة.

---

(1) ينظر: اللهجات العربية(د. الجندي) (2/ 657، 658).
(2) المعاني (3/ 223).
(3) ديوان الأعشى، ص: 101.
(4) المعاني (3/ 223).
(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 117)، والحجة، ص: 360، والكشف (2/ 358).
(6) ينظر الكشف (2/ 358).

## 3 ـ تآخي (فعَلَ) و(فاعَل) في المعنى الواحد:

• **نحو (مسّ) و(ماسّ):**

قال الفراء في توجيه قراءة (تُماسّوهنّ)[1]، وقراءة المصحف ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: 237]: «تماسّوهنّ، وتَمسّوهنّ واحد، وهو الجماع، المماسّة والمسّ»[2].

فإذا كانت الصيغتان تدلان على الجماع كما قال الفراء، أو الكناية عن النكاح[3]، فهما بمعنى واحد لأن بعض الأفعال لا يتم إلا بالمشاركة بين اثنين فأكثر، فهما يدلان على المشاركة لأن الفاعل والمفعول اشتركا في الحدث أي أنَّ المفعول به لا يختلف في المعنى والموقع عن الفاعل من حيث القيام بالشيء[4]. لهذا لم يجانب الفراء الصواب عندما ساوى بين الصيغتين في المعنى.

وقال العكبري موافقاً الفراء إنّ «تُماسّوهن بضم التاء وألف بعد الميم، وهو من باب المفاعلة. فيجوز أن يكون على نسبة الفعل إلى الرجال والنساء، كالمجامعة والمباشرة، لأن الفعل من الرجل والتمكين من المرأة، والاستدعاء منها أيضاً، ومن هنا سمّيت الزانية»[5].

## 4 ـ تآخي (فَعَلَ) و(تَفَعَّلَ) في المعنى الواحد:

• **نحو (ذكَرَ) و(اذّكَرَ):**

قرأ أصحاب عبد الله وحمزة، وكثير من الناس ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ﴾ [الفرقان: 62]، بالتخفيف، وقراءة المصحف (يَذّكّرَ) بالتشديد، أي على يفعل ويفتعل[6].

---

(1) قرأ بها حمزة والكسائي والأعمش وخلف. ينظر: السبعة، ص: 183 ، والكشف (1/ 279)، والمعجم (1/ 326) . (2) المعاني (1/ 155) .

(3) معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 487 .

(4) ينظر الصرف ( د. الضامن)، ص: 55 .

(5) التبيان (1/ 188، 189)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 57)، والبحر (5/ 152)، والكشاف (2/ 344) .

(6) المعاني (2/ 271)، وينظر المعجم (3/ 413) .

قال الفراء إنّ الصيغتين: «يذكُر ويتذكّر: يأتيان بمعنى واحد»[1].

فأصل يذَّكَر: يتذكر ثم أدغمت التاء في الذال، أي يتذكرون[2]، وعند مكي التذكر بمعنى التذكر والتدبر والاعتبار، والمخفف بمعنى ذكر الله[3].

ويرى سيبويه أنّه قد يبنى على افتعل ما لا يراد به شيء من معانيه الخاصة المعروفة كالاتخاذ، كما بنوا على أفعلتُ وغيره من الأبنية، وذلك افتقر واشتدّ[4].

## 5 - (فَعَّلَ) و(أَفْعَلَ) في المعنى الواحد:

### • نحو (خبَّرَ) و(أخْبَرَ)، و(وصّى) و(أوصَى):

قال سيبويه: «وقد يجيء (فعّلت وأفعلت) في معنى واحد مشتركين.. وذلك مثل خبّرت وأخبرت، و سمّيت وأسمَيْت»[5]. إلا أنه قال في موضع آخر: قالوا أغلقت الباب، وغلّقت الأبواب حين كثّروا العمل، وروى أن أبا عمرو كان يفرق بين: نزّلت وأنزلت[6].

روى الفراء أنه جاء في مصاحف أهل المدينة ﴿وأوصَى بها إبراهيمُ بَنيْهِ﴾ [البقرة 132][7]، وقراءة المصحف (ووصّى)، أي على(فعّل، وأفعَلَ).

قال الفراء: «في مصاحف أهل المدينة (وأوصَى) وكلاهما صواب، كثير في الكلام»[8].

واحتج لها ابن خالويه بأن «أفعل، وفعَّلَ، يأتيان في الكلام بمعنى واحد، كقولك أكرمت وكرّمت»[9].

---

(1) المعاني (2/ 271).
(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 166).
(3) ينظر الكشف (2/ 147).
(4) ينظر الكتاب (4/ 74).
(5) الكتاب (4/ 62).
(6) ينظر: الكتاب (4/ 63).
(7) قرأ بها ابن عامر، وأبوجعفر، والذماري، وشريح، ونافع .،ينظر:الطبري (3/ 96)، والحجة، ص: 89، والبحر (1/ 398)، والمعجم (1/ 260).
(8) المعاني (1/ 80) وفي الكشاف (1/ 191) عزاه إلى مصاحف أهل الشام والحجاز.
(9) ينظر: الحجة، ص: 88.

ولكن النحاس رأى في (وصّى) معنى التكثير، إلا أنه قال: «إن كان كذلك بعُدت القراءة به، وأحسن من هذا أن يكون (وصّى وأوصى) بمعنى واحد، مثل كرّمنا وأكرمنا»[1].

وقد فرق د. فاضل السامرائي بينهما، فخصّ كلّ ما ورد فيه من (وصّى) بالدين والأمور المعنوية، وكل ما ورد من (أوصى) بالأمور المادية[2]. وهذا رأي وجيه.

## 6 - (فَعَّلَ) و(فاعَلَ) في المعنى الواحد:

### • نحو (زَيَّلَ) و(زَايَلَ):

وذهب الفراء إلى أن فعّل وفاعَل بمعنى عند العرب إلا عند المشاركة بين اثنين، فلا يجوز إلا (فاعَل) للمشاركة. ففي قراءة (فزايلنا بينهم) يونس 28، لم تعز هذه القراءة إلى أحد[3]، وقراءة المصحف (فزيّلنا) بالتشديد، قال الفراء: «وقال (فزيّلنا) لكثرة الفعل، ولو قلّ، قلت: زِلْ ذا من ذا، كقولك: مِزْ ذا من ذا. وقرأ بعضهم ﴿فزايلنا بينهم﴾ وهو مثل قوله: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: 142] ويرَؤون، ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ [لقمان: 18] ولا تُصاعِرْ. والعرب تكاد توفق بين (فاعلت وفعلت) في كثير من الكلام، ما لم ترد: فعلتَ بي وفعلتُ بك، فإذا أرادوا هذا لم تكن إلا فاعلت.

فإذا أردت: عاهدتُك وراءيتُك، وما يكون الفعل فيه مفرداً، فهو الذي يحتمل فعلت وفاعلت. كذلك يقولون: كالمت فلاناً وكلّمته، وكانا متصارمين، فصارا يتكالمان ويتكلّمان»[4]. وقال سيبويه في معنى فاعلت: «وقد تجيء فاعلت، لاتريد بها عمل اثنين»[5]. وتابعه الزمخشري وأبو حيان، وأعادا أمثلته في ذلك. وعقب الأخير عليه بأن: فاعَل بمعنى فعّل. وبهذا اتفقا مع الفراء في تآخي الصيغتين في المعنى الواحد[6].

---

(1) إعراب القرآن للنحاس(1/ 264).
(2) ينظر: التعبيرالقرآني، ص: 18.
(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 57)، والبحر(5/ 152)، والكشاف (2/ 344).
(4) المعاني (1/ 462).
(5) الكتاب (4/ 68).
(6) ينظر: الكشاف (2/ 344)، والبحر (5/ 152).

ـ وقال الفراء كذلك في تآخي(عقّبت وعاقبت) في المعنى الواحد، في قراءة ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ﴾ [الممتحنة: 11][1]: «وهي كقولك: تُصَعِّر وتُصَاعِر، في حروف قد أنبأتك بها في تآخي: فعّلت وفاعلت»[2].

## 7 ـ (فاعَلَ) و(أَفْعَلَ) في المعنى الواحد:

### نحو (غادَرَ) و(أغْدَرَ):

ـ ومنه تآخي (فاعَلَ) و(أفعَلَ) في قراءة الضحاك (نُغدِرُ) بضم النون[3]، في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: 47]، بصيغتي أفعل وفاعَل، فهما عند الفراء: «معناهما واحد، يقال: ما أغدرت منهم أحداً، وما غادرت»[4].

وقد جاء في كتاب العين ما وافق رأي الفراء وهو: «أغدرت الشيء، أي تركته. . . . وغادره: تركه»[5]، وهما بمعنى. ووافقه ابن منظور أيضاً بقوله: «وغادر وأغدر بمعنى واحد»[6].

ويرى سيبويه أنّه «قد تجيء فاعلت، لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت. . . بنوه على فاعلت، كما بنوه على أفعلت»[7].

## (ثانيـــاً): تآخي الصيغ الفعلية في المعنى المتقارب:

## 1 ـ تآخي (فَعَّلَ) و(أَفْعَلَ) في المعنى المتقارب:

### نحو (بدَّلَ) و(أبْدَلَ):

وجه الفراء قراءة ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: 55]، بالوجهين التشديد والتخفيف على (فعّل) و(أفعَلَ) لتقاربهما في المعنى، في قوله: «قرأها

---

(1) قرأ بالتشديد الحسن ومجاهد والأعرج، ينظر: المحتسب (2/ 319)، والكشاف(4/ 519) والبحر (8/ 257) والمعجم (5/ 107).

(2) المعاني (3/ 152).

(3) ينظر: البحر(6/ 134)، والمعجم (3/ 3).

(4) المعاني (2/ 142).

(5) العين (غدر).

(6) اللسان (غدر).

(7) الكتاب (4/ 68).

عاصم بن أبي النجود، والأعمش (وليبدِّلنَّهم) بالتشديد، وقرأ الناس (ولَيُبْدِلنَّهم) خفيفة، وهما متقاربان»[1].

ثم بيَّن معنى الصيغتين من خلال أمثلة: «إذا قلت للرجل قد بُدِّلت فمعناه غُيِّرت، وغَيّرت حالك، ولم يأت مكانك آخر. فكل ما غُيِّر عن حاله فهو مُبَدّل بالتشديد. وقد يجوز مُبدَل بالتخفيف، وليس بالوجه. وإذا جعلت الشيء مكان الشيء قلت: قد أبدلته، كقولك: أبدل لي هذا الدرهم،أي أعطني مكانه»[2].

ثم ذكر أنَّ من شدّد «كأنه جعل سبيل الخوف أمناً»، ومن خفف «فكأنه جعل مكان الخوف أمناً، أي ذهب بالخوف وجاء بالأمن. وهذا من سعة العربية»[3].

وقد سبق أن ذكرنا أن سيبويه قال: قد يجيء فعلت وأفعلت في معنى واحد مشتركين..[4].

و نقل النحاس عن أحمد بن يحيى أن بين التخفيف والتشديد فرقاً كما ذكره الفراء، غير أنه يستعمل أحدهما في موضع الآخر[5]. في حين جاء توجيه الطبري مطابقا للفراء تماماً دون أن يشير إلى ذلك[6]. وهما لغتان عند مكي، إلا أن في التشديد معنى التكثير وهو أبلغ[7].

## 2 ـ تآخي (فَعَّـل) و(فاعَـلَ) في المعنى المتقارب:

### نحو (فرّق) و(فارق):

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: 159]: «وقرأها عليٌّ (فارقوا)، وقال: والله ما فرّقوه ولكن فارقوه. وهم اليهود والنصارى. وقرأها الناس: (فرّقوا دينهم)»[8].

---

(1) المعاني (2/ 258) قرأ بها ابن كثير ، والحسن ، وعاصم وغيرهم. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 451)، والبحر (6/ 469)، والمعجم (3/ 386)، والحجة، ص: 88، 89 .

(2) المعاني (2/ 258) .

(3) المعاني (2/ 259) .

(4) ينظر: الكتاب (4/ 62) .

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس / بيروت (3/ 145) .

(6) ينظر: جامع البيان للطبري (1/ 122) .

(7) ينظر : الكشف (2/ 142)، (1/ 254) .

(8) المعاني (1/ 366) .

ثم قال: «وكلٌّ وجه»[1]. ويفهم من قوله هذا أنهما متقاربان في المعنى. ويؤكد هذا ما ذهب إليه مكي وهو أنّهما «قراءتان متقاربتان، لأن من فارق الإيمان، فقد بان منه، لأن (فرّق) بمعنى أنهم فرّقوا دينهم، فآمنوا ببعض وكفروا ببعض... و فارقوا بالألف من المفارقة والفراق على معنى أنهم تركوا دينهم وفارقوه»[2].

وكذلك عند أبي زرعة فهما متقاربان لأنهم إذا فرّقوا الدين فقد فارقوه[3].

## 3 - تآخي (تُفاعِلون)، و(تُفَعَّلُون)، و(تَتَفَعَّلُون)، في المعنى المتقارب:

### ونحو (تُظاهِرونَ) و(تُظَهَّرونَ) و(تَظَّهَّرون)

وردت تلك كلها في أوجه قراءة (تظاهرون) في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، روى الفراء قراءة (تُظاهِرونَ) خفيفة، قرأها يحيى بن وثاب.

وقرأها الحسن (تُظَهَّرون) مشددة بغير ألف. وقرأها أهل المدينة (تَظَّهَّرون) بفتح التاء[4].

يرى الفراء أنّ الصيغ الثلاث (تفاعل وتُفعّل وتتفَعّل) كلّها «صوابٌ، معناه متقارب، العرب تقول: عقَّبت وعاقَبْت، و﴿عَٰقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: 89]، و(عاقدتُم)، ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان: 18]، (ولا تصاعر)»[5].

وقال مكي موافقاً له: وهو كله بمعنى واحد، مشتق من الظهر[6]. وفي اللسان: قرئ: يتظاهرون، ويظّهّرون، والأصل: يتظهرون، والمعنى واحد[7].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الكشف (1/ 458).

(3) الحجة لأبي زرعة، ص: 278.

(4) المعاني (2/ 334) وينظر مظان القراءات الثلاث في المعجم(4/ 76).

(5) المعاني (2/ 334).

(6) ينظر: الكشف (2/ 194).

(7) ينظر اللسان ( ظهر)).

**ومنه: (تَفاسَحَ) و(تَفَسَّحَ) في المعنى المتقارب:**

ـ ذهب الفراء كذلك إلى تقارب دلالة (تَفاسَحُوا) في قراءة الحسن، وقراءة المصحف:

﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ [المجادلة: 11]، وعبارته: «وتفاسَحُوا، وتَفَسَّحُوا، متقاربان مثل: تظاهرون، وتظَّهرون، وتَعاهدتُه، وتَعهّدْتُه، وراءَيت، ورأَيْتُ، ولا تُصاعِرْ، ولا تُصَعِّرْ»[1].

(1) المعاني (3/ 141).

المبحث الثاني:

# اختلاف المبنى لاختلاف في المعنى

من المعلوم أنّ أي اختلاف في المعنى يتبعه اختلاف في المبنى. أي أن العدول عن صيغة إلى أخرى مرهون بالعدول عن معنى إلى آخر، ما لم يكن من الاختلاف اللهجي، كاعتقاب الصيغ في المعنى الواحد.

وفيما يأتي توجيه الفراء لطائفة من القراءات في ضوء هذه القاعدة اللغوية:

## 1 - بين (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ):

• (نظرَ) و(أنظَرَ): ومنه قراءة يحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة (أنْظِرونا)، بقطع الهمزة، وسائر القراء على (انظُرُونا) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: 13]، بتخفيف الألف، وهي قراءة المصحف[1].

قال الفراء: ومعنى (أنظِرونا) بالقطع: أخّرونا، كما قال تعالى: ﴿أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: 14]، يريد: أخّرْني. ومعنى (انظُرونا) بالوصل: انتظِرونا[2].

أما علماء التوجيه فذهبوا مذاهب في توجيه قراءة القطع، منهم من وافق الفراء في معنى (أخرونا) كابن خالويه ومكي والعكبري. ومنهم من فسره بمعنى: أمْهِلونا، كالطبري وأبي زرعة[3].

ومنهم من لحّن قراءة القطع، أي قراءة حمزة ويحيى، كأبي حاتم لأنها قراءة كوفية، كما نقله النحاس. وكذلك لحنه علي بن سليمان الأخفش، لأن حمزة قدّر

---

(1) ينظر: المعاني (3/ 1)، والمعجم (5/ 59) (1/ 241).

(2) ينظر: المعاني (1/ 70)، (3/ 133).

(3) ينظر: الحجة، ص: 342، والكشف (2/ 309)، والتبيان (2/ 1208)، وجامع البيان للطبري (2/ 468)، والحجة، ص: 699.

المعنى بِـ (أخِّرنا وأمْهِلنا)، فهو عنده يحتمل معنى غير هذا، وهو: تمهّل علينا وترفّق، فالمعنى يصح على هذا ولا يكون لحناً[1].

وفي توجيه (انظُرُونا) بالتخفيف ذهب العلماء مذهبين: منهم من فسره بانتظرونا، فوافقوا الفراء، كالطبري وابن خالويه والعكبري[2]. وآخرون فسروه بمعنى النظر، من نَظَرَ: يَنْظُرُ، وهي القراءة البينة عند النحاس[3].

• **(جمَعَ، وأجمَعَ): للتحول من دلالة الجمع المادي إلى الجمع المعنوي:**

قرئ (فاجْمَعوا كيدَكُم) بالوصل من (جمع)، وقراءة المصحف (فأجمِعُوا) من (أجمع)[4]. قال الفراء في توجيه قراءة (أجمعوا) بالقطع، في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ﴾ [طه: 64]]:

«الإجماع: الإحكام والعزيمة على الشيء. تقول: أجمعت الخروج، وعلى الخروج، مثل أزمعت، قال الشاعر[5]:

يا ليتَ شِعْري والمنى لا تنفَعُ هل أغدوَنّ يوماً وأمري مجْمَعُ

يريد: قد أحكم وعزم عليه»[6].

أما بالوصل فقال: «ومن قرأ (فاجْمَعوا) يقول: لا تتركوا من كيدكم شيئاً إلا جئتم به»[7].

فالتحول من (جمع) إلى (أجمَع) هو التحول من دلالة الجمع المادي إلى الجمع المعنوي. لذا قال في توجيه ﴿فأجمِعوا أمرَكم﴾ [يونس: 71] بالقطع: «الإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر. فإذا أردت جمع الشيء المتفرق، قلت: جمعت القوم، فهم مجموعون»[8].

---

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 357).

(2) ينظر: جامع البيان للطبري (2/ 468)، والحجة، ص: 342، والتبيان (2/ 1208).

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 357)، والكشف (2/ 309)، والجامع للقرطبي (2/ 6).

(4) قرأ بها أبو عمرو ونافع والأعمش، ينظر: المعاني (2/ 185)، والمعجم (2/ 360).

(5) لم أقف على قائله، ينظر: الخصائص(2/ 138).

(6) المعاني (2/ 185).

(7) المصدر نفسه.

(8) المعاني (1/ 473).

وجاء رأي الأخفش موافقاً للفراء لأنه رأى أن العرب تقول: أجمعت أمري، أي عزمت على أن أقول كذا وكذا[1].

وقد اتفق معه طائفة من العلماء عند توجيههم للقراءتين منهم أبو حاتم والنحاس وابن خالويه وابن جني وأبو زرعة[2]. ومنهم من كان توجيهه مطابقاً لما قاله الفراء، ولكن دون أن يعزو ذلك إلى الفراء، فمثلاً يقول أبو زرعة في معنى الوصل: «أي جيئوا بكل كيد تقدرون عليه، أي لا تدعوا منه شيئاً إلا جئتم به وهو من جمعت الشيء أجمعه»[3].

• (أتَى) و(آتَى):

قرأ أهل المدينة (أتوها) بالقصر[4]، وقراءة المصحف بالمد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [الأحزاب: 14]

وتوجيههما عند الفراء: المد بمعنى: لأعطوا الفتنة، والقصر بمعنى: لفعلوها. فمعنى القصر(فعل) غير معنى المد (أفعل)[5].

وقال في تعليل تطويل الألف في (آتوها): «والذين طولوا، يقولون: لما وقع عليها السؤال، وقع عليها الإعطاء، كما تقول: سألتني حاجة فأعطيتكها، وآتيتكها»[6].

وجاء توجيه العلماء للمد موافقا للفراء، حيث قال مكي: وهو الاختيار، لأن الأكثر عليه، وهو أبين في المعنى وهو من باب الإعطاء يتعدى إلى مفعولين على معنى: لأعطوها السائلين[7].

---

(1) ينظر: معاني القرآن للأخفش (2/ 572).

(2) ينظر: فعلت، ص: 185، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 261) والمحتسب (1/ 314) والحجة، ص: 183، والحجة لأبي زرعة، ص: 419.

(3) الحجة، ص: 419.

(4) قرأ بها نافع وابن كثير وابن عامر وغيرهم، .ينظر: المعجم (4/ 82).

(5) ينظر: المعاني (3/ 337).

(6) المعاني (3/ 337).

(7) ينظر: الكشف (2/ 196)، والحجة، ص: 289، ومعاني النحاس (5/ 333)، وحجة أبي زرعة، ص: 575.

وقد ساوى الفراء بين أعطيتكها وآتيتكها، كأن أحدهما أصل للآخر، وهذا مما توصل إليه د. إبراهيم السامرائي حيث ذكر أنّ (أتى) بمعنى أعطى، أصل للفعل (أعطى)، حيث ضعف الفعل بتشديد التاء[1].

ومعنى (أتى) بالقصر عند العلماء، من المجيء، على معنى لجاؤوها، أو لقصدوها، أو بالمعنيين كليهما[2].

## 2 ـ بين (فَعَلَ) و(فاعَلَ):

• ومنه (أتى) و(آتى) بالقصر والمد في قوله تعالى: ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا﴾ [الأنبياء: 47]، قال الفراء: «وقرأ مجاهد ﴿آتينا بها﴾ بمد الألف، يريد: جازينا بها، على (فاعلنا)، وهو وجه حسن»[3].

والقصر بمعنى: جئنا بها[4].

وقد اتفق معه أهل التوجيه والاحتجاج على أن (آتينا) على (فاعَلنا) بمعنى المُجازاة، فهي المفاعلة من الإتيان بمعنى المجازاة والمكافأة. لأنهم كما قال الزمخشري: أتوه بالأعمال فأتاهم بالجزاء[5]. وكذلك وافقه ابن جني، إذ رأى أنه على(فاعلنا) وليس (أفعلنا) لأن أفعلنا لا يحتاج إلى الباء خلافاً لفاعلنا[6]. وعند العكبري المد بمعنى جازينا بها، فهو يقرب من معنى أعطينا لأن الجزاء أعطينا، وليس منقولاً من أتينا[7].

## 3 ـ بين (فَعَلَ) و(افْتَعَلَ):

(خصَم) و(اختصَم): قرأ حمزة الزيات ﴿تَأْخُذهم وهم يَخْصِمون﴾ [يسّ:

(1) ينظر: دراسات في اللغة، ص: 217 .
(2) ينظر: الكشف (2/ 196)، وحجة أبي زرعة، ص: 289، ومعاني النحاس (5/ 533) .
(3) المعاني (2/ 205)، قرأ بها ابن عباس وابن أبي إسحاق وغيرهم . ينظر: المعجم (3/ 260) .
(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن (2/ 480)، والتبيان (2/ 919) .
(5) ينظر: الكشاف (3/ 120)، والجامع للقرطبي 1(1/ 294) .
(6) ينظر: المحتسب (2/ 63) .
(7) ينظر: التبيان (2/ 919) .

49]، بتسكين الخاء[1]، وقراءة المصحف ﴿يَخِصِّمُونَ﴾.

وقال الفراء في توجيه التحول إلى هذه القراءة: «فهذا معنى سوى ذلك»[2].

فمن حيث المعنى هما مختلفان حقاً، فَـ (يخْصِمون) بإسكان الخاء متعدٍ إلى مفعول مضمر محذوف، لدلالة الكلام عليه، تقديره: يخصم بعضهم بعضاً[3]، أو بمعنى الغلبة، أي يغلبون في الجدل والخصومة[4].

ومعنى (يختصمون) يفتعلون، أي: اختصم فلان وفلان، فهو فعل لازم، ودلالته المشاركة والمفاعلة، فاختصم الرجلان: خاصم كل منهما الآخر[5].

فثمة مغايرة بين معنى الصيغتين كما أشار الفراء دون توضيح ذلك وتعليله. ولعله اكتفى بذلك لوضوح مغايرة معنى يفتعلون عن يفعلون.

## 4 ـ بين (تَفْعَلون، وتُفاعِلون، وتتَفاعَلون):

### (تحُضُّون) و(تُحاضّون) و(تَحاضّون):

روى الفراء قراءة (تحاضّون) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [الفجر: 18]، بأوجه عديدة، وعلل اختلاف المبنى لاختلاف في المعنى، قال: «كأنّ (تُحاضّون): تحافظون، وكأنّ (تَحُضّون): تأمرون بإطعامه، وكأنّ (تَحاضّون): يحضّ بعضكم بعضاً»[6]. وهذه القراءات كلها صواب عند الفراء.

وفي توجيه العلماء لهذه الأوجه نجد موافقتهم للفراء، فصيغة (ت حَاضّون) تتفاعلون: يحضّ بعضكم بعضاً[7]. (تُحاضّون) على تفاعلون بمعنى تحافظون أو

---

(1) المعاني (1/ 18) وقرأ بها أبوعمرو والأعمش وغيرهم، ينظر: البحر (7/ 341) ، والمعجم (4/ 178) .

(2) المعاني (1/ 18) .

(3) ينظر: الكشف (2/ 217)، والكشاف (4/ 19) .

(4) ينظر: اللسان (خصم) .

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس(3/ 397)، وشرح الشافية (1/ 109) (3/ 397)، والصرف (د. الضامن)، ص: 57 .

(6) المعاني (3/ 261) .

(7) ينظر: النحاس (5/ 223)، والكشف(2/ 372)، والحجة لأبي زرعة، ص: 762 .

يحضّ بعضكم على بعض[1]، و(تَحُضّون): تأمرون بإطعامه[2].

## 5 ـ تحويل (ينقضّ) إلى (ينقاض): لتغيير الدلالة بتغيير البنية الأصلية للفعل:

### من (قَضّ) إلى (قَيَضَ)

قرئ (ينقاض) بالألف[3]، في قوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف: 77].

بين الفراء الاختلاف الدقيق بينهما في الدلالة لاختلاف الصيغتين في البنية الصرفية، من خلال إشارته إلى الانقياض مصدراً لِـ (ينقاض)، وذلك: «أنّ (ينقضّ) بمعنى يسقط، من كلام العرب أن يقولوا: الجدار يريد أن يسقط»[4]. وقال عن الثانية: إنه «قد ذكرت (ينقاض) للجدار، والانقياض: الشق في طول الجدار، وفي طي البئر، وفي سنّ الرجل. يقال انقاضّت سنّه: إذا انشق طولاً»[5].

فكأني به يقول إنّ المصوت الطويل (الألف) في (ينقاض) يحكي لنا انشقاق الجدار طولاً، بخلاف المصوت القصير (الفتحة) في(ينقَضّ).

وقد روي عن أبي عمرو: (انقاض) بمعنى انشقّ طولاً. وكذلك عن الأصمعي: المنقاض: المنشق طولاً. وانقاض الحائط: إذا انهدم مكانه من غير هدم، أما إذا سقط فلا يقال إلا انقضّ انقضاضاً[6].

واختلف معنى (ينقاض) بين أهل البصرة وأهل الكوفة، فمعناه عند الأولين: ينقلع من أصله ويتصدع، وعند الآخَرين: الانقياض في طول الحائط[7].

---

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (5/ 223)، والكشاف (4/ 751).

(2) ينظر: الحجة لأبي زرعة، ص: 762).

(3) قرأ بها يحيى بن يعمر، ينظر: جامع البيان للطبري (15/ 288)، ومختصر شواذ القراءات، ص: 81، والتبيان (2/ 857)، والمعجم (3/ 126).

(4) المعاني (2/ 157).

(5) المصدر نفسه.

(6) ينظر: اللسان (قيض).

(7) ينظر: جامع البيان للطبري (15/ 288).

وأصل (ينقضّ) ثنائي عند أبي عبيد من (قضّ)،أي من الجذر: القاف والكاف، وزن ماضيه (انفعل). وثلاثي من (نقض) عند الفارسي وزنه (افعلّ)، أما (ينقاض) فمن (قَيَضَ)، وزن ماضيه (انفعل)[1].

ويبدو بجلاء اختلاف معناهما لاختلاف الصيغتين في أصلهما كما وجههما الفراء، وغيره. فالتضعيف في (ينقضّ) أقوى دلالة من غير المضعف لتكراره، وهما على زنة واحدة وهي (ينفعل)، كما مرّ ذكره.

## 6 - بين (أفْعَلَ) و(افْتَعَلَ):

## نحو (أتْبَعَ) و(اتَّبَعَ)

قرئت: ﴿فاتّبَعَ سَبَبا﴾ [الكهف: 85]، بالتشديد[2]، وقراءة المصحف (فأتْبَعَ) بقطع الهمزة. قال الفراء في ترجيح إحدى الصيغتين: «و(أتْبع) أحسن من (اتّبع)، لأن اتّبعت الرجل إذا كان يسير، وأنت تسير وراءه. وإذا قلت أتْبعته، بقطع الألف، فكأنّك قفوته»[3].

فأتبعته بمعنى قفوته، أي سرت في أثره أي لأجل اللحاق به وإدراكه، لأن من سار في أثر شيء أدركه غالباً، لحرصه وعزمه على هذا الاقتفاء، ولاسيما أمثال ذي القرنين الذي لا يتوانى في ذلك.

وذهب ابن خالويه وأبو زرعة إلى أن اتّبع وزنه (افتعل)، معناه: سرت في أثره. وأتبعته: (أفعل)، بمعنى لحقته، بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: 10][4].

وعن الأصمعي أن (تَبِعَه) و(اتّبَعه): إذا سار ولم يلحقه. وأتْبَعَه إذا لحقه[5]. ورجح الطبري التشديد خلافاً للفراء،لأن ذلك خبر منه تعالى عن مسير ذي

---

(1) ينظر: اللسان (قضض) و(قيض) .

(2) قرأ بها نافع وابن كثير وأبوعمرو ، وغيرهم. ينظر: البحر(6/ 159)، والمعجم (3/ 134) .

(3) المعاني (2/ 158) .

(4) ينظر: الحجة، ص: 230 ، والحجة لأبي زرعة، ص: 428 ، وفعلت لأبي حاتم، ص: 181 .

(5) ينظر: إعراب القرآن النحاس (2/ 470) .

القرنين في الأرض لا عن لحاقه السبب. وقال بأن هذا تأويل أهل التأويل[1].

وثمة رأي آخر وهو: أنهما لغتان، وهذا مذهب الأخفش وأبي جعفر النحاس وابن منظور[2].

(1) ينظر: جامع البيان للطبري (16/ 10).

(2) ينظر: الجامع للقرطبي (11/ 48)، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 470)، واللسان (تبع).

المبحث الثالث:

# التحول بزيادة المبنى لزيادة في المعنى

إنّ مقولة زيادة المبنى لزيادة المعنى ليست على إطلاقها، وإنّما يطرأ تغيير على المبنى، لزيادة في معناه الأصلي، أو بنقص في قوة الفعل، كأن يتحول من التعدي إلى اللزوم.

ولا بدّ أنْ يتأثر بناء الصيغة بتغيير الدلالة، سواء أكان بزيادة حرف من الحروف الزائدة أم بالتضعيف بتشديد عين الكلمة.

ونحن هنا أمام طائفة من القراءات التي زادت مبانيها لزيادة في معانيها؛ ويظهر ذلك كله في توجيهات الفراء كما سيأتي:

## (أولاً) بزيادة الحروف الزائدة:

إنّ زيادة حرف أو أكثر لم تأت جزافاً، وإنما جاء بها العربي ليؤدي بها معاني فرعية إلى جانب المعنى الأصلي. وهذا بطبيعة الحال إثراء للعربية، بتوليد صيغ جديدة لدلالات جديدة. ودلالات هذه الصيغ التي زيدت عليها أحرف زائدة وردت عن العرب؛ ثم قيس على المسموع منها صيغ أخرى بالمدلولات نفسها. وقد وجّه الفراء قراءات لمح فيها أثر الزيادة بالحرف أو بالتشديد فيما يأتي:

### 1 ـ من (فعَل) إلى (افعَوعَل) للمبالغة والتكثير:

**نحو (يثنون) إلى (تثنَوني):**

• قرأ ابن عباس (تَثْنَوْني صُدُورُهم)[1]، وقراءة المصحف ﴿ألا إنهم يَثْنُون صُدورَهم﴾ [هود: 5]، وقال الفراء عنها: «وهو في العربية بمنزلة (تنثني) كما قال عنترة[2]:

---

(1) وقرأ بها الأعمش ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وغيرهم. ينظر: المعجم (2/ 376).

(2) ينظر: أشعار عنترة العبسي: 50، واحلولى: أي حَلِي في عينك، وسررتَ به.

وقولك للشَّيءِ الذي لا تناله إذا ما هو احلَولى ألا لَيْتَ ذا لِيَا

وهو من الفعل: افعوعلت»[1].

قال الزمخشري موافقاً الفراء: «واثنوني: افعوعل، من الثني، كاحلولى من الحلاوة، وهو بناء مبالغة، قرئ بالتاء والياء»[2].

وعندما سأل سيبويه الخليلَ عن هذا النوع، مثل اعشوشب، قال: «كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد»[3].

وهي كذلك عند الأخفش على صيغة افعوعل أو تفعوعل، تدل على معنى التكثير[4]. وهي عند ابن جني تدل على المبالغة لتكرير العين[5].

## 2 . من (فَعَلَ) إلى (تَفاعَلَ) للمشاركة:

### نحو(سَأَلَ) إلى (تَساءَل):

• قرأ الحسن ﴿يَسّاءلون عن أنبائكم﴾ [الأحزاب: 20][6]، وقراءة المصحف: ﴿يَسْئَلُونَكَ﴾ [البقرة: 273]، قال الفراء في توجيه قراءة (يَسْألون): «لأنهم إنما يسألون غيرهم عن الأخبار، وليس يسأل بعضهم بعضاً»[7]. أي أن (يسّاءلون) على صيغة (يتفاعلون) تفيد المشاركة بين اثنين فصاعداً، أي يسأل بعضهم بعضاً[8]. فالتحويل هنا حصل بزيادة الألف والتاء على المبنى الأصلي لزيادة معنى المشاركة.

---

(1) المعاني (2/ 3، 4) .

(2) الكشاف (2/ 379) .

(3) الكتاب (4/ 75)، وينظر: شرح الشافية (1/ 111) .

(4) ينظر: معاني القرآن (1/ 574)، ومعاني القرآن للنحاس (3/ 330) ، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 272)، واللسان (ثني) .

(5) ينظر: المحتسب (1/ 318)، والصرف الواضح، ص: 109 .

(6) قرأ بها الحسن وعاصم الجحدري وزيد بن علي وغيرهم. ينظر: جامع البيان للطبري (21/ 91)، والإتحاف، ص: 354، والمعجم (4/ 84) .

(7) المعاني (2/ 339) .

(8) ينظر: الكتاب (4/ 69)، وجامع البيان للطبري (21/ 91)، وشرح الشافية (1/ 99) .

### 3 ـ من (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ): لابتداء الأسفار والمخارج

#### نحو (صعد) إلى (أصعَد):

• قرأ الحسن البصري (تَصعَدون) بفتح التاء في قوله تعالى ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: 153]، وهي قراءة المصحف بالضم. ويبدو في توجيه الفراء أنّ (أصعد) أقوى عنده من (صعِد) لأنه إذا صعدت على السلم أو الدرجة ونحوهما قلت: صعِدت، ولم تقل: أصعَدت، لأن الإصعاد في ابتداء الأسفار والمخارج، تقول: أصعدنا من مكة ومن بغداد إلى خراسان، وشبيه ذلك[1]. فـ (صعد) يكون في الارتفاع والارتقاء، ولهذا قال في قراءة الحسن (تَصعدون) بفتح التاء:

«جعل الصعود في الجبل كالصعود في السلم»[2].

وقد وافقه الطبري والنحاس والقرطبي في أن الإصعاد يكون بالسير في مستوى الأرض وبطون الأودية[3].

ومنهم من ذهب إلى أنه الذهاب في الأرض والإبعاد فيها، كالمبرد والقتبي والزمخشري[4].

إلا أن القرطبي قال باحتمال القراءتين في آنٍ واحد، وهو صعودهم في الجبل بعد إصعادهم في الوادي. ونقل عن ابن عباس أنه قال بصواب كلتيهما لأن المنهزمين كانوا يومئذ بين مُصعِد وصاعد[5].

### من (فَعَلَ) إلى (أفعَلَ) للصيرورة:

#### نحو (يَزِفّون) و(يُزِفّون):

• قال الفراء في توجيه قراءة الأعمش (يُزِفُّون) بالضم، وقراءة المصحف

---

(1) ينظر: المعاني (1/ 239).
(2) المعاني (1/ 239).
(3) ينظر: جامع البيان للطبري (7/ 300)، وإعراب القرآن للنحاس (1/ 495)، والجامع للقرطبي (4/ 239).
(4) ينظر: الجامع للقرطبي (4/ 239)، والكشاف (1/ 427).
(5) ينظر: الجامع (4/ 239).

﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ [الصافات: 94][1]: «كأنها من أزففت، ولم نسمعها إلاّ زَفَفْت: تقول للرجل: جاءنا يَزِفُّ. ولعلّ قراءة الأعمش من قول العرب: قد أطردت الرجل، أي صيرته طريداً، وطردته إذا قلت له: اذهب عنّا، فيكون (يُزفّون): أي جاؤوا على هذه الهيأة، بمنزلة المزفوفة على هذه الحال، فتدخل الألف»[2].

لقد ذهب الفراء إلى أنّ (أفعَل) هنا للصيرورة، أي صيره مزفوفاً. فزيادة الهمزة أفادت تحويل الفعل إلى معنى الصيرورة، أي صار إلى حال الزفيف، كما قيل: أقهر أي صار إلى حال القهر[3].

ولكن لمح فيه مكي والزمخشري معنى التعدية، أي أنهم يحملون غيرهم على الإسراع، أي يحمل بعضهم بعضاً على الزفيف[4].

في حين ذهب ابن خالويه والقرطبي إلى أنهما لغتان معناهما الإسراع في المشي[5].

إلا أن النحاس قال إن أكثر أهل اللغة لا يعرفها،كأبي حاتم، قال إنه لا يعرف هذه اللغة،وقد عرفها جماعة من العلماء منهم الفراء. ثم قال: وقد يكون أزفّ: صادف زفيفاً[6].

وقال عن قراءة (يَزِفون) الثالثة بالتخفيف:«كأنها من وزَفَ يَزِف، وزعم الكسائي أنه لا يعرفها. وقال الفراء: لا أعرفها أيضاً إلاّ أنْ تكون لم تقع إلينا»[7].

## (ثانياً) ــ التحول بتشديد عين الفعل:

لا شك أنّ المشدد فيه زيادة في المعنى، إذ يدل تشديد الكلمة على تكرير

(1) قرأ بالضم حمزة وعاصم ومجاهد والأعمش. ينظر: البحر(7/ 366)، والمعجم (4/ 206) .
(2) المعاني (2/ 389) .
(3) ينظر: المعاني (2/ 389)، وشرح الشافية (1/ 88) .
(4) ينظر: الكشف (2/ 225)، والكشاف (4/ 50) .
(5) ينظر: الحجة، ص: 302، والجامع للقرطبي (15/ 95) .
(6) ينظر: إعراب القرآن (4/ 44) .
(7) المعاني (2/ 389)، قرأ بالتخفيف مجاهد وابن أبي عبلة وغيرهما، ينظر: المحتسب(2/ 221)، والمعجم(4/ 207) .

الفعل ومداومته تارة وعلى التكثير أخرى، فهي وسيلة من وسائل العربية لتكثير المعنى. واختص التشديد بدلالة التكثير، كما اختصت (فَعلة) بالمرة، و(فِعلة) بالهيأة. قال سيبويه: «تقول كسرتها، وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل، قلت: كسّرته وقطّعته»[1]. فالتشديد بناء خاص للتكثير. وكأنه أبلغ في المعنى من المخفف.[2] تفيد المبالغة والتوكيد. وهذا أحد أوجه التحول الصوتي الذي لا ينفك عنه التحول المعنوي، لإمكانيته على تكثيف البعد المعنوي.

وفيما يأتي طائفة من القراءات التي وجهها الفراء من هذه الوجهة:

## 1 - من (فَعَلَ) إلى (فَعَّلَ) للتكثير:

### نحو (فَجَرَ) إلى (فَجَّرَ):

• قرأ يحيى بن وثاب وأصحاب عبد الله (تَفْجُر) بالتخفيف[3]، وقراءة المصحف: ﴿حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء: 90]، وقد حصل التحول نحو الصيغة التي تدل على القلة، لوجود الينبوع المفرد. فخففوا ليدل على القلة أو على مرة واحدة. كما يقول الفراء: «وكأنّ (الفجر) مرة واحدة. و(تُفَجِّر) فكأنّ التفجير من أماكن، وهو بمنزلة: فتحت الأبواب، وفتّحتها»[4].

وقد ذهب سيبويه مذهب الفراء في دلالة (فعّل)، عندما قال: «وقالوا أغلقت الباب، وغلّقت الأبواب، حين كثّروا العمل»[5]. كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: 12]، إذا أردت كثرة العمل[6].

ورأى علماء التوجيه والتفسير معنى الكثرة في المشدد، والقلة في المخفف. قال النحاس: الفرق بينهما بيّن، فالمشدد يدل على الكثرة لأن بعدها (عيوناً)[7].

---

(1) الكتاب (4/ 64، 65)، والهامش رقم (5) للسيرافي.

(2) ينظر: الكشف (1/ 265).

(3) ينظر: المعاني (2/ 131)، والمعجم (3/ 75).

(4) المعاني (2/ 131).

(5) الكتاب (4/ 63).

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) ينظر: إعراب النحاس (بيروت) (2/ 440)، وشرح الشافية (1/ 92).

أما ابن خالويه والطبري ومكي فقد حملوا المشدد على تكرار المعنى، فهم قد سألوه كثرة الانفجار، فكأنه يتفجر مرة بعد مرة، فشدّد ليدل على تكرير الفعل[1]. إلا أنّ منهم من قال: لا أعلم بينهما فرقاً، كأبي عبيد[2].

**(شَدَّ) إلى (شَدَّدَ):**

• وفي هذا المعنى أيضاً قراءة: ﴿وشَدَّدْنا مُلكَه﴾ [صَ: 20]، بالتشديد،[3]، وقراءة المصحف (وشدَدْنا) بالتخفيف. فوجهها عنده أنّها قرئت بالتشديد للتكثير والمبالغة، للحراسة المشددة بكثرة الحراس، لأنّ «محرابه كان يحرُسه ثلاثة وثلاثون ألفاً»[4]. وفي الكشاف وغيره أن قراءة التشديد على المبالغة، لأنه قيل كان يبيت حول محراب داود عليه السلام أربعون ألف مستلئم يحرسونه[5].

## 2 ـ من (فَعَلَ) إلى(فَعَّلَ) للدلالة على فشو الشيء وانتشاره:

**نحو (صلَبَ) إلى (صَلَّبَ)**

• ومنه قراءة بعض أهل مكة (لأصْلِبَنّكم) بالتخفيف[6]، وقراءة المصحف: (لأُصَلِّبَنَّكم) [الأعراف: 124].

قال الفراء في التفريق بين دلالة المخفف والمشدّد: «وهو مثل قولك: قتلت القوم وقتّلتهم: إذا فشا القتل جاز التشديد»[7]. أي لا يجوز التشديد إلا إذا كان في الأمر تعميم وانتشار. ففرعون يتوعد بصلبهم كلّهم، حتى يفشو ويعُمّ الجميع. وجاء في اللسان: شدّد للتكثير، ومنه: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ [النساء: 157]، وفيه (لأصلِّبَنَّكُم)[8].

---

(1) ينظر: الحجة، ص: 220، وجامع البيان للطبري (15/ 107)، الكشف (2/ 50).
(2) ينظر: إعراب النحاس (بيروت) (2/ 440).
(3) قرأ بها الحسن وابن أبي عبلة، ينظر: المعجم (5/ 258).
(4) المعاني (2/ 401).
(5) ينظر الكشاف (4/ 79)، والجامع للقرطبي (15/ 161)، والبحر(7/ 390).
(6) المعاني (1/ 391)، قرأ بها مجاهد وابن محيصن وغيرهم. ينظر: البحر(4/ 366)، والمعجم (2/ 207).
(7) المعاني (1/ 391).
(8) ينظر: اللسان (صلب).

## 3 - من (فَعَلَ) إلى (فَعَّلَ) لاختلاف دلالتهما في سياق الكلام حقيقة ومجازاً:

### نحو (عَرَفَ) إلى (عَرَّفَ):

• قرأ أبو عبد الرحمن السلمي (عَرَف) خفيفة[1]، في قوله تعالى: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾ [التحريم: 2]، وقراءة المصحف بالتشديد.

ووجههما عنده أن المشدّد ورد بالمعنى المعجمي وهو التعريف، والمخفف بالمعنى السياقي المفهوم من أسلوب الكلام، وهو المجازاة المشوب بالتهديد. وعبارته: ﴿عرّف بَعضه﴾، يقول: عرّف حفصة بعض الحديث، وترك بعضاً.. وكأن الذين يقولون (عرَف) خفيفة، يريدون: غضب من ذلك، وجازى عليه، كما تقول للرجل يُسيء إليك: أما والله لأعرفنّ لك ذلك!».[2] ثم استعان بالأحداث التأريخية في توثيق توجيهه هذا، عندما قال: «وقد لعمري جازى حفصة بطلاقها، وهو وجه حسن»[3].

و قد وافقه ابن خالويه ومكي والزمخشري في توجيه الخفيفة[4]. ومنهم من قال إنها كلمة تقال عند التهديد والوعيد[5]. أما في المشدد فقد رأى ابن خالويه أنه أراد ترداد الكلام في محاورة التعريف فشدد لذلك[6].

وحكى النحاس أنّ أبا عبيد ردّ على من قرأ بالتخفيف ردًّا شنيعاً، إذ قال: لو كان كذا لكان: عرف بعضه وأنكر بعضاً، ولكن النحاس قال: القراءة معروفة عن جماعة منهم السلمي، فالردّ لهذا لا يلزم[7].

---

(1) قرأ بها أبوعمرو والحسن وعلي والأعمش وغيرهم . ينظر: المعاني (3/ 166)، والمعجم (5/ 151) .

(2) المعاني (3/ 166) .

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: الحجة، ص: 348 ، والكشف (2/ 325)، والكشاف (4/ 565)، وأساس البلاغة (عرف)، ص: 298 .

(5) ينظر: اللسان (عرف) .

(6) ينظر الحجة، ص: 348 .

(7) إعراب القرآن للنحاس (بيروت) (4/ 460) .

وروى الفراء عن الكسائي أنه كان أبو عبد الرحمن السلمي، إذا قرأ عليه أحد (عرَّف بعضه) بالتشديد حصبه بالحصباء[1].

## 4 ـ من (فعَلَ) إلى (تَفَعَّلَ) للدلالة على معنى إضافي مكمل للمعنى الأول:

• ومنه: (طهُر، وتطهّر)، في قراءة ابن مسعود ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: 222][2]، وقراءة المصحف (يطْهُرْنَ)، والقراء بعدُ يقرأون (حتى يطْهُرنَ، ويطّهّرنَ)[3]. لقد رأى الفراء أنّ بين الصيغتين فرقاً، وهو أنّ «يطْهُرنَ: ينقطع عنهن الدم، ويتطهّرنَ: يغتسلْنَ بالماء»[4]، ولهذا رجّح (يطّهّرنَ) واستحبه[5].

وكما هو معروف أنّ زيادة المبنى تأتي لزيادة المعنى غالباً، وليس بمطرد. فزيادة التاء في يتطهّرن أفادت الاغتسال فضلاً عن دلالة انقطاع الدم، لهذا رجحها الفراء على الأخرى. وقد وافقه من العلماء: ابن خالويه لأن التخفيف لانقطاع الدم، لأن ذلك ليس من فعلهن. أما التطهر فيعني بالماء، وذلك من فعلهن[6].

ونقل عن الطبري أنه رجح التشديد، وهو بمعنى الاغتسال لإجماع الجميع على شرط الاغتسال لطهارة المرأة[7].

ومنهم من رجح التخفيف لأن انقطاع الدم هو الشرط الأساس في طهارة المرأة، وليس الاغتسال[8]، خلافاً للفراء الذي عدّ التطهر بالماء مكملاً للشرط الأول.

---

(1) المعاني (3/ 166).
(2) وقرأ بها أُبيّ. ينظر: المعجم (1/ 315).
(3) ينظر: المعاني (1/ 143).
(4) المعاني (1/ 143).
(5) المصدر نفسه.
(6) ينظر: الحجة، ص: 56، واللسان (طهر).
(7) ينظر: البحر (2/ 162).
(8) ينظر: الكشف (1/ 293).

## 5 ـ من (أفْعَلَ) إلى (فَعَّلَ) للدلالة على التكثير:

### نحو (أخرَبَ) إلى (خرَّبَ):

• اجتمع القراء على قراءة ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر:2]، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (يُخَرِّبون) بالتشديد.[1] فوجههما عنده أنها قرئت بالوجهين «كأنّ (يُخرِّبون): يُهدِّمون. و(يُخربون) ـ بالتخفيف ـ يخرجون منها، يتركونها. ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها ؟ فهذا معنى يُخْرِبُونها. والذين قالوا: (يُخَرِّبون) ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه. وكلٌّ صواب»[2]. فالتشديد عند الفراء يفيد تكثير الخراب أي الهدم، واستعان بالدلالات التاريخية للأحداث بإشارته إلى ما قام به المسلمون من هدم لبيوتهم.

وأما التخفيف فكان بالخروج والتعطيل كما كان اليهود يفعلونه. وإلى ذلك ذهب العلماء [3]،سوى أبي زرعة فإنه قال إن الإخراب يكون تركاً وخروجاً، وقد يراد به الهدم، فيجري ذلك مجرى: أوفيت ووفّيت، وأكرمت وكرّمت[4].

والتشديد يدل على الهدم والتخريب، حيث تقول العرب: خرّبنا المنزل إذا هم هدموه، وإن كانوا فيه مقيمين[5]، وذهب الطبري ومكي إلى أن التخريب لا يكون إلا بالتشديد[6]، وحجتهم عند أبي زرعة قوله تعالى: ﴿بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ فذكر البيوت والأيدي للتكثير، وترديد الفعل[7].

• **ومنه: (أكذبَ) إلى (كذَّبَ):**

• ومن ذلك أيضاً قراءة علي (لا يُكْذبونك) بالتخفيف[8]، وقراءة المصحف:

---

(1) قرأ بها أبو عمرو وقتادة والحسن. ينظر: المعجم (5/ 87) .
(2) المعاني (3/ 143) .
(3) ينظر: الحجة، لابن خالويه، ص: 344 ، وجامع البيان للطبري (28/ 21) .
(4) الحجة لأبي زرعة، ص: 705 .
(5) الحجة لابن خالويه، ص: 344 .
(6) ينظر: جامع البيان للطبري (18/ 11)، والكشف (2/ 316) .
(7) ينظر: الحجة لأبي زرعة، ص: 705 .
(8) قرأ بها نافع والكسائي وعلي والأعمش وغيرهم، ينظر: المعجم (2/ 81) .

﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: 33]، وقد أشار الفراء إلى أنّ التشديد هنا أقوى، لأنه يرمي النبي بالكذب. في حين يرمي الرسالة بالكذب بصيغة أفعَل: «ومعنى التخفيف: لا يجعلونك كذاباً، وإنما يريدون أنّ ما جئت به باطل، لأنهم لم يجربوا عليه الكذب، فيكذبوه. وإنما(أكذبوه)، أي ما جئت به كذب لا نعرفه، والتكذيب أن يقال: كذبت. والله أعلم»[1]. فهو كما قال ابن خالويه إنهم لا يشكون في محمد ﷺ ، وإنما في القرآن والوحي[2]. فالمشدد أقوى من (أكذب) المخفف لأن التكذيب يصل إلى شخص النبي ﷺ ، وهذا أشد وأنكى لأنه يؤدي إلى رمي الرسالة بالكذب أيضاً.

فمعنى (أفعل) الدلالة على مصادفة المفعول به على صفة من الصفات. فمعنى (لا يُكذبونك): لا يجدونك ولا يصادفونك كاذباً. وقد حكى الكسائي عن العرب: أكذبت الرجل: إذا أخبرت أنّه جاء بكذب. ومعنى (فعّلته): كذّبته: إذا أخبرت أنّه كذّاب. أي نسبته إلى الكذب، كما يقال: فسّقته وخطّأته، إذا نسبته إلى الفسق، والخطإ[3].

- **ومنه: (ابشَرَ) و(بشَّرَ):**

قرأ أصحاب عبد الله (يُبْشِرُك) بالتخفيف[4]، وقراءة المصحف ﴿يُبَشِّرك﴾ [آل عمران: 39]، بالتشديد. فالقراءتان عند الفراء من الصواب، إلا أنه فرق بين الصيغتين المزيدتين بحرف واحد معولاً على رأي المشيخة قائلاً: «وكأن المشدّد على بشارات البشراء، وكأنّ التخفيف من وجهة الأفراح والسرور». [5] فالتخفيف عند العلماء لما أظهر في بشرته السرور[6] أو بمعنى يسرك ويفرحك، أو بمعنى إخباره بما يظهر في بشرة وجهه من السرور[7].

---

(1) المعاني (1/ 331) .

(2) ينظر : الحجة، ص: 138 .

(3) ينظر: الكشف (1/ 430)، وشرح الشافية (1/ 83) ، والصرف(د. الضامن)، ص: 54، 52 .

(4) ينظر: المعاني(1/ 212)، والمعجم (1/ 404) .

(5) المعاني (1/ 212) .

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 372) .

(7) الحجة لأبي زرعة، ص: 163 .

فإذا كان الفرح والسرور العاديان يعبر بالمخفف، فالفرحة الغامرة من بشارات البشراء تتطلب صيغة أقوى للتعبير عن تلك الحالة الشعورية الطافحة التي تستغرق كيان الإنسان كله. فصيغة التشديد هي التي تناسب شدة الفرح بما بُشّر، لأنها تدل على التكثير.

وثمة مذهب آخر وهو كونهما لغتين، قال الفراء: «ولعل (أبشَر) لغة حجازية»[1].

ومن العلماء كذلك من ذهب إلى أنها على لغتين بمعنى واحد، كأبي عبيدة، وابن جني. أو على ثلاث لغات كالأخفش[2].

(1) المعاني (1/ 212).

(2) ينظر: الحجة لأبي زرعة، ص: 163 ، والمحتسب (1/ 161) ، وإعراب القرآن النحاس (1/ 372).

المبحث الرابع:

# التحويل في اللواصق التصريفية

تعتمد اللغة العربية عملية الإلصاق من سوابق ولواحق، وبنوعيها التصريفي والاشتقاقي وسيلة لتأدية وظائف نحوية ودلالية.

وقد قام الفراء بتوجيه طائفة من القراءات القرآنية التي كان مدار اختلافها في لواصق تصريفية، سبقت أو لحقت أفعالاً مضارعة، مثل الياء والتاء والنون، و(الألف والنون). وبيّن الوظيفة الدلالية والنحوية لتلك اللواصق، لأن اللواصق في العربية من الأحرف الزائدة التي تأتي في بنية الكلمة مع الأص ولو الحركات لتتخذ لنفسها في صورتها النهائية أوزاناً صرفية محددة تتباين في أشكالها، ويتبع ذلك اختلاف في الوظيفة والدلالة[1].

إنّ أحرف المضارعة من اللواصق الواسعة المعنى، فهي تدل على الشخص (التكلم والغيبة والخطاب)، والعدد (المفرد والجمع)، والنوع (المذكر والمؤنث). وهي تشارك الضمائر في الدلالة على الشخص والعدد. ولا تتحدد وظائف هذه اللواصق ومعانيها الوظيفية إلا في النحو والصرف[2].

و فيما يأتي توجيه لبعض من تلك التحويلات:

## (أولاً) ـ لاصقة (الياء) أكثر سعة من (النون) في المعنى

- **(التحويل من (نُفاعِل) إلى (يُفاعِل)**

**نحو (نُقاتِل) إلى (يُقاتِل):**

قرئ (يُقاتل) بالياء في قوله تعالى: ﴿ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: 246]، رفعاً وجزماً، وقراءة المصحف بالنون[3].

---

(1) ينظر: العربية معناها ومبناها، ص: 156، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص: 169 .

(2) ينظر: العربية معناها ومبناها، ص: 156، 159، ومناهج البحث، ص: 220، 223 .

(3) قرأ بالياء والضم الضحاك وابن أبي عبلة. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 277) ، والبحر (2/ 55)، والمعجم (1/ 334) .

بيّن الفراء في توجيه القراءتين أن لاصقة الياء منحت معنى أوسع من النون، لأن الياء يستعمل للغائب، فالغائب يتحمل سعة أكثر في المعنى، قال الفراء: «(نقاتل) مجزومة، لا يجوز رفعها. فإن قرئت بالياء (يقاتل) جاز رفعها وجزمها، فأما الجزم، فعلى المجازاة بالأمر. وأما الرفع فأن تجعل (يقاتل) صلة للملك، كأنّك قلت: ابعث لنا الذي يقاتل»[1].

إنّ استبدال لاصقة الياء بالنون أدّى إلى توسيع معنى الجملة، بأن يتحمل أسلوبين وهما الشرط، والجملة الخبرية التي تقع صفة للنكرة قبلها، وليس أسلوباً واحداً وهو الشرط. أي يجوز أن يكون شرطاً بالجزم تارة، وجملة خبرية بالرفع تارة أخرى. وإلى مثل ذلك ذهب العكبري[2].

أما بالنون فلم يُجز الفراء رفعها، وبهذا لا يتحمل إلا معنى واحداً وهو جواب الطلب. إلا أنّ النحاس أجازه بمعنى: نحن نقاتل، أي فأنا ممن يقاتل[3]. ولكن العكبري عدّه من الشاذ على الاستئناف[4].

## (ثانياً) ـ دلالة لاصقتي (الياء) و(التاء) على الغيبة والخطاب

### (1) من (يَستَفْعِلُ) إلى (تَسْتَفْعِلُ)

**نحو يستطيع: تستطيع**

قرأ علي وعائشة ومعاذ قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: 112]، بالتاء وهي قراءة النبي ﷺ، وقراءة المصحف (يستطيعُ) بالياء، وهي قراءة أهل المدينة وعاصم بن أبي النجود والأعمش[5].

فالياء تدل على الغيبة في الآية والتاء على الخطاب. فالمعنى العام بالصيغتين

---

(1) المعاني (1/ 157).

(2) ينظر: التبيان (1/ 334).

(3) ينظر: إعراب النحاس (بيروت) (1/ 325)، وفي أنوار التنزيل للبيضاوي (1/ 539) قرئ بالرفع على الحال.

(4) ينظر: التبيان (1/ 334).

(5) ينظر: المعاني (1/ 325) وقرأ بالتاء كذلك الكسائي وابن عباس ومجاهد وابن جبير. ينظر: الحجة، ص: 135، والبحر (4/ 54)، والمعجم (2/ 64).

سواء، فالأسلوب استفهام، ومعناهما الطلب والسؤال.

ولهذا استحسن الفراء قراءة التاء إلى جانب قراءة الياء عندما قال: «وقد يكون ذلك على قولك: هل يستطيع فلان القيام معنا، وأنت تعلم أنّه يستطيعه، فهذا وجه»[1]. وعن قراءة التاء قال: «وهو وجه حسن، أي هل تقدر أن تسأل ربّك»[2].

و أجاز الأخفش أن يأتي بالتاء على إضمار الفعل (تدعو) أي (هل تستطيع أن تدعو ربّك). وتابعه في ذلك النحاس[3]. وعند ابن خالويه جعل الفعل لله تعالى في قراءة الياء، وللمخاطب في قراءة التاء، على تقدير حذف المضاف المنصوب (سؤال) وإقامة المضاف إليه (ربّك) مقامه بالنصب ؛ كما في ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82][4].

ورجح مكي قراءة التاء لأنها أليق بمقام الله سبحانه، لأن القوم كان أعلم بالله عز وجل من أن يقول: هل يستطيع ربك، ولكن: هل تستطيع ربك ؛ أي سؤال ربك. فالتاء في رأي مكي نقلت القراءة إلى أسلوب أليق بمقامه سبحانه، ولا سيما أنها قراءة منسوبة إلى النبي ﷺ.

## 2 من (تُفْعَلون) إلى (يُفْعَلَون):

كما في (ستُغلَبون) و(سيُغلَبون)، حيث قرئ ﴿قل للذين كفروا سيُغلَبُون﴾ [آل عمران: 12][5].

بيّن الفراء في توجيه القراءتين أن الخطاب يتغير بتغيير اللاصقتين (الياء والتاء)، كما وتتغير الغلبة تبعاً لذلك.

فإذا كان بالياء «فإنه ذهب إلى مخاطبة اليهود، وإلى أن الغلبة على المشركين

---

(1) المعاني (1/ 325) .

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر : معاني القرآن للأخفش (2/ 481)، وإعراب القرآن للنحاس (بيروت) (2/ 50) .

(4) ينظر : الحجة، ص: 135 .

(5) قرأ بها حمزة والكسائي ونافع والأعمش وخلف. ينظر: السبعة، ص: 201 ، والبحر (2/ 392)، والمعجم (1/ 385) .

بعد يوم أحد»[1]. وقال أيضاً: «فأنزل الله: قل لليهود، سيُغلب المشركون؛ ويحشرون إلى جهنم، فليس يجوز في هذا المعنى إلا الياء»[2].

أما إذا كان بالتاء فاليهود والمشركون داخلون في الخطاب ويجوز حينئذ في هذا المعنى بالياء والتاء، كما تقول: في الكلام: قل لعبد الله، إنه نائم، وإنك نائم[3].

ولم يحدد ابن خالويه ومكي المخاطبين، وإنما اختارا الياء لأنهم غُيّب، والياء أولى لمكان الغيبة عند الأول، ولإجماع القراء على ذلك عند الأخير[4].

## 3 ـ تحويل (لِيفْعلُوا) إلى (لِتفْعلُوا) للدلالة على أمر المخاطب (وهو أصل بناء فعل الأمر)

قرأ زيد بن ثابت: ﴿فبذلك فلْتَفرَحُوا﴾ [يونس: 58]، قرأ بها عثمان بن عفان وابن عامر والحسن وأنس وغيرهم[5]. وقراءة العامة ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ بالياء.

قال الفراء في توجيه قراءة زيد (فلْتَفرَحُوا) إنها أصل بناء فعل الأمر، ولا إشكال فيه. وعبارته: «وقوّى قولَ زيدٍ أنها في قراءة أُبَيّ (فبذلك فافرَحُوا)[6]، وهو البناء الذي خلق للأمر، إذا واجهت به أو لم تواجه ؛ إلا أن العرب حذفت اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم والناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف. فلما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: اضرب، وافرح. لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء، كما قالوا: ادّاركوا، واثّاقلتم»[7].

---

(1) المعاني (1/ 191) .

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر : الحجة، ص: 106، والكشف (1/ 335) .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (2/ 65)، والكشف (1/ 520)، والمعجم (2/ 356) .

(6) ينظر : البحر (5/ 172)، والمعجم(2/ 356) .

(7) المعاني (1/ 469) .

ثم ردّ على الكسائي عندما عاب قراءة (فلتفرَحوا) لأنه وجده قليلاً، بأنه هو الأصل. وعزّز رأيه بالحديث الشريف: «لِتأخُذُوا مَصافَّكُم»[1]، يريد به: خذوا مصافَّكُم[2].

وفي رأي النحاس يكون سبيل الأمر باللام، إلا أنهم يحذفونها من الأمر للمخاطب استغناءً بمخاطبته. وربما جاؤوا به على الأصل منه[3].

وضعفه الأخفش وابن خالويه، لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر، إلاّ فيما لم يُسَمَّ فاعله، كقولهم: لِتُعْنَ بحاجتي[4].

وقد أوضح ابن جني رأي الفراء وأكده بأنّ «(فلتفرحوا) خرجت على أصلها، لأن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر، وهو(اللام)؛ فأصل (اضربْ): لِتضربْ، ولكن لما كثر أمر الحاضر، نحو: قُمْ، حذفوا حرف المضارعة وجاؤوا بهمزة الوصل للنطق بالساكن»[5].

## (ثالثاً) ــ لاصقتا (الياء) و(التاء) ودلالتهما على القلة والكثرة:

### من (يُسبِّح) إلى (تُسَبِّح):

• قرئ قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ﴾ [ الإسراء: 44][6]، بالياء، وقراءة المصحف(تسبح) بالتاء.

استحسن الفراء لاصقة الياء في صيغة المضارع لدلالته على قلة العدد عند توجيه قراءة (يُسبِّح)، بقوله: «وإنما حسنت الياء لأنه عدد قليل، وإذا قلّ العدد من المؤنث والمذكر كانت الياء فيه أحسن من التاء»[7].

---

(1) ورد الحديث بصيغة «لِتأخذوا عني مناسككم ، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه». ولم أقف عليه بلفظة «مصافكم»، ينظر: صحيح مسلم : الحديث رقم (2286) .

(2) ينظر :المعاني (1/ 470) .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (بيروت) (2/ 259) .

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش (2/ 570)، والحجة، ص: 184 .

(5) المحتسب (1/ 313) .

(6) قرأ بالياء نافع وابن كثير وعاصم وغيرهم. ينظر : الحجة، ص: 218، والبحر (6/ 41) والمعجم (3/ 63) .

(7) المعاني (2/ 124) .

وعزز رأيه هذا بما جاء في القرآن الكريم من آيات دالة على القليل كقوله تعالى «في المؤنث القليل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: 30]، وقال في المذكر: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ [التوبة: 5]، فجاء بالتذكير، وذلك أنّ أول فعل المؤنث إذا قلّ يكون بالياء. فيقال: النسوة يقمن، فإذا تقدم الفعل سقطت النون من آخره»[1].

واحتج ابن خالويه لمن قرأه بالياء أنّه جمع قليل، والعرب تذكره[2].

ولكن مكي لم يهتد إلى جمع القلة والكثرة، بل ذهب إلى أنّ التاء جاء لتأنيث لفظ السموات، والياء ذكّر، لأنه فصل بينه وبين المؤنث بالظرف (له) ولأنه تأنيث غير حقيقي[3].

ويظهر لي أنّ توجيه الفراء ومتابعة ابن خالويه له أكثر قبولاً، لأنّ (السموات) جمع سلامة، فهي جمع قلة عند بعضهم، وكذلك (الأشهُر) على أفعل من صيغ جموع القلة[4].

وعند أبي زرعة: التاء لتأنيث السموات. وبالياء لأن فعل الجمع إذا تقدم يذكر ويؤنث على تقدير: جمع أو جماعة. وذكر أنّ ابن مسعود قال إذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياءً[5].

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللواصق التصريفية التي تكون سابقة أو لاحقة تأتي للتعبير عن معنى نحوي لا معجمي. وقد اهتدى الفراء إلى أنها تأتي لدلالة التذكير والتأنيث، ومن خلالهما تتضمن الدلالة على القلة والكثرة أيضاً.

إنّ استشفاف الفراء دلالة القلة والكثرة من لاصقتي الياء والتاء تُعدُّ التفاتة في معرفة وظيفة اللواصق التصريفية، سبقت ما اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية الحديثة. ولا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ جذور المفاهيم اللغوية الحديثة

(1) المصدر نفسه .
(2) ينظر : الحجة، ص: 218 .
(3) ينظر: الكشف (2/ 48) .
(4) ينظر: الصرف ( د. الضامن)، ص: 252 .
(5) ينظر : حجة القراءات، ص: 405 .

مبثوثة في تراث علمائنا الرواد الأوائل. ولكن الأمم المغلوبة على أمرها صوتها غير مسموع، وإن كان له السبق، بخلاف الأمم الغالبة فإنّ صوتها يدق الصماخ.

## (رابعاً) ــ لاصقة (ان) تدل على التثنية:

### من (يَفعَل) إلى (يَفعَلانِ):

### نحو (يُنبَذ) و(يُنبَذانِ)

• قرأ الحسن البصري قوله تعالى: ﴿لَيُنْبَذانّ في الحُطَمة﴾ [الهمزة: 4]، وقرأ بها أبو عمرو وعلي والحسن ونصر بن عاصم ومجاهد وغيرهم[1]، بزيادة لاصقة (ان)، وقراءة العامة ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾.

قال الفراء في بيان الدلالة الوظيفية للاحقة الزائدة (انِ): «يريد: الرجلَ ومالَه»[2].

فـ (الألف والنون) لاصقة تصريفية تدل على إسناد الفعل إلى اثنين: هما الرجل وماله، كما قال الفراء. فهذه اللاصقة عبر عن معنى زائد وهو الفاعل المثنى، قال سيبويه: «واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون»[3]. وإلى مثل هذا ذهب النحاس والزمخشري والعكبري[4].

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 766)، والإتحاف، ص: 443، والمعجم (5/ 474).
(2) المعاني (3/ 290).
(3) الكتاب (1/ 19).
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (بيروت)(5/ 288)، والكشاف (4/ 796)، والتبيان (2/ 303).

## المبحث الخامس:

# المبني للفاعل والمبني للمفعول

### 1 - بين (يَفعَل) و(يُفعَل)

- **نحو(يَخافا) و(يُخافا)**

قرأ حمزة وبعض أهل المدينة ﴿إلّا أنْ يُخافا ألاّ يُقيما حُدودَ الله﴾ [البقرة: 229][1]، على المبني للمفعول. وقراءة المصحف ﴿يَخافا﴾ على المبني للمعلوم، وقراءة ابن مسعود: (إلاّ أنْ تَخافوا) بالتاء.

قال الفراء في توجيه قراءة حمزة: «ولا يعجبني ذلك... فإنه إنْ كان أراد اعتبار قراءة عبد الله فلم يصبه، والله أعلم. لأنّ الخوف إنما وقع على (أن) وحدها، إذ قال: إلاّ أنْ يخافوا أنْ لا...، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة، وعلى (أنْ)»[2].

ثم وجه قراءة حمزة لوجهة أخرى من أجل إجازتها وهو أنّه «لو أراد ألاّ يُخافا على هذا، أو يُخافا بذا، أو من ذا ؛ فيكون على غير اعتبار قول عبد الله كان جائزاً، كما تقول للرجل: تُخاف لأنك خبيث، وبأنك، وعلى أنك...»[3]. إن التحول من المبني للمعلوم (يَخافا) إلى المجهول (يُخافا)، قد غيّر المعنى المراد، فاتخذ الفراء لذلك موقف عدم الإعجاب بقراءة حمزة. لأن الخوف قد وقع على الرجل والمرأة، إضافة إلى (أنْ والفعل)؛ أي يُعلم منهما ذلك أو يُخشى[4]. وجعل الخوف لغيرهما، ولم يقل: فإن خافا[5].

بخلاف قراءة المصحف (يَخافا) التي قد وقع على (أنْ والفعل) فقط، أي

---

(1) وقرأ بها أبوجعفر والأعمش وأبوعبيد ويعقوب . ينظر : الحجة، ص: 97، والمعجم (1/ 318) .

(2) المعاني (1/ 145) .

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر : التبيان (1/ 182) .

(5) ينظر: الحجة، لأبي زرعة (1/ 135) .

يخافا تركَهما حدود الله، أو أنّ الزوجين كل واحد منهما يخاف الآخر أن لا يقيم حكم الله، أي إسناد الخوف إلى نفسيهما[1].

وقد أنكر أبوجعفر النحاس قراءة المجه ولو هي اختيار أبي عبيد[2]،كما أنكرها الفراء.

- **(ومنه كذلك (يَفْعَل) و(يُفْعَل)**

**في نحو (يَغُلّ) و(يُغَلّ)**

وذلك في قراءة بعض أهل المدينة وأصحاب عبد الله ﴿وَما كانَ لنبيٍّ أنْ يُغَلّ﴾ [آل عمران: 161][3] بالبناء للمجهول. وقراءة المصحف (أنْ يَغُلَّ) بالبناء للمعلوم. قال الفراء في ذلك: «(أنْ يُغَلّ)، يريدون: أنْ يخان ؛ وقرأه أصحاب عبد الله كذلك: أنْ يُغَلّ، يريدون: أنْ يُسرّقَ أو يُخَوَّنَ. . . . وقرأ ابن عباس وأبو عبد الرحمن السلمي (أنْ يَغُلَّ)، وذلك أنّهم ظنوا يوم أحد أن لن تقسم لهم غنائم كما فعل يوم بدر، ومعناه: أنْ يُتّهم، ويقال قد غَلَّ»[4].

وقد وافقه في توجيه الصيغتين علماء التوجيه كابن خالويه حيث قال إنّ من قرأ بالمعلوم «جعله من الغلول، ومعناه: أنْ يخون أصحابه بأخذ شيء من الغنيمة يستره عنهم»[5]. والبناء للمعلوم قراءة النبي ﷺ، روى ذلك معاذ بن جبل، وبه قرأ ابن عباس[6].

والمجهول: إمّا بمعنى: الغلول، أي: أنْ (يُخَوَّن). أو بمعنى: الغُلّ، وهو قبض اليد إلى العنق[7]. وعند مكي: إنه نفى عن أصحاب النبيّ ﷺ أنْ يخونوه في المغانم. وفيه معنى النهي عن ذلك[8].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (بيروت) (1/ 314) .

(3) وقرأ بها نافع وابن عامر وحمزة والكسائي والحسن . ينظر : السبعة، ص: 218، والإتحاف، ص: 181، والمعجم (1/ 457) .

(4) المعاني (1/ 246) .

(5) الحجة، ص: 115 ، ومعاني القرآن للنحاس (1/ 506) .

(6) ينظر : الكشف (1/ 363، 364) .

(7) ينظر : الحجة، ص: 115 .

(8) ينظر : الكشف (1/ 363) .

## 2 ـ بين (يُفعَل) و(يُفعِل) و(يَفْعِل):

### في نحو (يُضَلّ) و(يُضِلّ)، و(يَضِلّ)

وذلك في قراءة زيد بن ثابت ﴿يَضِلّ به الذين كفروا﴾ [التوبة: 37]، على (فَعَلَ) للمعلوم. وقرأ الحسن البصري (يُضِلّ) على (أفعَل) للمعلوم. وقراءة المصحف (يُضَلّ) بالبناء للمجهول، وهي قراءة ابن مسعود[1]. وجه الفراء قراءة زيد (يَضِلّ) إلى أنّه «يجعل الفعل لهم»[2]. أي أن الفعل بني للمعلوم، وكذلك في قراءة الحسن (يُضِلّ) «كأنه جعل الفعل لهم، يُضِلون به الناس، ويُنسئونه لهم»[3].

وقال النحاس إن القراءات الثلاث كلٌّ يؤدي عن معنى، فـ (يَضِلّ): الذين كفروا، غير أنهم يحسبونه، فيضلون به. و(يُضَل) به: الذين كفروا، بمعنى: المحسوب لهم[4].

وذهب الآخرون من علماء التوجيه إلى أنّ صيغة (يُضَلّ): جعلت فعل ما لم يسم فاعله. و(يَضِلّ) للمعلوم، وجعل الفعل ل(الذين) فرفعهم به، وإن كان الله تعالى فاعل بهم[5].

## 3 ـ بين (فاعَلَ) و(فُعِلَ) المبني للمجهول:

• وذلك في قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿وكأيِّنْ مِنْ نبيٍّ قُتِلَ معه ربيّون كثير فما وهَنُوا لِما أصابَهُم في سبيلِ الله﴾ [آل عمران: 146][6]، بالبناء للمجهول. وقراءة المصحف ﴿قاتَلَ﴾ على (فاعَلَ).

قال الفراء إن المعنى يتغير بتحول الصيغة من (فاعَلَ) إلى (فُعِلَ) للمجهول، فمنْ «أراد (قُتِلَ) جعل قوله: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ للباقين ومن قال

---

(1) ينظر: المعاني (1/ 437)، والكشف (1/ 502)، والمعجم (2/ 295)، للاطلاع على قراء هذه القراءات ومظانها ).

(2) المعاني (1/ 437) .

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (بيروت) (2/ 214) .

(5) ينظر : الحجة، ص: 175، والكشف (1/ 502، 503)، والتبيان (2/ 634) .

(6) قرأ بها نافع وابن كثير وأبوعمرو وغيرهم. ينظر: البحر (3/ 72) ، والإتحاف، ص: 180 ، والمعجم (1/ 447) .

(قاتَلَ) جعل الوهنَ للمقاتلين»[1].

وقد وافقه الأخفش في ذلك فجعل (قُتِلَ) للنبيّ وهو أحسن الوجهين لأنه في نظره (فما وهنوا) للباقين، فلو كان (قاتَل) جعل القتل لِـ (ربيون)؛ وحينئذ لا يجوز أن نجعل (فما وهنوا) للباقين لأننا قلنا إنهم قد قتلوا[2].

ورجح مكي قراءة (قاتَل)، لأنه روي أنه ما قُتِلَ نبيّ قط في قتال، و(قُتِلَ) مسند إلى (ربيون)، فهم مرفوعون بـ (قُتِلَ) على المفعول الذي لم يُسم فاعله[3].

(1) المعاني (1/ 273).

(2) ينظر: معاني الأخفش (1/ 423).

(3) ينظر: الكشف (1/ 359، 360).

## المبحث السادس:

# التغيير في صورة الفعل:

## (أولاً) التغيير في الفعل الجامد

### * تحويل (فَعَل) إلى (فَعِل):

(عَسَى) إلى (عَسِيَ) يدل على جواز إعمال التغيير في الفعل الجامد، إذ قرأ نافع المدني قوله تعالى: ﴿فهل عَسِيتُم﴾ [محمد: 22][1]، وقراءة المصحف (عَسَيتم) بفتح السين.

وقال الفراء في توجيه ذلك: «ولعلها لغة نادرة»[2]. أي أنهما لغتان. وقد قال به طائفة من العلماء كمكي والقرطبي والجوهري[3].

ومن العلماء من وصفه، بأنه: لا وجه للكسر أو أنه غريب أو غير جائز[4]. وورد في اللسان عن الفارسي أنّ للكسر وجهاً: «لأنهم قد قالوا: هو عَسٍ بذلك، وما أعسَاه، وأعسِ به ؛ فقوله: عَسٍ يقوي عسِيتم، وقد جاء (فعَل وفعِل) في نحو: وَرَى الزّند ووَرِيَ، فكذلك عسَيتم وعَسِيتم»[5].

وفي الكشف كذلك حكي (عسِيٌ) اسم فاعل، فهذا يدل على كسر السين في الماضي[6].

و جاء الفراء بالقول الفصل مبيناً أنّ الفعل إذا كان جامداً غير متصرف، جاز

---

(1) وقرأ بها الحسن وطلحة أيضاً. ينظر: النشر (2/ 23)، الإتحاف، ص: 394 ، والمعجم (4/ 432) .

(2) المعاني (3/ 62) .

(3) ينظر: الصحاح (عسى)، والكشف (1/ 303)، والجامع للقرطبي (16/ 245) .

(4) ينظر : جامع البيان للطبري (26/ 36)، والكشف (1/ 303)، والكشاف (4/ 325)، الجامع للقرطبي (3/ 244) .

(5) اللسان (عسى) (9/ 214) .

(6) ينظر : الكشف (1/ 303) .

للإنسان أن يعمل فيه التغيير، أي أنّ له حظاً من الجرأة في تغيير ألفاظه، على حد تعبير الفراء: «وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة، إذا كان الفعل لا يناله، قد قالوا: لُستم، يريدون: لَستم،ثم يقولون: ليس، وليسوا، سواء، لأنّه فعل لا يتصرف، ليس له يفعل، وكذلك (عَسَى) ليس له يفعل، فلعله اجترئ عليه كما اجترئ على لَستم»[1].

و قد يريد به أن الفعل الجامد غير المتصرف قد جمد على معنى متفق عليه،فلا يلتبس على أحد تغيير صورته. وهذا خلاف الفعل المتصرف الذي يختلف معناه باختلاف صوره. فمن خلال مقولته هذه أكد اجتماعية اللغة. فالاختلاف اللهجي في لفظة واحدة، وتعدد أوجه القراءات القرآنية لكلمة واحدة خير شاهد على تيسير الله سبحانه التغيير بالإبدال والإعلال والقلب وغيرها، ولهذا نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف.

وذهب بعضهم إلى أنّ الكسر حركة صرفية وافقت لهجة تميم، في قراءة الحسن، ولعل ذلك من تأثر الحَسَن بالبيئة التي قضى فيها الشطر الأكبر من حياته، وهي بيئة جنوب العراق وسواده[2].

## (ثانياً) القلب المكاني في الأفعال

ظاهرة لغوية تتصل بتبادل مواقع الأصوات داخل بنية الكلمة العربية، بالتقديم والتأخير بين حرفين من حروف الكلمة الواحدة مع الاحتفاظ بمعناها. فتارة يكون بتقديم اللام على العين وأخرى بتقديم العين على الفاء، أو بتقديم اللام على الفاء أو بتأخير الفاء عن اللام، مثل عاث وعثا، واضمحل وامضحل، وما أطيبه وأيطبه، وواحد وحادي[3] و«أكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً»[4].

فالقلب من سنن العرب عند ابن فارس إلا أنه قال عن القلب في القرآن:

---

(1) المعاني (3/ 62) .

(2) ينظر: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن، ص: 115 .

(3) ينظر : اللهجات (د. الجندي) (2/ 647)، ولهجة تميم، ص: 194 .

(4) شرح الشافية (1/ 21) .

«وليس من هذا فيما أظن من كتاب الله جل ثناؤه شيء»[1].

وعُدّ القلب من الظواهر اللهجية، لأن اللهجات العربية تختلف في ترتيبها لحروف الكلمة، فعاث لغة تميم، وعثا حجازية[2]. فالقراءات القرآنية تعكس الظواهر اللهجية بكل ما فيها من خصائص، والقلب المكاني ليس بخارج منها. وقد وردت قراءات بالقلب على كلتا اللهجتين، مما لم يطلع أمثال ابن فارس على تلك القراءات كما يبدو، وذكر اللغويون القدامى أنّ هذا القلب قد يحدث، لضرورة لفظية أو للتوسع أو للتخفيف[3]. وعزا المحدثون حدوثه إلى السرعة في النطق[4].

وعُدَّ هذا من صور التطور اللغوي عند برجستراسر[5].

وفيما يأتي قراءات تظهر فيها ظاهرة القلب في توجيه الفرّاء:

## من (فعَل) إلى (فلَع):

### • نحو (قفا) إلى (قافَ)

و قرأ بعضهم ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36]، بضم القاف وإسكان الفاء،[6] على القلب،أي من قاف: يقوف. وقراءة المصحف ﴿ولا تقْفُ﴾ بإسكان القاف وضم الفاء. أي من قفا: يقفو، وهي الأصل[7].

قال الفراء في توجيه القلب:«أكثر القراء يجعلونها من قفوت،فتحرك الفاء إلى الواو، فتقول: (ولا تقْفُ) وبعضهم قال: (ولا تقُفْ)»[8].

ثم شرع الفراء بتوجيه القلب المكاني في (و لا تقُفْ)، وتعزيز ذلك بما ورد عن العرب بكثرة، قال الفراء: «والعرب تقول قُفت أثره وقَفوته، ومثله يعتام

(1) الصاحبي، ص: 202 .
(2) ينظر : اللهجات (د. الجندي) (2/ 649) .
(3) ينظر : لهجة تميم، ص: 195 .
(4) ينظر : في اللهجات، ص: 132 .
(5) ينظر : التطور النحوي، ص: 102 .
(6) قرأ بها معاذ القارئ ، ينظر: البحر (6/ 36)، والمعجم (3/ 321) .
(7) المعاني (2/ 123)، والتبيان (2/ 820) .
(8) المعاني (2/ 123) .

ويعتمي، وقاع الجمل الناقة وقعا، إذا ركبها، وعاث وعثا، من الفساد، وهو كثير، منه شاكُ السلاح وشاكي السلاح، وجرفٌ هارٌ وهارٍ. وسمعت بعض قضاعة يقول: اجتحَى مالُه، واللغة الفاشية اجتاح ماله. وقد قال الشاعر[1]:

ولـو أنّـي رأيـتـك مـن بـعـيـد لـعـاقـك مـن دعـاء الـنِّـيـب عـاقـي

يريد: عائق»[2].

وقد وافقه الطبري في تقديم الواو والفاء وتأخيرهما في قراءة (و لا تقُفْ) بالقلب، في قوله:

«والعرب تقول: قفوتُ أثره، وقُفتُ أثره، فتقدم أحياناً الواو على الفاء، وتؤخرها أحياناً بعدها ؛ كما قيل: قاع الجمل الناقة إذا ركبها، وقعا. وعاث وعثا»[3].

وقال العكبري: القراءتان بمعنى واحد وهو التتبع فقراءة المصحف من قفا: يقفو، والثانية من قاف: يقوف[4].

ووحدة المعنى شرط في كون القراءتين من القلب المكاني، لأن اللفظ هو اللفظ نفسه كما يقول سيبويه: «وكان اللفظ فيه ـ إذا أنت قلبته ـ ذلك اللفظ»[5].

- **ومنه أيضاً (صرى: صار)**

قرأ أصحاب عبد الله قوله تعالى: ﴿فَصِرهنّ إليك﴾ [البقرة: 260] بكسر الصاد[6]، وقراءة العامة (فصُرْهنّ) بضم الصاد.

فالقراءتان عند الفراء من الاختلاف اللهجي، فهما «لغتان، وأما الضم

---

(1) ورد في اللسان (ويب) : أن ابن بري نسبه إلى (ذي خرق الطّهويّ) . وذكر في (عاق) : إنما أراد: عائق ، فقلب، وقيل هو على توهم (عقوته) . و(النيب) : الأنثى المسنّة من النوق. ينظر : المصباح (نيب) .

(2) المعاني (2/ 123، 124) .

(3) جامع البيان للطبري (15/ 87) .

(4) ينظر: التبيان (2/ 820) .

(5) الكتاب (4/ 378) .

(6) قرأ بها ابن عباس وحمزة والأعمش وغيرهم ، ينظر : المعاني (1/ 174)، والحجة، ص: 101 ، والمعجم (1/ 146) .

فكثير، وأما الكسر ففي هذيل وسليم»[1].

ثم وجه قراءة الكسر بمعنى القطع على أنها من المقلوب المكاني أي أن (صرى) أصل (صار) في قوله: «ولكني أرى ـ والله أعلم ـ أنها كانت من ذلك، أنها من (صريت: تصري) قدمت ياؤها، كما قالوا: عِثتُ وعَثيْت...، والعرب تقول: بات يصري في حوضه، إذا استقى ثم قطع، ثم استقى، فلعله من ذلك»[2].

وقد وافقه الطبري في القلب المكاني، ولكن يبدو من تعبيره أنه نقل توجيه الفراء الذي ذكرناه دون عزوه إليه. قال: «بكسر الصاد من المقلوب، وذلك أن تكون لام فعله جعلت مكان عينه، وعينه مكان لامه، فيكون من: صرى: يصري: صرياً، فإن العرب تقول: بات يصري في حوضه، إذا استقى، ثم قطع، ثم استقى»[3].

ونقل صاحب اللسان ما قاله الفراء معزواً إلى تهذيب الأزهري[4]. والحق أن السبق الزمني للفراء لا للأزهري (ت370 هـ).

أما الآخرون من علماء التوجيه فذهبوا مذهبين: منهم من ذهب مع الفراء إلى أنهما لغتان، معناهما واحد، وهو الإمالة والقطع[5].

ومنهم من فرق بين معنى المضموم والمكسور فيه: فالضم عند ابن خالويه بمعنى مال وعطف، وعند أبي زرعة: أمِلْهنّ واجمعهنّ[6]. والمكسور عند الجميع يأتي بمعنى القطع[7].

---

(1) المعاني(1/ 174).
(2) المصدر نفسه.
(3) جامع البيان للطبري (3/ 51).
(4) ينظر: اللسان (صري).
(5) ينظر: جامع البيان للطبري (3/ 51)، والكشف (1/ 313).
(6) ينظر: الحجة، ص: 110، والحجة لأبي زرعة، ص: 145.
(7) ينظر: الحجة، ص: 110، والمحتسب (1/ 136)، والحجة لأبي زرعة، ص: 145.

## (ثالثاً): التحويل بالحركة من المصدرية إلى الفعلية:

### من (فِعْل) إلى (فَعَلَ)

- (الإفْك) إلى (أَفَكَ)

وذلك في قراءة بعضهم ﴿وذلك أَفَكَهُم﴾ [الأحقاف: 28][1]، بفتحتين. وقراءة المصحف: ﴿إِفْكُهُم﴾ بكسرة فسكون.

قال الفراء في توجيه هذا التحول إلى الفعلية: «وأما من قال (أَفَكَهُم) فإنّه يجعل الهاء والميم في موضع نصب، يقول: ذلك صرفهم عن الإيمان، وكذبهم... كما قال ﷻ: ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: 9]، أي يصرف عنه من صرف»[2].

وقد وافقه ابن جني على فعلية (أَفَكَ) وهو بمعنى: صرفهم، وقال إنّه نقل هذه القراءة عن الفراء[3]. وقال النحاس إنه فعل ماضٍ[4].

---

(1) قرأ بها ابن عباس وابن الزبير وعكرمة وغيرهم. ينظر: المحتسب (2/ 267)، والمعجم (4/ 415).

(2) المعاني: 3/ 56.

(3) ينظر: المحتسب (2/ 266 ـ 267).

(4) ينظر: إعراب القرآن 4/ 170.

الفصل الثـــاني:

# التوجيه الصوتي للأسماء

## المبحث الأول: تآخي الأسماء في المعنى الواحد:

### (أولاً): تآخي الصيغ الاسمية في المعنى الواحد:

#### 1 ـ تآخي (فَعَلٌ) و(فَعِلٌ)

- **نحو (حَرَج) و (حَرِج):**

قرأ ابن عباس وعمر بن الخطاب ﷺ ( حَرِجاً) بكسر الراء في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: 125][1]، وقراءة المصحف (حَرَجاً) بالفتح.

قال الفراء في توجيه الوجهين: «وهو في كسره وفتحه بمنزلة: الوَحَد والوَحِد، والفرَد والفرِد والدنَف والدنِف، تقوله العرب في المعنى الواحد»[2].

وقد تابع الفراء في توجيهه علماء كابن خالويه ومكي والزمخشري، حيث استوت عندهم الصيغتان في المعنى، غير أنّ الفتح عندهم مصدر، وصف به الشجر الملتف، والكسر اسم، وكلاهما بمعنى واحد وهو الضيق[3]. في حين يرى أبو زرعة أنهما لغتان مثل الدنَف والدنِف[4].

وذهب بعض من المعجميين إلى أنّ قولهم: مكان (حرَج وحرِج) بالفتح والكسر، بمعنى مكان ضيق كثير الشجر[5]. وفي اللسان: قال الزجاج: الفتح

---

(1) وقرأ بالكسر نافع وعاصم والحسن وغيرهم. ينظر : الحجة، ص: 149 ، والبحر (4/ 27)، والمعجم (2/ 133) .

(2) المعاني (1/ 353) .

(3) ينظر : الحجة، ص: 271 .

(4) ينظر : الحجة، ص: 149، والكشف (1/ 450)، والكشاف (2/ 64) .

(5) ينظر: الصحاح (حرج) .

بمعنى ذو حرج، وهو الضيق جداً، وأما من قال بالكسر فجعله فاعلاً[1].

## 2 ـ تآخي (فِعالٌ) و(مفعَلٌ) من صيغ اسم الآلة:

### (خِياط) و(مِخيَط):

قرأ عبد الله (المِخيَط) على وزن مِفعَل[2]، وقراءة المصحف: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: 40]، على (فِعال).

قال الفراء في تآخيهما في المعنى الواحد: «ويقال: الخِياط والمِخيط، ويراد الإبرة. وفي قراءة عبد الله (المِخيَط)، ومثله يأتي على هذين المثالين، يقال: إزار ومِئزَر، ولِحاف ومِلحَف، وقِناع ومِقنَع، وقِرام ومِقرَم»[3]، والقرام: ستر رقيق فيه رقم ونقوش[4].

وقد قال سيبويه في اسم الآلة على زنة (مِفعَل): وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول على (مِفعَل) أو (مِفعَلة) كالمِخيَط والمِنجَل، والمِكحلة والمِسلة[5].

وجاء (الفِعال) للآلة كالخِياط والنِّظام[6].

ومن أسماء الآلة ما جاء على غير القياس، منها ما لزم صيغة اسم الآلة كما هي في اللغات الجزرية الأخرى، وهي (فِعال)، مثل لسان، وذراع، ونطاق، وحزام[7].

وفرق بينهما بعضهم بأنّ (فِعال) يدل على الاشتمال في الغالب كالحِزام، أما (مِفعَل) فيدل على الأداة من دون قيد[8].

---

(1) ينظر : اللسان (حرج) .
(2) وقرأ بها أبو رزين ، وأبومجلز. ينظر : البحر (4 / 104)، والمعجم (2/ 177) .
(3) المعاني (1/ 379) .
(4) المصباح المنير (قرم) .
(5) ينظر : الكتاب (4/ 94) .
(6) ينظر : شرح الشافية (1/ 188) .
(7) ينظر : الصرف (د . الضامن)، ص: 169 .
(8) ينظر : معاني الأبنية، ص: 126، 127 .

## 3 ـ تآخي (فَعَلٌ) و(فَعَالٌ) و(فِعْلٌ)

### • نحو (خَطَا) و(خَطاء) و(خِطئاً):

قرأ أبو جعفر (خَطَأً كبيراً) [الإسراء: 31]، بفتح الخاء والطاء، وبالقصر والهمز، وقرأ الحسن (خَطَاءً) بالمدّ، وقراءة المصحف (خِطْئاً) بكسر الخاء وإسكان الطاء[1].

ويظهر أنّ القراءات الثلاث بمعنى واحد كما في توجيه الفراء: «وكلٌ صواب. وكأنّ (الخِطْأ): الإثم، وقد يكون في معنى (خَطَأ) بالقصر، كما قالوا قِتبٌ وقَتَبٌ، وحِذرٌ وحَذر، ونِجسٌ ونَجَس، ومثله قراءة من قرأ ﴿هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ [طه: 84] وإثْرِي»[2].

ومن العلماء من ذهب في أحد رأييه إلى أنّها لغات بمعنى واحد[3].

قال مكي: خَطأً وخِطْئاً، كلاهما مصدر بمعنى، أي إذا تعمد، و(خِطئاً) هو الاختيار لأنه الأصل ولأنّ الأكثر عليه[4].

## 4 ـ تآخي (مُفعَلون) و(مُفْتَعَلون)

### • نحو (مُدركون) و(مُدَّركون):

في قراءة بعضهم (لَمُدّرَكون) بتشديد الدال[5]، وقراءة المصحف ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ [الشعراء: 61].

قال الفراء في توجيه تآخيهما: «(لَمُدَّرَكون): مُفْتَعَلون، من الإدراك، كما تقول: حفرت واحتفرت بمعنى واحد؛ فكذلك (لَمُدرَكون) و(لَمُدّرَكون) معناهما واحد، والله أعلم»[6].

---

(1) ينظر: المعاني (2/ 123)، والمعجم (3/ 56) للقراءات الثلاث.

(2) المعاني (2/ 123).

(3) ينظر: الحجة، ص: 216، والكشف (2/ 45)، والكشاف (2/ 664)، والتبيان (2/ 819).

(4) ينظر: الكشف (2/ 45).

(5) قرأ بها الأعرج وعبيد بن عمير والزهري. ضبطها الفراء والنحاس بفتح الراء وغيرهم بالكسر. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (2/ 490)، والبحر (7/ 20)، والمعجم (3/ 436).

(6) المعاني (2/ 280).

وفي ذلك يقول سيبويه إنّه قد يُبنى على (افتعل) ما لا يراد به سوى معنى ما بنوا على (أفعلت) وغيره من الأبنية[1].

وجاء في اللسان: قال شمر: إنّ المتعدي واللازم في أفعل وتفاعلو افتعل واحد، وذلك أنك تقول: أدرك الشيء وأدركته، وتدارك القوم وادّاركوا وادّركوا: إذا أدرك بعضهم بعضاً. ويقال: تداركته وادّاركته وادّركته[2].

وإلى مثل ذلك ذهب الطبري والعكبري وأبو حيان[3].

## 5 ـ تآخي (مُفْعَلة) و(مُفَعَّلة) لدلالتهما على معنى التكثير:

### • نحو( مُنْشَرة) و(مُنَشَّرَة):

في قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿صُحُفاً مُنْشَرَة﴾ [المدثر: 52] بالتخفيف[4]، وقراءة المصحف (مُنَشَّرَة) بتشديد الشين.

يرى الفراء أنّ التشديد والتخفيف هنا بمعنى واحد، يدل على التكثير، لأنهما جاءا وصفاً للجمع، فلو كانا للمفرد لم يجز إلا التخفيف، قال في ذلك: «والتشديد فيه والتخفيف لكثرته، وأنه جمع، كما تقول: مررت بكباش مُذبّحة، ومذبوحة. فإذا كان واحداً لم يجز إلا التخفيف، كما تقول: رجل مقتول، ولا تقول: مُقَتّل»[5].

وقال أبو حيان موافقاً الفراء: نشَّرَ وأنْشَرَ مثل نزّل وأنزلَ[6].

ولا غرابة في ذلك لأن بعض الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف واحد تلتقي أحياناً في التعبير عن معنى واحد.

---

(1) ينظر: الكتاب (4/ 74).

(2) ينظر: اللسان (درك).

(3) ينظر: جامع البيان للطبري (19/ 49)، والتبيان (2/ 996)، والبحر(7/ 20).

(4) قرأ بها ابن جبير. ينظر: المحتسب (2/ 340)، والبحر (8/ 38)، والتبيان (2/ 1152)، والمعجم (5/ 242).

(5) المعاني (3/ 24).

(6) ينظر: البحر (8/ 38).

### 6 ـ تآخي (فِعال) و(فِعَل):

- **نحو (قِياماً) و(قِيَماً):**

وذلك في قراءة نافع المدني (قِيَماً)[1] وقراءة المصحف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ [النساء: 5]، على (فِعال).

قال الفراء: «والمعنى . والله أعلم . واحد»[2].

هذا هو الوجه الذي ارتآه الفراء . وقد وافقه علماء التوجيه والتفسير، في كونهما لغتين منهم النحاس وابن خالويه وابن جني ومكي والعكبري[3].

وفي الوجه الآخر: (قِياماً) مصدر قام، بمعنى جعل الأموال قياماً لأمر عباده[4]، أو سبباً لقيام أبدانكم، أي بقائها[5].

وأما (قِيَماً) فجمع قيمة. أي جعل الأموال قيمة لأمتعتكم[6].

## (ثانيـاً): تآخي الفعل واسم الفاعل في المعنى الواحد:

- **تآخي (فَعِلَ) و(فاعِل) في المعنى الواحد:**

وذلك في قراءة حميد الأعرج ﴿وإنْ أصابتْهُ فتنةٌ خاسِرَ الدنيا والآخِرَة﴾ [الحج: 11]، على زنة (فاعِل) . وقراءة المصحف (خَسِرَ) على (فَعِلَ) . قال الفراء في توجيه ذلك: «وذكر عن حميد الأعرج وحده أنّه قرأ (خاسِرَ الدنيا والآخِرَة)، وكلٌ صواب، والمعنى واحد»[7]. فإذا كان الموجّهون لم يتطرقوا لغير الحالية والبدلية من حيث الموقع الإعرابي[8] ،فإنّ الفراء قد ذهب إلى أنهما من تآخي

---

(1) وقرأ بها ابن عباس وابن عامر . ينظر : المعجم (2/ 485) .

(2) المعاني (1/ 256) .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (1/ 436)، والحجة، ص: 119 ، والمحتسب (1/ 182)، والكشف (1/ 376)، والتبيان (1/ 330) .

(4) ينظر : إعراب القرآن (بيروت) (1/ 436) والحجة، ص: 119 .

(5) ينظر : التبيان (1/ 330) .

(6) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (بيروت) (1/ 436)، والحجة، ص: 119، والكشف (1/ 376) .

(7) المعاني(2/ 217) .

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (بيروت) (3/ 89)، والمحتسب (2/ 75)، والكشاف (3/ 147)، والجامع للقرطبي (12/ 18) .

الصيغ في المعنى الواحد . لأن (خسر) و(خاسِر) كلاهما مقيدان بزمن واحد وهو الدنيا والآخرة من جهة، ومن جهة أخرى أنّ اسم الفاعل (خاسر) عند الفراء والكوفيين سمّي بالفعل الدائم وبالفعل كذلك . لأنهم لمحوا فيه الفعلية ولكن على الثبات والدوام[1]. وإذا كان (خسِرَ) يدل على التأكيد بماضويته، لأنّ التعبير بالماضي يفيد التحقق كما هو معلوم في أساليب من القرآن الكريم خاصة. فالتعبير باسم الفاعل هنا يدل على ثبوت خسارة الدنيا والآخرة وتحققها أيضاً[2].

## (ثالثاً): الألفاظ المترادفة في المعنى الواحد (الترادف):

ظاهرة لغوية معروفة في جميع اللغات، ولا تخل واللغة العربية منها، وهي «دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمى الواحد، أو المعنى الواحد دلالة واحدة»[3]. أو أنّ المترادفات: «هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق»[4].

وقد تنبه لها اللغويون من العرب القدامى واختلفوا بشأنها بين قائل بها ومنكرٍ لها. فالترادف واقع في العربية ولا سبيل إلى إنكاره، لأن الواقع اللغوي يشهد بذلك. وقد قال به سيبويه في قوله: «واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق»[5]، وألف فيه آخرون رسائل لغوية منها:

ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه،للأصمعي (ت 216هـ)، والألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى،للرماني (ت 384هـ).

فالمترادف على المعنى الواحد،كقولك: البُرّ والحنطة. والعير والحمار، والذئب والسِّيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى[6]. غير أن معظم المترادفات ما هي إلاّ أشباه مترادفات لا يمكن استعمالها في السياق الواحد أو الأسلوب

(1) ينظر : معاني الفراء(1/ 43، 222)، والمصطلح النحوي عند الفراء، ص: 84، ومدرسة الكوفة، ص: 310 .
(2) ينظر : معاني الأبنية، ص: 9، 47، 50 .
(3) الترادف في اللغة، ص: 32 .
(4) دور الكلمة في اللغة، ص: 97 .
(5) الكتاب(1/ 24) .
(6) ينظر: المزهر (1/ 399) .

الواحد دون تمييز بينها[1].

وذهب بعض المحدثين إلى أنه لا مفر من الاعتراف بوجود فروق بين المترادفات، غير أنها تُنُوسِيَتْ فيما بعد[2].

فالكلمات المترادفة تدخل ضمن مفهوم الحقل الدلالي، وهي نوع من أنواع العلاقات داخل كل حقل معجمي[3].

ولا خلاف بين اللغويين المعاصرين في وجود أنواع الترادف وأشباه الترادف، وإنما الخلاف في الترادف الكامل، فأغلبية اللغويين ينكرونه[4].

وقد وجَّهَ اللغويون هذه الظاهرة اللغوية في القراءات القرآنية، ولاسيما الفراء الذي لم يتلكأ في القول بالترادف كلما وجد إلى ذلك سبيلاً. ومما يؤكد مذهبه في الترادف أنه يصف ألفاظاً أخرى بالتقارب في المعنى، فقد وجّه الفراء اللفظين: (فَتَبَيَّنُوا) و(فَتَثَبَّتُوا) إلى أنهما متقاربان في المعنى، في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾ [النساء: 94][5]. أي يريد أن يبين لنا أنه يتوخى الدقة في تصنيف الألفاظ في حقولها الدلالية، فهذه في المترادف وتلك في المتقارب وهكذا دواليك.

ومما يؤكد وجود الترادف في القراءات القرآنية ما ذهب إليه العلماء أن المراد بالأحرف السبعة هو سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، نحو: أقبِل، وتعالَ، وهلُمَّ، وعجِّل، وأسرِع[6]. ويدل عليه ما جاء في حديث أبي بكرة: «أن جبريل قال: يا محمد، اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، فقال على حرفين... حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف، فقال كلها شافٍ كافٍ ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب،كقولك: هلُمَّ، وتعالَ، وأقبِلْ، وأسرِعْ، وعجِّلْ»[7].

---

(1) ينظر: دور الكلمة، ص: 98 .
(2) ينظر: دراسات في فقه اللغة، ص: 300 .
(3) ينظر: علم الدلالة، لمختار، ص: 80، 98 .
(4) ينظر: علم الدلالة، ص: 224 .
(5) ينظر: المعاني (1/ 282) .
(6) ينظر: نزول القرآن على سبعة أحرف، ص: 72 .
(7) أخرجه أحمد والطبراني، وأخرجه الطبري عن أبي كريب ، ينظر: مقدمة جامع البيان للطبري (1/ 43، 50)، والأحرف السبعة، ص: 19، والجامع للقرطبي (1/ 42)، والإتقان(1/ 132) .

وفيما يأتي طائفة من القراءات التي وجّه فيها الفراء ألفاظاً وردت بمعنى واحد، في ضوء ظاهرة الترادف:

ـ ومما ورد بمعنى واحد على سبيل الترادف: المضي والسعي والذهاب، كما جاء في توجيه الفراء لقراءة ابن مسعود (فامْضُوا إلى ذِكْرِ اللهِ)[1]، في قوله تعالى: ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: 9]، ولم يفرق الفراء بين هذه الأفعال في صفة السرعة كما فرق بعضهم، قال الفراء: «والمضيّ والسعي والذهاب بمعنى واحد. لأنك تقول للرجل: هو يسعى في الأرض يبتغي من فضل الله، وليس هذا باشتداد. وقد قال بعض الأئمة: لو قرأتها (فاسْعَوا) لاشتَدَدتُ، يقول لأسرعتُ، والعرب تجعل السعي أسرع من المضيّ. والقول فيها القول الأول»[2]، أي أنّ القول باستواء الألفاظ الثلاثة في المعنى هو الراجح عنده.

وقراءة (فامضوا) قراءة كبراء من الصحابة، وهي في مذهب العلماء تفسير لقراءة العامة، وينبغي أنْ يحمل على التفسير، من حيث إنه لا يراد بالسعي الإسراع في المشي، ففسروه بالمضيّ. وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ بـ (فامضوا)، وقد روي أنه قال لو كان (فاسعَوا) لسعيت حتى يسقط ردائي.

والمراد بالسعي عند العلماء هو القصد دون العَدْوِ. والتصرف في كل عمل، بمعنى فاقصدوا وتوجهوا ؛ وليس فيه دليل على الإسراع[3]، ويرى بعضهم أنه لا يكون قرآناً لمخالفته رسم المصحف الذي أجمع عليه المسلمون[4].

ـ ومما قرئ بوجهين والمعنى واحد: (سبْحاً) و(سبْخاً)[5]، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ فِى ٱلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [المزّمّل: 7]، قال الفراء: «و (سبحاً) بالحاء والخاء، والسبح: السعة.

---

(1) وقرأ بها عمر بن الخطاب وابن عباس وغيرهم. ينظر: المحتسب (2/ 322)، والمعجم (5/ 123).

(2) المعاني (3/ 156).

(3) ينظر: جامع البيان للطبري (28/ 65)، المحتسب (2/ 322)، والكشاف (4/ 534)، والبحر(8/ 268).

(4) ينظر: البحر (8/ 268).

(5) قرأ بالخاء: ابن يعمر وابن أبي عبلة وعكرمة وغيرهم. ينظر: البحر(8/ 363)، والمعجم(5/ 229).

وسمعت العرب تقول: سبِّخِي صُوفَكِ، وهو شبيه بالندف . و(السّبح) نحو من ذلك. وكلٌّ صواب بحمد الله»[1].

وقال الزمخشري: «وأمّا القراءة بالخاء فاستعارة من (سبخ الصوف) وهو نفشه ونشر أجزائه، لانتشار الهم، وتفرق القلب بالشواغل»[2].

ونقل السيوطي عن الفراء أنَّ: «معناهما واحد، أي فراغاً»[3].

وجاء في كتاب العين: (سبحاً) بمعنى فراغاً للنوم[4]. وذكر الرازي أنهما جاءتا بمعنى الفراغ[5]. ولم يُعْنَ الفراء بالتعليل الصوتي لإبدالهما، لأنها ـ كما يبدو ـ من الظواهر الصوتية التي لا يخفى تعليلها، فوجه اهتمامه للترادف الدلالي بينهما، فهما من حقل دلالي واحد.

ولا يستبعد أن يكون هذا التعدد تصحيفاً أو تحريفاً، أو أن يكون تطوراً صوتياً على سبيل الإبدال لوجود علاقة صوتية[6]. وذلك بأن تكون إحدى الصورتين أصلاً والأخرى فرعاً لها، أو تطوراً عنها، إذا كان الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها[7] . فالحاء والخاء متفقتان في صفة الهمس والرخاوة، وكذلك في المخرج، وهما من أصوات الحلق[8]. فهذه العلاقة توحي بالإبدال، إذ هما متقاربتان مخرجاً وصفةً[9]. وإذا كان الإبدال واقعاً بينهما فلابُدَّ أن معناهما واحد، فيكون أحدهما مرادفاً للآخر.

ـ ومنه أيضاً (شيء ـ أحد) بمعنى واحد، إذا كان في الناس. قال بذلك الفراء في توجيه قراءة عبد الله (وإنْ فاتَكُم أحَدٌ مِنْ أزْواجِكُم) في قوله تعالى:

---

(1) المعاني (2/ 102) .
(2) الكشاف (4/ 639) .
(3) المزهر (1/ 543) .
(4) ينظر: العين (باب: س،ح،ب) .
(5) ينظر: المختار (مادة: سبح، وسبخ) .
(6) ينظر: الترادف، ص: 299، والتطور النحوي، ص: 23، 29 .
(7) ينظر: من أسرار اللغة، ص: 75 .
(8) ينظر: الكتاب (4/ 433، 434) .
(9) ينظر: اللهجات العربية في التراث (2/ 466) .

﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾ [الممتحنة: 11]، قال: «و(أحد) يصلح في موضع (شيء)، و(شيء) يصلح في موضع (أحد) في الناس. فإذا كانت (شيء)في غير الناس، لم يصلح (أحد) في موضعها»[1].

ويحسن أن يعدا من أنصاف الترادف لأنهما يأتيان بمعنى واحد في الناس، وليس في غير الناس. وفي كتاب العين: (الشيء) اسم الآدميين وغيرهم من الخلق[2]. ومنهم من ذهب إلى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه[3].

وقد وافقه النحاس والزمخشري كذلك، غير أنَّ الأخير ذهب إلى أنَّ (شيء) فيه فائدة، وهي أنه لا يغادر من هذا الجنس شيئاً وإن قلّ أو حقر، تغليظاً وتشديداً في هذا الحكم[4].

ـ ومنه كذلك (الجاهلين) في قراءة ابن مسعود[5]، و(الضالّين) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: 19]. و(قاضيةً) في قراءة ابن مسعود[6]، و(قاطعةً) في قوله تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا﴾ [النمل: 32].

قال الفراء: «و(الضّالين) و(الجاهلين) يكونان بمعنى واحد، لأنك تقول: جهلت الطريق وضللته. قال الفراء: إذا ضاع منك الشيء فقد أضللته»[7].

وذهب الزمخشري وأبوحيان إلى أن قراءة ابن مسعود مفسرة للضالين، لا قراءة مروية عن النبي ﷺ. وهما بمعنى واحد. أو بمعنى الذاهبين عن الصواب، أو الناسين[8].

ـ وقال الفراء عن قراءة (قاضية)[9]، و( قاطعة) في قوله تعالى: ﴿مَا كُنتُ

(1) المعاني (3/ 151) .
(2) ينظر: العين (باب: ش، ي،ء) .
(3) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن (شيء)، ص: 278 .
(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 416)، والكشاف (4/ 519) .
(5) وقرأ بها ابن عباس. ينظر: المعجم (3/ 428)، وقراءة ابن مسعود (رسالة ماجستير)، ص: 210) .
(6) ينظر: المعجم (3/ 471) .
(7) المعاني (2/ 279) .
(8) ينظر: الكشاف (2/ 279)، والبحر (7/ 11) .
(9) قرأ بها ابن مسعود ، ينظر: المعجم(3/ 471)، وقراءة ابن مسعود (رسالة ماجستير)، ص: 211 .

فَاطِعَةً أَمْرُهَا﴾ [النمل:32]: «والمعنى واحد. تقول لا أقطع أمراً دونك. ولا أقضي أمراً دونك»[1] وذهب من العلماء إلى أنهما بمعنى: لا أبتُّ أمراً إلاّ بمحضركم[2]، والبتُّ هو القطع. وذكر ابن منظور أنّ (القاضي) معناه في اللغة: القاطع للأمور المُحْكِم لها[3].

(1) المعاني (2/ 292).
(2) الكشاف (1/ 364)، والبحر(7/ 73).
(3) ينظر: اللسان (مادة: قضي).

المبحث الثانـــي:

# اختلاف المبنى لاختلاف المعنى في الأسماء

لكل معنى في العربية صيغة خاصة تدل عليه، وتميزه من غيره من المعاني. وقد تؤخذ من الأصل الواحد صيغ اشتقاقية وذلك بأخذ كلمة من أخرى لمناسبة بينهما في المعنى مع تغيير في اللفظ. وكما قال سيبويه: «قد يكون الاسمان مشتقين من شيء، والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصًّا به شيء دون شيء ليفرق بينهما»[1].

وفيما يأتي توجيه الفراء لطائفة من القراءات التي اختلفت أبنيتها لاختلاف في المعنى:

## (أ) بين الأبنيـة المختلفة:

### 1 - بين (الفَعَل) و(الفُعَّـل)

#### نحو (الجَمَل) و(الجُمَّل)

قرأ ابن عباس (الجُمَّل) بتشديد الميم في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: 40]، وقراءة المصحف بالتخفيف[2].

قال الفراء في التفريق بين الصيغتين: «( الجَمَل) هو زوج الناقة، وقد ذكر عن ابن عباس (الجُمَّل) يعني الحبال المجموعة»[3].

فالجمَل معروف لدى الجميع، وطلب معنى آخر تكلف، أما الجُمَّل فهو الحبل الغليظ، أو حبل السفينة، أو الحبال المجموعة. وكله قريب بعضه من بعض، وهو جمع لا مفرد[4].

---

(1) الكتاب (2/ 102) .

(2) ينظر : المعاني (1/ 379) .

(3) المعاني (1/ 379) .

(4) ينظر : الطبري (12/ 428)، والمحتسب (1/ 249)، والتبيان (1/ 568)، والبحر (4/ 279) .

وسكت الفراء عن ترجيح إحداهما، لأنّ كلتيهما صحيحة وموافقة للكتاب. غير أنّ الزمخشري ذكر أنّ ابن عباس رجح (الجُمّل) لأن الله أحسن تشبيهاً من أن يُشبّه بالجمَل، وذلك لمناسبة الحبل للخيط الذي يسلك في الإبرة، والبعير لا يناسبه . وبخلاف ذلك رجح الزمخشري قراءة العامة، لأنّ سمّ الإبرة مَثَلٌ في ضيق المسلك ليمر فيه البعير[1].

## 2 . بين( مِفعَل) و( مَفْعِل)

### نحو (مِرفَق) و( مَرْفِق)

وذلك في قراءة الأعمش والحسن ﴿مِنْ أَمْرِكُم مَرْفِقاً﴾ [الكهف: 16]،بفتح الميم وكسر الفاء[2]، وقراءة المصحف ﴿مِرفَقاً﴾ بكسر الميم وفتح الفاء.

قال الفراء في توجيههما: «فكأنّ الذين فتحوا الميم وكسروا الفاء أرادوا أنْ يُفرقوا بين (المَرفِق) من الأمر و(المِرفَق) من الإنسان[3]»، ثم ذكر أنّ (المَرفِق) من الإنسان يأتي بفتح الميم وكسرها عند العرب، وهما لغتان. ولكن أكثر العرب على كسرها من الأمر والإنسان[4].

ويبدو أنّ الكسر هو الوجه، للاشتراك في المعنى الأصلي، وهو الرفق الذي يريده الإنسان لنفسه، ولأمر من أموره . وإلى ذلك ذهب الطبري عندما وصفه بأنّه أفصح اللغتين وأشهرهما عند العرب، ورأى أنهما بمعنى واحد، وأنهما لغتان في اليد[5].

وقد اختلفت توجيهات العلماء بشأنهما، حيث قال الأخفش: المكسورة بمعنى شيء يرتفقون به مثل المِقطع، والمفتوحة اسم كالمسجد[6] . وعدّ ابن خالويه: المكسورة من الارتفاق، والمفتوحة من اليد[7] . في حين عكس ذلك

---

(1) ينظر : الكشاف (2/ 103) .

(2) قرأ بها نافع وأبوعمرو وابن عامر والكسائي وغيرهم. ينظر: معاني الأخفش (2/ 617)، والمعجم (3/ 89) .

(3) المعاني (2/ 196) .

(4) المعاني (2/ 196) .

(5) ينظر : جامع البيان للطبري (15/ 139) .

(6) ينظر : معاني الأخفش (2/ 617) .

(7) ينظر : الحجة، ص: 224 .

مكي[1]. وفي المختار هما لغتان، بالكسر والفتح لمَوصل الذراع في العضد، وبهما لمعنى الارتفاق والانتفاع من الأمر أيضاً[2].

وإذا عدنا إلى مسألة الصيغ نجد أنّ (مِرفَق) بكسر الميم على (مِفعَل) فهي من أبنية اسم الآلة، فهي من اليد، وصيغة (مَرفِق) من أبنية الزمان والمكان كالمسجد. ويجمع بينهما أنّهما من الارتفاق والانتفاع[3].

## 3 ـ بين (مُفاعِلين) و(مُفَعِّلين)

### نحو (مُعاجِزين) و(مُعَجِّزين):

قرأ مجاهد وعبد الله بن الزبير ﴿والذين سعوا في آياتنا مُعَجِّزين﴾ [الحج: 51][4]، على (فعَّلَ)، وقراءة العوام (مُعاجزين) على (فاعَل)[5].

قال الفراء في توجيههما: «ومعنى (مُعاجزين): معاندين . أما (مُعَجِّزين) فبمعنى: مثبطين»[6].

وقد وافقه ابن خالويه ومكي وابن منظور، إلا أنّ ابن خالويه ذهب إلى أنّ معناهما قريب، لأنّ من أبطأ عن الرس ولو ثبّط، فقد عانده وشاقّه. وعزا ذلك إلى العموم والخصوص، فالعناد عام، والتثبيط والتعجيز خاص لأنه من نوع واحد[7]. وعند العكبري بمعنى واحد مثل عاهد وعهّد[8].

وذهب الفارسي كما نقله صاحب البحر إلى أنّ (مُعجِّزين) جاء بمعنى النسبة، أي ناسبين العجز إلى أصحاب النبي ﷺ كما تقول: فسّقت فلاناً، إذا نسبته إلى الفسق[9].

---

(1) ينظر : الكشف (2/ 56) .
(2) ينظر : مختار الصحاح (رفق) .
(3) ينظر : شرح الشافية (1/ 181) .
(4) ينظر: المعجم (3/ 311) .
(5) ينظر : المعاني (2/ 229) .
(6) المصدر نفسه.
(7) ينظر : الحجة، ص: 254 ، والكشف (2/ 122) ، واللسان (عجز) .
(8) ينظر : التبيان (2/ 945) .
(9) ينظر : البحر (6/ 379) .

وقال الرضي يأتي (فعّل) لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، نحو فسّقته[1].

## 4 - بين (المُفتعِلون) و(المُفعِلون) ، أو بين (المُفَعِّلون) و(المُفْعِلُون)

### نحو (مُعَذِّرون) و(مُعْذِرون):

قرأ ابن عباس: (وجاء المُعْذرون) [التوبة: 90]،وقرأ بها الكسائي وعاصم ومجاهد وغيرهم[2]. بالتخفيف من (أعذر)، وقراءة المصحف (المُعَذِّرون) بالتشديد من (اعتذر).

ذهب الفراء في توجيه (المُعَذِّرون) بالتشديد إلى جهتين:

أولاهما: أنّه في المعنى (المعتذرون) بزيادة التاء، ثم إدغامها في الذال، كما قيل: يذّكّرون، وهم الذين لهم العذر، فالمعتذر قد يكون في معنى المُعذر الذي قد بلغ أقصى العذر ؛ وعزز هذا المعنى بقول لبيد في معنى الاعتذار بالإعذار، إذ جعلهما واحداً:

. . . . . ومنْ يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر[3]

يريد: فقد أعذر.

وقد يكون المُعتذر لا عذر له كما قال سبحانه ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 94] لأنه قال بعدها: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا﴾ لا عذر لكم[4].

ثانيتهما: إلى جهة (المُفعِّل) ،من المضعف (عَذَّرَ)، فهو الذي يعتذر بغير عذر[5].

أما (المُعْذرون) فمن أعذر، وهي قراءة ابن عباس كما قال الفراء، بمعنى

---

(1) ينظر : شرح الشافية (1/ 94) .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (2/ 34)، والبحر (5/ 83)، والمعجم (2/ 311) .

(3) ينظر : ديوانه، ص: 79، طبعة دار صادر ، وصدره : إلى الحولِ ثم اسم السلام عليكما .

(4) ينظر : المعاني (1/ 447، 448) .

(5) المصدر نفسه.

الذي قد بلغ أقصى العذر[1].

وقد وافقه من العلماء الأخفش والنحاس والزمخشري[2]. ويرى الطبري والزمخشري أنّ (المُعَذِّر) من معانيها: التقصير والتواني في الأمر، فيوهم أنّ له عذراً فيما يفعل ولا عذر له[3].

ومعنى صيغة (أفعَل) للصيرورة، أي صار ذا عذر[4]. فـ ( المُعْذرون) على هذا معناه صار ذا عذر.

أما (افتعل) فمعناه الإظهار، فاعتذر له، أي أظهر له العذر[5]. وهذا غير (أعذر) الذي بمعنى صار ذا عذر.

## (ب) (المثنَّيات):

وهي اتفاق كلمتين في حروفهما نوعاً وترتيباً، مع اختلاف في حركة فاءَيهما؛ واختلاف معناهما تبعاً لذلك كما في: الحَزْن والحُزْن. وهذا يعود إلى أثر المصوتات القصيرة بما لها من ميزة كبرى في إثراء الألفاظ العربية من الناحية الصرفية والدلالية، وذلك بتغيير دلالة اللفظة، عن طريق تغيير حركة فاء الكلمات المتفقة في حروفها، إلى صورتين أو ثلاث، يصح أن يطلق عليها اسم (المثنيات) و(المثلثات)[6].

وقد تنبه الفراء إلى هذه الظاهرة اللغوية، وأدرك أن الاختلاف الصوتي لابدّ أن يتبعه اختلاف في المعنى، في أغلب الأحيان. ولهذا فرق بين معنى معظم المثنيات، ولم يعزها إلى لغات العرب كما فعل الآخرون كالكسائي والأخفش، وقد امتاز الفراء عنهم بالتوجيه الصوتي في نظرته لتعليل تلك الظواهر اللغوية، إذ قام بتوجيه طائفة من تلك المثنيات في القراءات القرآنية.

---

(1) ينظر : المعاني (1/ 448) .

(2) ينظر : معاني الأخفش (2/ 558)، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 230)، والكشاف (2/ 300) .

(3) ينظر : جامع البيان للطبري (10/ 144)، والكشاف (2/ 300) .

(4) ينظر : شرح الشافية (1/ 88)، والصرف (د. الضامن) ص: 52 .

(5) ينظر : الصرف (د. الضامن) ص: 52 .

(6) ينظر: فقه اللغة العربية، (د . كاصد) ص: 437، التوجيه اللغوي والنحوي عند ابن خالويه =

والمثنيات في العربية على نوعين: أولهما (المثنيات) التي تتميز باختلاف معنى اللفظين، والنوع الآخر يرد بمعنى واحد، وهو من اختلاف لغات العرب، مثل: (وَجْد) و(وُجْد) و(جُهْد) عن الكسائي ما سمعه عن العرب نحو: بحر لُجّي ولِجّي، ودُرّي ودِرّي، والكُرسيّ و(جَهْد)، وغيرها، حيث نسب الفراء الضم إلى أهل الحجاز، والفتح إلى غيرهم[1]، وروى: والكِرسي. وقد ذكر الفراء هذا النوع عند توجيهه المثنيين: (قَرْح) و(قُرْح) في قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: 140]، حيث لم يبُت في اختلاف معناهما، عندما عبر عنهما بقولين، فرق بينهما في قول، ورجَّح كونهما بمعني واحد في الآخر، كما يفهم من عبارته: «وأكثر القراء على فتح القاف. وقد قرأ أصحاب عبد الله: (قُرْح)[2]، وكأنّ (القُرْح) ألم الجراحات، و(القَرْح) الجراح بأعيانها.

وهو في ذاته مثل قوله: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: 6]، و(وَجْدِكُم)، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: 79]، و(جَهْدَهُم)؛ و﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، و(وَسْعَهَا)»[3].

وقد تابعه ابن خالويه ومكي في الرأيين، اختلاف اللفظين في المعنى،أو اتفاقهما في المعنى كلغتين[4].

وقال الراغب االأصفهاني: «القَرْحُ: الأثر من الجراحة من شيء يصيبه من خارج. والقُرحُ: أثرها من داخل كالبُثرة ونحوها... وقد يقال: القَرْح للجراحة، والقُرْحُ للألم»[5].

وقال الزمخشري: «ويقال: به قُرْحٌ من قَرْحٍ به، أي ألم من جراحة فيه»[6].

---

= (رسالة ماجستير) ص: 79).

(1) ينظر: المعاني(1/ 447)، اللهجات (د. الجندي) (1/ 262).

(2) وقرأ بها حمزة والكسائي وعاصم وغيرهم. ينظر: الإتحاف، ص: 179، والمعجم (1/ 442).

(3) المعاني (1/ 234).

(4) ينظر: الحجة، ص: 114، والكشف (1/ 356).

(5) معجم مفردات ألفاظ القرآن (قرح)، ص: 415، وينظر: اللسان (قرح).

(6) أساس البلاغة (قرح)، ص: 360.

وذهب آخرون إلى أنهما لغتان[1].

ـ ومن المثنيات التي وجهها الفراء قراءة بعضهم (سُخْرِيًّا) بضم السين، و(سِخْرِيًّا) بكسر السين، في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [المؤمنون: 110]، قال الفراء: «والضم أجود. قال الذين كسروا: ما كان من السُّخْرَةِ فهو مرفوع، وما كان من الهُزُؤ فهو مكسور»[2]. ووافقه عدد من العلماء على دلالة اللفظين المثنيين، ومنهم من ذكر في أحد قوليهم أنهما لغتان، كالكسائي والعكبري[3].

ـ وفرق الفراء كذلك بين دلالة (دُولَة) و(دَوْلَة)، تحقيقاً لأثر تغيير حركة فاء الكلمتين، في قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: 7].

قال الفراء: «إنما (الدَولة) في الجيشين يهزم هذا هذا، ثم يُهزم الهازم، فتقول: قد رجعت الدَولةُ على هؤلاء،كأنها المرة، و(الدُّوْلَة) في الملك والسنن التي تغيَّرُ وتُبَدَّلُ على الدهر، فتلك (الدُّولة)»[4].

يرى الفراء أن (الدَولة) بالفتح كأنه مصدر المرة تدل على النصرة والغلبة، وبالضم تدل على المِلك والمال التي تتغير وتتبدل، وقد رجح الفراء الضم عند ردِّه على قراءة السلمي بالفتح حيث قال: «فإنه قرأ(دَوْلَة) بالفتح، وليس هذا للدَّولة بموضع إنما (الدَّولة) في الجيشين...»[5].

وتضاربت آراء العلماء بشأنهما، بحيث إنهم عكسوا معنى اللفظين، فمنهم من يقول إن الفتح في المال، والضم في الحرب والجاه[6]. في حين عكس غيرهم، فجعلوا الفتح في النصرة والحرب، والضم في المال[7]. وذهب آخرون

(1) ينظر: اللهجات (د. الجندي) (1/ 260).

(2) المعاني (2/ 243)، قرأ بالضم ابن مسعود ونافع وحمزة والكسائي وغيرهم. ينظر: الإتحاف، ص: 321، والمعجم (3/ 346).

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 124)، والحجة، ص: 258، 259، والكشف (2/ 131)، والتبيان (2/ 961)، اللهجات، (د. الجندي) (1/ 253).

(4) المعاني (3/ 145).

(5) المصدر نفسه.

(6) ينظر: جامع البيان للطبري (28/ 27)، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 176).

(7) ينظر: التبيان (2/ 215)، والبحر (8/ 245)، والإتحاف، ص: 537.

إلى أنّ الضم اسم لما يتداول، والفتح للمصدر أو لمعنى الفعل[1]. وقيل: إنهما لغتان[2].

وللفصل بين اختلاف هذه المذاهب يحسن أن يرجح كونهما من لغات العرب، لأن المعنى الأساس الذي يجمع بينهما هو التداول كما يراه الزمخشري[3].

ـ ومما لفت انتباهه من هذه الظاهرة: قراءة مجاهد وعمر بن عبد العزيز (إمَّة) بكسر الهمزة[4] وقراءة العامة بالضم ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: 22]، إذ ذهب الفراء إلى أنَّ تغيير حركة الفاء أدى إلى تحويل الاسم إلى المصدر، كما يبدو من أمثلته: (.. وجِلْسَته)، ويفهم من عبارته أنه يريد مصدر الهيأة، قال: «وكأن (الأُمَّة) مثل السُّنة والمِلّة، وكأنَّ (الإمَّة): الطريقة، والمصدر من أَمَمْتُ القوم، فإن العرب تقول: ما أحسن إمّته، وعِمَّته، وجِلْسَته، إذا كان مصدراً»[5].

وهذا نوع من المثنيات التي عملت حركة الفاء على توليد صيغة المصدر من الاسم، أي أن الفراء ـ كما يظهر ـ جعل الأول اسماً والثاني مصدراً، فهما من جذر لغوي واحد.

وذكر الفراء معنى آخر لـ(الإمَّة) بالكسر، وهو: المُلك والنعيم، وهذا حقل دلالي آخر وهو المشترك اللفظي، بما له أكثر من معنى[6].

وتابعه الطبري بنقله توجيه الفراء بعبارة: وجهه بعضهم، وأضاف أن بعضهم قال: إن كلتيهما بمعنى واحد[7].

غير أن الزمخشري ذهب إلى أن كلتيهما من (الأَمّ) وهو القصد. فالأُمّة

(1) ينظر: جامع البيان للطبري (28/ 27)، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 176، والكشاف (4/ 503)، والتبيان (2/ 215).

(2) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 176، والتبيان (2/ 215).

(3) ينظر: الكشاف(4/ 503).

(4) وقرأ بها أيضاً قتادة والجحدري. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 104)، والمعجم(4/ 347).

(5) المعاني(3/ 30).

(6) ينظر: المعاني (3/ 30).

(7) ينظر: جامع البيان للطبري (25/ 37)، والبحر(8/ 11).

الطريقة التي تُؤَم، أي تُقصد[1]. وهذا موافق لرأي الفراء في كونهما من أصل واحد.

ـ ومن المثنيات التي وجهها الفراء قراءة (رُوْح) بضم الراء وفتحها، في قوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: 89]، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قرأ (رُوْح) بالضم، وقرأ بها الحسن كذلك[2]. أما (رَوْح) بالفتح فقد قرأ بها الأعمش وعاصم والسُّلَمي وأهل المدينة وسائر القراء.

قال الفراء في توجيه المثنيين: (رَوحٌ) بالفتح بمعنى: رَوحٌ في القبر، وأما الضم فبمعنى: حياة لا موتَ فيها[3].

وقد فرق العلماء بين المثنيين، فمنهم من وافق الفراء فيهما، ومنهم من وافقه في أحدهما دون الآخر.

فوافقه الطبري في الفتح، وفسره في الضم بأن روحه تخرج في ريحانة[4]. وتابعه النحاس فيهما، وروى عن سعيد بن جبير أن الفتح بمعنى الفرح، وعند أهل اللغة بمعنى الفرح أو المغفرة أو الرحمة[5].

بيد أن العكبري قد خالف جميع ما ذكر، فعدَّ الفتح مصدراً، والضم اسماً له، أو أنه المترَوَّح به كما قال غيره[6].

ـ واستشف الفراء مما وراء هذه المثنيات من فروق دقيقة بينها، ينم عن حس لغوي عميق تميز به في توجيهاته، وهذا ما ظهر من ملاحظته للفرق بين قراءة (الذّل) بضم الذال وكسرها، في قوله تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: 24]، قرأ العوام بالضم، وقرأ بالكسر سعيد بن جبير وعاصم بن أبي نجود[7]. ذكر الفراء فرقاً دقيقاً بينهما وهو أنّ (الذُّلَّ) بالكسر ما كان ذِلاً بالخلقة، فهو «مصدر

---

(1) ينظر: الكشاف(4/ 245).

(2) وقرأ بها ابن عباس وأبوعمرو وغيرهم. ينظر: النشر (2/ 382)، والمعجم(5/ 50).

(3) المعاني (3/ 131).

(4) ينظر: جامع البيان للطبري (27/ 121).

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (4/ 346) (6) ينظر: التبيان (2/ 1206).

(7) وقرأ بها أيضاً عاصم وابن عباس وابن وثاب والجحدري. ينظر: المحتسب (2/ 18)، والبحر (6/ 28)، والمعجم (3/ 55).

للذلول، مثل الدابة والأرض. تقول: جمل ذلول، ودابّةٌ ذلول، وأرض ذلول، بيّنة الذِّلّ»[1]. يظهر جلياً أن الذِّلّ خِلقة في الأمثلة التي ذكرها. وأنّ» (الذُّلّ) من الذِّلَّة أنْ يتذلل، وليس بذليل في الخلقة، والذِّلَّة والذُّلّ مصدر الذليل»[2].

وذهب لغويّون إلى أن (الذُلّ) بالضم يراد به ما هو ضد العزّ للإنسان. وبالكسر الانقياد، وضد الصعوبة، يستعمل للدابة[3]. وأضاف ابن جني بعد أن فرق بين المثنيين أنهم «اختاروا الضم لقوتها لأنّ ما يلحق الإنسان أكبر قدراً مما يلحق الدابة»[4].

غير أن الفراء لم يعلل صوتياً كابن جني، وإنما ذهب إلى أنّ أحدهما خلقة، والآخر ليس خلقة، بل يأتي قهراً، وتابعه الراغب الأصفهاني في المفردات أيضاً[5].

(1) المعاني (2/ 122) .
(2) المصدر نفسه.
(3) ينظر: المحتسب (2/ 18)، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 183، والتبيان (2/ 818)، والبحر(6/ 28) .
(4) ينظر: المحتسب (2/ 18) .
(5) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 183 .

المبحث الثالث:

# التحويل في الجمـع

## (أولاً) بين الإفراد والجمع:

إنّ الجموع في العربية على أنواع: جمع سالم وجمع تكسير . وجمع التكسير أوزانه كثيرة، وقد يكون للاسم الواحد أكثر من جمع مثل كافر وكُفار وكَفَرَة وكافرين . ولابدّ من اختلاف بين هذه الصيغ المتعددة . ويعود اختلاف أوزان الجموع عموماً عند العلماء إلى الاختلاف اللهجي أو إلى الضرورة، أو إلى اختلاف المعاني، أو يعود إلى الدلالة على القلة والكثرة[1]. فالأوزان المختلفة لها معانٍ مختلفة غالباً، ولولا اختلاف المعنى ما كان اختلاف في الأوزان. ومن هذه الزاوية وجه الفراء جملة من القراءات التي وردت بصيغة المفرد والجمع، أو بتعدد الجموع لاسم واحد، منها:

### 1 ـ بين (المفرد) و(الجمع):

#### نحو (جُذاذ) و(جِـذاذ)

قرأ يحيى بن وثاب قوله تعالى: ﴿فجعَلَهُم جِذاذاً﴾ [الأنبياء: 58][2]، بكسر الجيم، وقراءة المصحف ﴿جُذَاذًا﴾ بضم الجيم[3].

قال الفراء في توجيههما: «فمن قال (جُذاذاً) فرفع الجيم، فهو واحدٌ، مثل الحُطام والرُّفات ومن قال (جِذاذاً) بالكسر فهو جمع، كأنه جذيذ وجِذاذ، مثل خفيف وخِفاف»[4].

---

(1) ينظر: معاني الأبنية، ص: 130 .

(2) وقرأ بها الكسائي والأعمش وابن محيصن وغيرهم. جامع البيان للطبري (17/ 28)، والحجة، ص: 225، والمعجم (3/ 262) .

(3) ينظر : المعاني (2/ 206) .

(4) المصدر نفسه.

فالحُطام والرُفات مصادر، وكذلك الجُذاذ، على صيغة (فُعال)، وهي للأدواء والأصوات وما تحطم من شيء، وتكسر منه، كالجُذاذ والحُطام والفُتات[1]. والمصدر كما هو معلوم مفرد، لا يثنى ولا يجمع.

وذهب العلماء مذاهب في توجيههما: فمنهم من وافق الفراء على أنّ (جِذاذ) بالكسر جمع واحده: جذيذ أو جِذاذة[2].

أما بشأن (جُذاذ) بالضم، فقد وافقه الطبري وابن خالويه بأنه مصدر كفُتات ودُقاق ورُفات، لا واحد له[3].

ومنهم من ذهب إلى أنّ (جُذاذ) بالضم جمع واحده جذة أو جُذاذة[4]. وأشار اللسان إلى أنّ واحده: جذيذ، وهو من الجمع العزيز[5].

وقال الآخرون: هما لغتان بمعنى واحد، ذهب إلى ذلك قطرب نقله أبوحيان، وقال به مكي أيضاً[6].

## 2 ـ بين (الجمع) و(المفرد):

### نحو (الرياح) و(الريح)

قرأ بعضهم قوله تعالى: ﴿وهو الذي أرسَلَ الريحَ بُشراً﴾ [الفرقان: 48]، (الريح) بالإفراد[7]. وقراءة المصحف ﴿الرّياح﴾ بالجمع. وقال الفراء في توجيه ذلك: «ونرى أنّهم اختاروا( الرياح) للرحمة. لأنّ رياح الرحمة تكون من الصَّبا والجَنوب والشَمال من الثلاث المعروفة.

(1) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي مط/البهية (29/ 183)، وديوان الأدب (1/ 85)، ومعاني الأبنية، ص: 25.

(2) ينظر: جامع البيان للطبري (17/ 28)، والحجة، ص: 250، والكشاف (3/ 123)، واالتبيان (2/ 818).

(3) ينظر: جامع البيان للطبري (17/ 28)، والحجة، ص: 2.

(4) ينظر: الكشاف (3/ 123)، والتبيان (2/ 920).

(5) ينظر: اللسان (جذذ).

(6) ينظر: البحر (6/ 322)، والكشف (2/ 112).

(7) قرأ بها ابن كثير. ينظر: الحجة، ص: 265، والمعجم (3/ 408).

وأكثر ما تأتي بالعذاب وما لا مطر فيه (الدّبور) لأنّ الدّبور لا تكاد تلقح، فسمّيت ريحاً موحدةً، لأنها لا تدور كما تدور اللواقح»[1].

اختار العرب (الرياح) للرحمة بدليل الرياح التي تأتي بالغيث وقد جمعت لأنها ثلاث لواقح . خلافاً للريح التي تدل على واحدة، وهي الدّبور . فمن أفرد جعله عذاباً، استدلالاً بقوله ﷺ: «**اللهم اجعلها رياحاً لا ريحاً**»[2]. ومن جمع أراد الرّحمة[3].

### 3 ـ التعبير بصيغة الجمع عن المفرد، وبالمفرد عن الجمع: نحو (مساجد) و(مسجد)

وذلك في قراءة مجاهد وعطاء في قوله تعالى: ﴿ما كان للمشْركينَ أنْ يعْمُروا مَسْجدَ الله﴾ [التوبة: 17]، بصيغة المفرد[4]. وقراءة المصحف ﴿مَساجدَ الله﴾ بزيادة الألف بعد السين.

وقال الفراء في توجيههما: «وهو يعني المسجد الحرام وحده . . وربما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد ؛ ألا ترى الرجل على البرذون، فتقول: قد أخذتَ في ركوب البراذين، وترى الرجل كثير الدراهم، فتقول: إنّه لكثير الدرهم . فأدّى الجمع عن الواحد، والواحد عن الجمع . . .»[5].

وقد أشار سيبويه إلى مجيء الواحد ويراد به الجميع وبالعكس في الشعر وفي القرآن الكريم[6].

وهذه ظاهرة فاشية في اللغة عند ابن جني كوقوع الطفل موقع الأطفال في قوله تعالى: ﴿نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج: 5][7].

---

(1) المعاني (2/ 269) .
(2) لم أقف عليه .
(3) ينظر : الحجة، ص: 91 ، وروح المعاني (19/ 29)، والتعبير القرآني، ص: 17 .
(4) وقرأ بها ابن عباس وأبو عمرو ، وابن كثير وغيرهم . ينظر: الحجة، ص: 174، والكشف(1/ 500)، والمعجم (2/ 287) .
(5) المعاني (1/ 426) .
(6) ينظر : الكتاب (1/ 210)، (2/ 48)، (3/ 484) .
(7) ينظر : المحتسب (1/ 202) .

فمن وحّد أراد المسجد الحرام، ومن جمع أراد جميع المساجد ومنها المسجد الحرام، لأنّ الخاص يدخل في العام، والعام لا يدخل في الخاص[1].

ومنهم من فسر المفرد بالجنس، فيدخل تحته المسجد الحرام[2]. وقراءة الجمع هي المختارة لأنها تحتمل معنى الواحد والجمع[3].

## (ثانيـاً) تحويل صيغة جمع إلى صيغة جمع أخرى:

### (1) تحويل( فُعَل) إلى (فِعـال) لأنّه أدلّ على الكثرة:

**نحو(ظُلَل) و(ظِلال):**

قرئ (في ظُلَلٍ) على (فُعَل)[4]. في قوله تعالى: ﴿فِي ظِلَلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾ [يس: 56]، وقراءة المصحف (في ظِلالٍ) على (فِعال).

قال الفراء في توجيه صيغتي الجمع: أراد بـ(ظُلَل) جمع ظُلَّة. أما الظلال فهي جمع لظُلَّة وظِلّ، كما تقول: حُلَّة: حُلَل، فإذا كثر فهي الحِلال، والجِلال، والقِلال[5]. وكذلك عند العلماء (الظُلل): جمع ظُلَّة، بدليل قوله تعالى ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: 210]، كغرفة وغُرَف وحُلَّة وحُلَل[6].

أما (الظِلال) فهو جمع الظُلَّة أيضاً، إلا أنّه عند الفراء وبعض العلماء كالطبري جمع كثرة، ودلالته الجمعية أكثر من الظُلل، إذ قال:«كما تقول: حُلة حُلل، فإذا كثر فهي: الحِلال، والجِلال، والقِلال»[7]. وكما ذهب الطبري إلى أنّ الظِلال جمع الكثرة لظُلة نظير جمعهم الحُلة في الكثرة: الحِلال، والقُلة:

---

(1) ينظر : الحجة، ص: 174، والكشف (1/ 500) .

(2) ينظر : البحر (5/ 18) .

(3) ينظر : جامع البيان للطبري (10/ 66) .

(4) قرأ بها حمزة والكسائي والأعمش وعبد الله وغيرهم . ينظر : السبعة، ص: 542 ، والإتحاف، ص: 366، والمعجم (4/ 181) .

(5) المعاني (2/ 380) ، الجِلال: جمع الجُلَّة: وهي وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر. والقِلال: جمع القُلَّة: وهي إناء للعرب كالجرَّة الكبيرة. ينظر: اللسان (جلّ) و(قلّ) .

(6) ينظر : جامع البيان للطبري (23/ 14)، والحجة، ص: 299 ، والكشف (2/ 219)، ومعجم ألفاظ القرآن 325 (ظلّ) .

(7) المعاني (2/ 380) .

القِلال[1].

ويجمع على (فِعال) ما جاء على( فُعلة) من الأسماء، وهو كثير في المضاعف، كخِلال وقِلال وغيرهما[2].

## (2) تحويل (أفعِلة) إلى(أفاعِلة): من جمع القلة إلى جمع الكثرة (من صيغ منتهى الجموع):

### نحو (أَسْوِرَة) و(اسَاوِرَة)

قرأ الحسن ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: 53]. على (أفعِلة) وهي من صيغ جموع القلة . وهي قراءة المصحف. وقرأ يحيى بن وثاب وأهل المدينة (أساورَة) بزيادة الألف على (أفاعِلة)، وهي من صيغ منتهى الجموع للكثرة[3].

قال الفراء في توجيه القراءتين: «من قرأ (أساورَة) جعل واحدها إسواراً. ومن قرأ (أسورة) فواحدها (سِوار). وقد تكون الأساورة جمع أسورَة، كما يقال في جمع الأسقية: أساقي، وفي جمع الأكرع: أكارع»[4]. وقد قالت طائفة من العلماء كذلك إنّ (أساورة) جمع للأسورة، فأراد: أساوير، على تعويض التاء من الياء[5].

أو أنّ (أساورة): أفاعِلة: جمع أساور، ويجوز أن يكون جمع أسورة، كأسقية أساقي، ودخلت الهاء كما دخلت في قشعم وقشاعمة[6] . والهاء أو التاء في أقصى الجموع تأتي لتأكيد الجمعية مثل ملائكة وقشاعمة وصياقلة[7]. فصيغة أفاعلة من ملحقات صيغة منتهى الجموع (فعالِل)[8]. فهي تدل على الكثرة

(1) ينظر : جامع البيان للطبري (23/ 14) .
(2) ينظر : شرح الشافية (2/ 105)، والصرف (د. الضامن)، ص: 268 .
(3) وقرأ بها ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي وغيرهم. .ينظر: معاني القرآن للأخفش (2/ 690)، والبحر (8/ 23)، والمعجم (4/ 359) .
(4) المعاني (3/ 35) .
(5) ينظر : معاني القرآن للأخفش(2/ 690)، وجامع البيان للطبري (25/ 49)، والكشاف (4/ 251)، والكشف (2/ 2، 59)، وقراءة (أساوير) هي قراءة أُبَيْ وابن مسعود . ينظر: المعجم (4/ 360) .
(6) ينظر : الكشف (2/ 259) .
(7) ينظر : شرح الشافية (2/ 190) .
(8) ينظر : الصرف (د. الضامن)، ص: 279 .

بصيغتها وبزيادة التاء الدالة على المبالغة في آخرها، وبذلك فهي أكثر دلالة على التكثير من صيغة (أفعلة) التي تدل على القلة بصيغتها الخاصة.

## (3) ومنه تحويل صيغة الجمع (فُعالى) إلى (فَعْلى):

### نحو (سُكارَى: سَكْرَى)

وذلك في قراءة ابن مسعود: ﴿وترى الناس سَكرَى وما هم بسَكرى﴾ [الحج: 2]، بحذف الألف بعد الكاف على زنة فَعلى[1] وقراءة المصحف ﴿سُكارى﴾.

أشار الفراء إلى ثلاثة أوجه عند توجيهه قراءة (سَكرى):

قال في الأول: إنّه على صيغة (فَعلى)، وهو وجه جيد في العربية، لأنّه بمنزلة الهلكى والجرحى، لأنّ العرب تجمع على (فَعلى) ما كان على (فاعل، وفعيل، وفَعِل) إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح.

وجعلوا (الفَعلى) علامة لجمع كل ذي زمانة أو ضرر وهلاك، دون أن يبالوا بمفرده، أكان على فاعل أو فعيل أم فعلان.

وليس (سَكرى) بمذهب النشوان والنشاوى، أي ليس على سكران حتى تجمع على ( سُكارى)[2].

قال سيبويه: «رجلٌ سكران، وقوم سكرى، وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى»[3]. لأنهما شيئان يدخلان على الإنسان كما لله أبوحيان[4].

ويصح في نظر أبي علي الفارسي أن يكون جمع (سَكِر) كزَمنى وزَمِن[5]. وأكثر ما يجيء جمعاً لفعيل بمعنى مفعول مثل: قتيل: قتلى، وجريح: جرحى[6].

---

(1) وقرأ بها أبو سعيد الخدري ، وحذيفة وابن سعدان . ينظر : البحر (6/ 350)، والمعجم (3/ 282) .

(2) ينظر : المعاني (2/ 214)، والصرف (د. الضامن)، ص: 277 .

(3) الكتاب (3/ 649) .

(4) ينظر : البحر (6/ 350) .

(5) ينظر : البحر (6/ 350)، والكتاب (3/ 650) .

(6) ينظر : اللسان (سكر) .

أو أن يكون (سَكرى) مفرداً مؤنثاً، وجاز حينئذٍ أن يكون حالاً، مطابقة لصاحب الحال الجمع (الناس) وهي جماعة في تأويل المفرد على أنّ: «الجمع يقع عليه التأنيث فيكون كالواحدة، كان وجهاً كما قال سبحانه ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180]، ﴿ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص: 43]»[1].

والوجه الثالث: وجه دلالي من جانب إدراك المناسبة الصوتية بين هول ذلك اليوم وحذف الألف من (سَكرى) وعبارته: «فاختير (سَكرى) بطرح الألف من هول ذلك اليوم وفزعه»[2]. لقد أدرك الفراء الإعجاز الصوتي الذي كان القرآن الكريم يمتاز به لإثارة النفس البشرية، ليتلقى تلك الحقائق كما هي. فهو الكتاب المعجز الذي دانت له رقاب العرب أوان نزوله، لِما وجدوا فيه من صور الإعجاز، ولا سيّما الإعجاز البياني، بعد أن قالوا عنه: إنه لسحر مبين.

## (ثالثاً) صلاحية صيغ جمع لجمع بعض الصيغ

### تحويل جمع المؤنث السالم إلى جمع التكسير:

### (1) (فاعِلات) إلى (فَواعِل)

**نحو (الصالحات والقانتات) إلى (الصوالح والقوانت)**

قرأ ابن مسعود ﴿فالصوالحُ قَوانتُ﴾ [النساء: 34]،[3] وقراءة المصحف ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ﴾ بزيادة الألف والتاء.

إنّ قراءة ابن مسعود هذه وأمثالها قراءة على التفسير كما سماها النحاس[4]. أو القراءة بالمعنى، لأنها وردت مخالفة للرسم المتخذ في المصحف العثماني، وقد اتفق علماء السلف على تشذيذ ما خالف الرسم العثماني، ومنع التلاوة بها في الصلاة والتعبد، ولذلك ينبغي حملها على التفسير. ولكن لها قيمتها في الدلالة اللغوية، إذ إنها مظهر من مظاهر الأداء اللهجي أو التنوع الدلالي[5].

---

(1) ينظر: المعاني (2/ 214).
(2) المصدر نفسه.
(3) وقرأ بها طلحة بن مصرف أيضاً. ينظر: المحتسب (1/ 187)، والبحر (3/ 240)، والمعجم (1/ 505)، وقراءة ابن مسعود (رسالة ماجستير)، ص: 142، 242.
(4) ينظر: إعراب النحاس (2/ 373)، والظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، ص: 69.
(5) ينظر: الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، ص: 67، 69.

لم يلتفت الفراء إلى نوعية القراءة، وإنما استشهد بها في صلاحية صيغ (فواعِل) و(وفاعِلات) في جمع( فاعلة) إذ قال: «وفي قراءة عبد الله (فالصوالح قوانت)، تصلح فواعل وفاعلات في جمع فاعلة»[1]. وقد جمعت (فاعلة) على (فواعل) وهي من صيغ منتهى الجموع لكل اسم أو صفة، مذكراً كان أو مؤنثاً بتاء أو بغيرها، كطالق وطوالق وصائمة وصوائم. فجاز هنا جمع (فاعلة) على (فاعلات) لأن جمع المؤنث السالم يكون لمن يعقل وما لا يعقل[2].

إلا أنّ ابن جني ذهب إلى التمييز بين دلالة الصيغتين، وذلك بترجيح التكسير لدلالته على التكثير، لأن «التكسير هنا أشبه لفظاً بالمعنى، وذلك أنه إنما يراد هنا معنى الكثرة، لا صالحات من الثلاث إلى العشر. ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة »[3]. ثم عقب على رأيه هذا أنّه ليس على إطلاقه. فقد أنكر الفارسي على النابغة عندما قلل على حسان جمعه الجفان على الجفنات، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: 35]، فجمع السلامة لا يدل على القلة[4].

## 2 ـ (فِعِلات) إلى (فِعَـل):

### نحو (نِـعِمات) و(نِعَم)

وذلك في قراءة بعضهم ﴿بِنِعِماتِ الله﴾ على (فِعِلات)[5]، وأما قراءة المصحف فقد جاءت بصيغة المفرد: ﴿تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: 31]، وليست بصيغة الجمع (نِعَم) على (فِعَل)، وقد قام الفراء بتوجيه قراءة (نِعِمَات) حيث ذكر أنّ العرب تعدل عن صيغة إلى أخرى لقضايا صوتية منها كراهة توالي

---

(1) المعاني (1/ 265) .

(2) ينظر : شرح الشافية (2/ 151)، والصرف (د. الضامن)، ص: 273، والصرف الواضح، ص: 261 .

(3) المحتسب (1/ 187)، وينظر: الكتاب (3/ 578)، والتبيان (1/ 354)، ومعاني الأبنية، ص: 135 .

(4) المحتسب (1/ 187)، والكتاب (3/ 578) .

(5) هذه القراءة غير موجودة في المصادر التي اعتمدها معجم القراءات (4/ 59)، وهي مذكورة في مختصر شواذ القراءات، ص: 117، منسوبة إلى الأعرج والأعمش .

الأمثال، كما في قراءة (بِنِعِماتِ الله) بتوالي الكسرات، فعدلوا عنها إلى صيغة (فِعَل): (نِعَم)، لأنه قلما تجمع العرب (فِعْلة) على (فِعْلات)، وإنما يجمعونها على مثل: سِدرَة: سِدَر وخِرْقة: خِرَق . لأنهم يُلزمون أنفسهم كسر ثانيها إتباعاً للأول فبذلك تتوالى كسرتان؛ وهم يستثقلون ذلك كما جمعوا ظلمة: ظُلُمات، وحسرة: حَسَرات. وقال لأنّا لم نجد ذلك إلا في الإبِلِ وحدها، وقد احتمله بعض العرب: فقال: نِعِمات، وسِدِرات[1].

ويبدو أنّ الفراء تفرد برواية قراءة تتابع الكسرتين في (نِعِماتِ الله)، كما يظهر من تخريج معجم القراءات لأوجه قراءة (نعمات)؛ حيث خرجها بسكون العين وفتحها وكسرها، دون تتابع الكسرتين[2].

وقد أجاز سيبويه تتابع الكسرتين في جمع (فِعلة) على (فِعِلات)، كقِرِبات، وسِدِرات[3].

وذكر ابن جني أنّ جمع (فِعْلة) على (فِعْلات) فيه ثلاث لغات منها: (فِعِلات)، بتتابع الكسرتين كسِدرة: سِدِرات . إلا أنّه يعزو إسكان الراء في: (غُرْفات) جمع (غرفة) إلى الهروب من اجتماع الضمتين[4].

## (رابعاً) إيثار صيغة جمع على أخرى لموجبات صوتية:

### (1) تحويل صيغة الجمع: (فِعال) إلى (فُعُل)

**نحو (إناث) إلى (أُنُث)**

وذلك في قراءة (أُنُثاً)[5] على (فُعُل) في قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: 117]، وقراءة المصحف (إناثاً) على (فِعال).

قال الفراء في تحويل صيغة الجمع من (فِعال) إلى (فُعُل): «وقد قرئت (إلا أُنُثاً) جمع (الإناث)، فيكون مثل جمع الثمار والثُمُر ﴿كُلوا من ثُمُرِه﴾ [الأنعام:

(1) ينظر : المعاني (2/ 329 ـ330) .
(2) ينظر : المعجم (4/ 59) .
(3) ينظر : الكتاب (3/ 580، 581) .
(4) ينظر : المحتسب (2/ 170) .
(5) قرأ بها ابن عباس وعائشة والحسن وغيرهم . ينظر : المحتسب (1/ 198)، والمعجم (1/ 539) .

141][1]»[2] وذهب جمع من العلماء إلى أنّ (أُنُث) ينبغي أن يكون جمع (أنيث) أو (إناث)، مثل: سيف أنيث، أو قُلُب: قُلُب[3]. ومن أصحاب المعجمات من قال: كأنه جمع إناث، أو إنه جمع إناث، كحمار وحُمُر، وثمار وثُمُر[4].

ومنهم من رأى أن تكون صيغة مفردة مثل امرأة جُنُب[5].

ويبدو بجلاء في قول الفراء أنّ (أُنُثا) جمع الجمع، لأنّ (إناثاً) جمع (أُنثى) كما في المعجمات وأُنُثاً جمع (إناث) على (فُعُل)[6]، كما قال به الفراء وغيره من العلماء. ولهذا يدل جمع الجمع على المبالغة في الكثرة، وهذا ما يناسب الأصنام الكثيرة التي كان العرب تعبدها.

ولم يُجوِّز الطبري القراءة بغير (إناثاً) لإجماع الحجة على ذلك[7].

- **ونحو (رِهان): (رُهُن)**

ومنه كذلك قراءة مجاهد قوله تعالى: ﴿فَرُهُنٌ مقبوضة﴾ [البقرة: 283]، [8] وقراءة المصحف ﴿فرِهانٌ﴾. والقول في هذه القراءة كالقول في سابقتها حيث قال الفراء: «قرأ مجاهد (فرُهُن) على جمع (الرِهان) كما قال (كلوا من ثُمُرِهِ) لجمع الثمار»[9].

وإلى مثل هذا التوجيه ذهبت طائفة من العلماء حيث قالوا: إنّه جمع رَهن على رِهان، وجمع رِهان على رُهُن[10].

---

(1) قرأ بها حمزة والكسائي وخلف ، ينظر: الإتحاف، ص: 219، والمعجم(2/ 142).

(2) المعاني (1/ 288).

(3) ينظر : جامع البيان للطبري (9/ 209)، والمحتسب (1/ 198)، والكشاف (1/ 566)، والتبيان (1/ 390).

(4) ينظر : الصحاح واللسان (أنث).

(5) ينظر : التبيان (1/ 390).

(6) ينظر : في علم الصرف، ص: 111.

(7) ينظر : جامع البيان للطبري (9/ 209).

(8) وقرأ بها ابن عباس وأبوعمرو وغيرهم. ينظر : الحجة، ص: 104 والمعجم (1/ 373).

(9) المعاني (1/ 188).

(10) ينظر : النحاس (1/ 349)، والحجة، ص: 104، والكشاف (1/ 322)، والتبيان (1/ 232)، والبحر (2/ 355).

وليس في كلام العرب جمع (فَعْل) على هذا الوزن غير رُهُن وسُقُف[1].
وجمع (رهن) قياسه: أرهان في جمع القلة، ولكن استغنوا هنا بالكثير عن القليل[2].

## (2) بين (هود) و( يهود)، واشتراكهما في الجمع:

قرأ أُبَيّ، وابن مسعود (يهودياً)[3] وقراءة المصحف: ﴿إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: 111]، ذهب الفراء في توجيه القراءتين إلى أنّه «قد يكون أن تجعل (اليهود) جمعاً واحده (هائد) ممدود، وهو ومثل حائل ـ ممدود ـ من النوق، وحول، وعائط: وعوط: وعيط: وعوطط»[4].

وجاء في اللسان: وقد يجوز أنْ يجعل (هوداً) بدلاً من(اليهود) كما في نص معاني القرآن[5].

يريد الفراء أنْ يقول إن (هود) كذلك جمع (هائد) كما أنّ حُول جمع حائل. وقد وافقه الطبري والزمخشري وأبوحيان في هذا المذهب[6].

إلا أنّ الطبري رأى وجهاً آخر وهو أنْ يكون مصدراً عن الجميع كما يقال: رجلٌ صُومٌ، وقومٌ صُومٌ، وهو هائد وقومٌ هود [7]. ويجمع (فاعل) كثيراً على (فُعُل) بضمتين، كبُزُل جمع بازل، وعُوط وحُول جمع عائط وحائل، فيجب عند الجميع إسكان واوه للاستثقال[8]. أي أنّ (هود) على وزن (فُعُل) جمع هائد: فاعل.

---

(1) ينظر : الحجة، ص: 104، والبحر (2/ 355).
(2) ينظر : الكشف (1/ 322).
(3) ينظر : المعاني (1/ 73)، وجامع البيان للطبري (2/ 508)، وقراءة ابن مسعود (رسالة)، ص: 231 والمعجم (1/ 247).
(4) المعاني (1/ 73).
(5) ينظر: اللسان (هود).
(6) ينظر : جامع البيان للطبري (2/ 508)، والكشاف (1/ 177)، والبحر (1/ 350).
(7) ينظر : جامع البيان للطبري (2/ 508)، ومختار الصحاح : (هود).
(8) ينظر : شرح الشافية (2/ 157).

المبحث الرابـع:

# مسائل صرفية في الأسـماء

## 1 ـ تحويل الاسم البسيط إلى الاسم المركب

### ومنه: تحويل(قَطِران) إلى (قِطْرِ آنٍ)

في قراءة ابن عباس: ﴿سَرابيلُهُم من قِطْرِآنٍ﴾ [إبراهيم: 50]، بكلمتين: (قِطْرِ و(آنٍ)[1]. وقراءة المصحف ﴿قَطِرانٍ﴾ بكلمة واحدة بسيطة .

وقال الفراء في الاحتجاج لهما: «عامة القراء مجمعون على أنّ (القطِران) حرف واحد، مثل (الظّرِبان)»[2]. ثم قال عن قراءة (قِطْرِ آنٍ): «إنّ ابن عباس فسرها (من قِطْرِ آنٍ): قد انتهى حرّه . قرأها ابن عباس كذلك . . . وهو من قوله ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: 96]»[3].

وفي توجيه العلماء للقراءة المركبة من كلمتي (قِطر) و(آنٍ)، القطر: هو النحاس، الفلّز المعروف[4]. و(آنٍ) نعته: الذائب الحارّ، والذي قد أدرك غاية الحرّ[5]. و(القِطران): النفط الخام وما يختلط به[6].

## 2 ـ القلب المكاني في الأسماء

### • ومنه (صائل: صالُ)

وكذلك وجه الفراء قراءة الحسن ﴿هُوَ صالُ الجحيم﴾ [الصافات: 163][7]، بضم

---

(1) وقرأ بها أبوهريرة والحسن وابن سيرين وغيرهم . ينظر: المحتسب (1/ 366)، والظواهراللغوية في قراءة الحسن، ص: 153، والمعجم (2/ 521) .

(2) المعاني (2/ 82) .

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر : جامع البيان للطبري (13/ 168) .

(5) ينظر : المحتسب (1/ 366) .

(6) ينظر : الظواهراللغوية في قراءة الحسن، ص: 153 .

(7) وقرأ بها أيضاً ابن أبي عبلة. ينظر : البحر (7/ 379)، والإتحاف، ص: 371، والمعجم (4/ 215) .

اللام أنها من القلب المكاني، في أحد رأييه، وقراءة المصحف ﴿صَالِ﴾ بالكسر.

قال الفراء إن قراءة رفع اللام عند من قرأ بها «إن كان أراد واحداً فليس بجائز لأنك لا تقول: هذا قاضٌ ولا رامٌ. وإن يكن عَرَف فيها لغة مقلوبة مثل عاث وعثا فهو صواب. قد قالت العرب: جُرُفٌ هارٌ، وهارٍ، وهو شاكُ السلاح وشاكي السلاح، وأنشدني بعضهم:

فلو أني رَمَيتكَ مِن بعيد لعاقَكَ عن دُعاء الذِّئبِ عاقي[1]

يريد: عائق. فهذا مما قلب.»[2] ثم أكد ذلك بقوله: «ومنه ﴿وَلَا تَعْثَوْا﴾ [البقرة: 60]، ولا تعيثوا،لغتان »[3]. فهما لغتان إحداهما حصل فيه القلب.

ووافقه في ذلك النحاس والزمخشري، حيث ذهبا إلى أنّ أصله: (صائل) على القلب، أو (صايل) ثم يحذف الياء، فيقال (صالُ) كقولهم: شاكُ، في شائك[4]. وتابعه النحاس كذلك إذ قال، إنْ فُسِّر على غير القلب فهو لحن، لأنه لا يجوز: هذا قاضٌ[5]. وذهب أبوعلي إلى أنه حذف لام (صالُ) تخفيفاً، وأعرب اللام بالضم كما حذفت لام (البالة) من قولهم: ما باليت به بالة، وهي البالية كالعافية والعاقبة[6].

### 3 ـ تحويل الظرف إلى الاسم

### ومنه: (بينَ) إلى (بينُ)

تحولت كلمة (بينَ) من الظرفية إلى الاسمية كما في قراءة حمزة ومجاهد ﴿لقد تقطَّعَ بَيْنُكُم﴾ [الأنعام: 94][7]، بضم النون، وقراءة المصحف ﴿بيْنَكُم﴾ بفتح النون.

---

(1) ورد في اللسان (ويب): أنّ ابن بري ذكر أنه لذي خِرق الطَّهَويّ ، يخاطب ذئباً تبعه. وفيه (قريب) مكان (بعيد). قال ابن منظور: إنما أراد : عائق ، فقلب. وقيل هو على توهم: عقوته. ينظر (عاق) .

(2) المعاني (2/ 394) . (3) المصدر نفسه.

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (بيروت) (3/ 445)، والكشاف (4/ 66)، والتبيان (2/ 1095) .

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس/ (بيروت) (3/ 445)، والمحتسب (2/ 228) .

(6) ينظر : المحتسب (2/ 228)، والظواهراللغوية في قراءة الحسن البصري، ص: 110 .

(7) وقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم وغيرهم. ينظر : إعراب القرآن للنحاس (1/ 566)، والحجة، ص: 145، والمعجم (2/ 112) .

قال الفراء: «قرأ حمزة ومجاهد (بيْنَكُم) يريد (وَصْلكُم) . وفي قراءة عبد الله (لقد تقطَّع ما بينكم) وهو ووجه الكلام . إذا جُعِل الفعلُ لـ(بَيْنَ) تركَ نصباً؛ كما قالوا: أتاني دونَك من الرجال، فترك نصباً، وهو وفي موضع رفع ؛ لأنه صفة. وإذا قالوا: هذا دونٌ من الرجال رفعوه، في موضع الرفع . وكذلك تقول: بين الرجلين بينٌ بعيد، وبونٌ بعيد ؛ إذا أفردته أجريته في العربية وأعطيته الإعراب»[1].

لقد أشار الفراء إلى تحول (بينَ) من الظرفية البحتة إلى الاسمية عند تقبله حركة الإعراب التي تميزه عن الظرفية، فالحركة الإعرابية قرينة لفظية تتحكم في تعيين الوظيفة النحوية والصرفية للوحدات اللغوية في التركيب. وبهذه الحركة تحول معناه إلى ضدِّه وهو (وَصْلُكُم) لأنّ (البين): البعد والفراق . فالموقع الذي وقع فيه (بين) موقع المسند إليه بحكم القرينة اللفظية: الضمة، وليس موقع الظرف الذي حقه الفتح هنا.

ويذكر كذلك أنّ الظرف يتحول إلى الاسم فيأخذ موقعه من الإعراب مرفوعاً، إذا أفردوه، أي منعوه من الإضافة: «ألا ترى أنّ العرب يقولون: هو رجل دونك، وهو ورجل دونٌ، فيرفعون إذا أفردوا ؛ وينصبون إذا أضافوا»[2].

ووافقه ابن خالويه وغيره من العلماء بأنّ من قرأ بالضم جعله اسماً، معناه: (وصلُكم)، فرفعه، لأنّه اسم هاهنا وليس ظرفاً[3]. وهو من الأضداد وأسند الفعل إليه، فرفعه به[4].

ومن نصبه جعله ظرفاً لـ (تقطع)، أي تقطع وصلُكم بينَكُم[5].

## 4 ـ تحويل المصدر إلى الاسم:

### ـ من (فَعْل) إلى (فُعْل)

### في نحو (سَوْء: سُوء)

(1) المعاني (1/ 345) .

(2) المعاني (1/ 119) ، والمصطلح النحوي عند الفراء، ص: 71، 93 .

(3) ينظر : الحجة، ص: 145 .

(4) ينظر : الكشف (1/ 440)، والتبيان (1/ 522) .

(5) ينظر : المعاني (1/ 345) ، والكشف (1/ 440)، والتبيان (1/ 522) .

جاء في قراءة مجاهد قوله تعالى: ﴿عليهِمْ دائرةُ السُّوءِ﴾ [التوبة: 98][1] بضم السين، وقراءة المصحف ﴿السَوْء﴾ بالفتح.

وقال الفراء موجهاً ذلك: «فمن قال: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾، فإنّه أراد المصدر: من سُؤتُه سَوءاً، ومساءةً، وسَوائيةً، فهذه مصادر.

ومن رفع السين جعله اسماً، كقولك: عليهم دائرة البلاء والعذاب؛ ولا يجوز ضم السين في قوله: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم:28]، ولا في قوله: ﴿ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح:6]، لأنه ضد لقولك: هذا رجُلُ صِدقٍ وثوبُ صِدْقٍ. فليس ها هنا معنى في عذاب ولا بلاء، فيُضَمَّ»[2].

وذهب العلماء إلى أنّ المضموم منه اسم بمعنى الشر والبلاء، وأنّ المفتوح مصدر، بمعنى: ساءني الأمر سَوْءاً، أو بمعنى الفساد[3].

وضعّف الأعمش قراءة الضم[4]. فالفتح هو الصواب عند الطبري ومكي، لأن أكثر العرب على فتح السين، وهو الاختيار، لأنّ الجماعة عليه[5].

- ومنه (الحَزَن) و(الحُزْن):

وذلك في قراءة أصحاب عبد الله ﴿عَدُوًّا وحُزْناً﴾ [القصص:8][6]، بضم الحاء وسكون الزاي، وقراءة المصحف (حَزَناً) بفتحتين.

اختلفت دلالة الصيغتين باختلاف الحركات، قال الفراء في ذلك: «وكأنّ (الحُزْن): الغمّ وما أشبهه. وكأنّ (الحَزَنَ): المصدر، وهما بمنزلة: العُدم والعَدَم»[7]. نبّه الفراء هنا على وظيفة المصوتات القصيرة في تعيين الأبواب

---

(1) وقرأ بها أيضاً ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن وغيرهم .ينظر : الكشف (1/ 505)، والمعجم (2/ 312). (2) المعاني (1/ 450).

(3) ينظر : الحجة، ص: 177 ، والكشف (1/ 505).

(4) ينظر : معاني القرآن للأخفش (2/ 559).

(5) ينظر : جامع البيان للطبري (11/ 5)، الكشف (1/ 505).

(6) قرأ بها ابن مسعود، والكوفيون إلا عاصماً. ينظر : جامع البيان للطبري (20/ 22)، وإعراب القرآن للنحاس (3/ 229).

(7) المعاني (2/ 302).

النحوية، وذلك بالتمييز بين الصيغتين، فالحُزْن: اسم للغمّ، والحَزَن: مصدر حَزِنتُ حَزَناً، بمنزلة العُدْم والعَدَم. وهذا أيضاً مذهب الطبري والنحاس[1]. إلا أنّ الخليل ذكر: أنّهما لغتان. إذا ثقّلوا الأول(بالفتحة) فتحوا الثاني، وكذلك إذا ضَمُّوا خففوا(سكّنوا). وكذلك روي عن أبي عمرو أنّه إذا جاء في موضع نصب فتحوه، كقولـه تعالى: ﴿أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [الفاطر:34]، وإذا جاء في موضع الرفع أو الجر ضمّوه، كقوله تعالى: ﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ﴾ [يوسف:84][2].

ويبدو أنّ تتابع الحركات في النصب أخف مما كان في موضع الرفع والجرّ.

## 5 ـ التمييز بين المقصور والممدود بالحركات:

### في نحو (سِوى، وسُوى، وسواء)

قرئ ﴿مَكَاناً سِوَى﴾ [طه: 58][3]، بكسر السين، وقراءة المصحف ﴿سُوًى﴾ بضم السين من غير تنوين.

ذكر الفراء أنّ (سُوى) يأتي مقصوراً وممدوداً، ويحدد نوعه حركة السين، فـ «الكسر والضم بالقصر، عربيان، ولا يكونان إلاّ مقصورين، وقد قُرئ بهما»[4]. ولا يكون ممدوداً عند الفراء في كلام العرب إلاّ بوجود شرطين: فتح السين، ومعنى النصف والعدل، وعبارته:

«وأكثر كلام العرب (سَواء) بالفتح والمد، إذا كان في معنى نصف وعدلٍ فتحوه ومدّوه»[5].

وقد وافقه الزمخشري والعكبري وأبو حيان، ونقل الأخير عن الأخفش أنّه على ثلاث لغات: مقصورٍ إنْ كسرتَ سينه أو ضممتَ، وممدودٍ إنْ فتحتَ[6].

فالقصر لغة أهل نجد، لأنهم ينزعون إلى السرعة، والممدود لغة أهل

(1) ينظر: جامع البيان للطبري (20/ 22)، وإعراب القرآن للنحاس (3/ 229).
(2) ينظر: العين (ح، ز، ن)، والحجة لابن خالويه، ص: 116.
(3) قرأ بها عيسى. ينظر: البحر (6/ 253)، والتبيان (2/ 67)، والمعجم (3/ 209).
(4) المعاني (2/ 182).
(5) المصدر نفسه.
(6) ينظر: الكشاف (3/ 71)، والتبيان (2/ 893)، والبحر (6/ 253).

الحجاز لأنهم يميلون إلى التأني في الكلام[1].

## 6 ـ الاختلاف اللهجي في بناء الصيغة

من البدهي أنّ بنية الكلمات تتغير بتغير أصواتها اللينة، القصيرة والطويلة، أو الصامتة فبنية (المَثُلات) غير بنية (المُثْلات)، وكذلك (القَيُّوم) غير( القَيَّام) كما سيأتي توجيهها، وقد وصفه ابن جني بأنه انحراف الصيغة واللفظ واحد[2]. وكل ذلك له وشيجة باختلاف اللهجات العربية فيما بينها . وفيما يأتي توجيهه لبعض القراءات من هذا الجانب:

- **بين الأسماء: (فَعُلات) و(فُعْلات):**

**نحو(المَثُلات، والصَدُقات) و(المُثْلات، والصُدْقَات)**

وذلك في قِراءة بعضهم ﴿مِنْ قَبْلِهِمُ الْمُثْلات﴾ [الرعد: 6][3]، على (فُعْلات) . وقراءة المصحف ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ على (فَعُلات).

وجه الفراء هذا التحول توجيهاً لهجياً، بقوله: «هي المَثُلات، وتميم تقول: المُثْلات. وكذلك قوله ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ﴾ [النساء: 4]، حجازية . وتميم: صُدْقات، واحدها: صُدْقة . قال الفراء: وأهل الحجاز يقولون: أعطها صَدُقَتَها. وتميم تقول: أعطِها صُدْقَتَها في لغة تميم»[4].

بهذه البساطة وجه الفراء القراءتين إلى الاختلاف اللهجي، ولم يعلل تعليلاً صوتياً كابن جنّي: إذ علل إسكان الثاء في الجمع مرة وفي المفرد مرة أخرى، ففي الجمع آثر إسكان الثاء استثقالاً للضمة، ثم نقل الضمة للميم، مثل عضُد وعُضْد. وفي المفرد خفف مَثُلة إلى مُثْلة، بالطريقة نفسها . ثم جمع على ذلك، فقال: (المُثْلات) . ولم يُشر إلى اللغات[5].

---

(1) ينظر: في الأصوات اللغوية، ص: 211 ، ودراسة الصوت اللغوي، ص: 297 .

(2) ينظر : الخصائص (1/ 373) .

(3) قرأ بها الأعمش ويحيى بن وثاب ، ينظر: المحتسب (1/ 353)، والمعجم (2/ 485) .

(4) المعاني (2/ 59) .

(5) ينظر : المحتسب (1/ 354) ، والتبيان (2/ 752) .

## المبحث الخامس:

# المشتقـات

## (أولاً) تحويل الاسم إلى صيغ اشتقاقية

### 1 ـ تحويل (فاعَل) إلى (فاعِل)

#### في نحو (خاتَم) إلى (خاتِم)

قرأ بعضهم ﴿وخاتِم النبيين﴾ [الأحزاب: 40][1]، بكسر التاء وكذلك قرأ ابن مسعود ﴿خَتَمَ النبيينَ﴾، وقراءة المصحف (خاتَمَ) بفتح التاء.

وجه الفراء قراءة (خاتِمَ) على وزن (فاعِل)، إلى أنّه اسم فاعل فيه معنى الفعل (ختَمَ)، أو كما سمّاه هو والكوفيون: الفعل الدائم. وعزز ذلك بقراءة ابن مسعود ﴿خَتَمَ النبيينَ﴾، قال: «فهذه حجة لمن قال (خاتِم) بالكسر»[2].

وعن قراءة (خاتَم) بالفتح قال: «أراد هو آخرَ النبيين، كما قرأ علقمة فيما ذكر عنه ﴿خاتَمُه مسكٌ﴾ [المطففين: 26]، أي آخرُه مسكٌ»[3].

واستوثق رأيه بما سمعه علقمة من امرأة قالت للعطار: «اجعَلْ لي خاتَمه مِسْكاً، أي آخرَه»[4].

فالفتح عند مكي بمعنى أنّ النبيّ ﷺ خُتِمَ به النبيون، لا نبيّ بعده، فمعناه آخر النبيين، وبهذا وافق الفراء.

واختلف الآخرون في تفسير المفتوح، حيث ذهب ابن خالويه إلى أنّه مأخوذ «من الخاتَم الملبوس، لأنه جمالٌ»[5]. في حين رأى العكبري أنه يحتمل عدة

---

(1) قرأ بها حمزة والكسائي وأبوعمرو، ونافع والأعمش وغيرهم .ينظر: الحجة، ص: 109، والبحر (7/ 36)، والمعجم (4/ 94).

(2) المعاني (2/ 334).

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) الحجة، ص: 290.

أوجه: فهو إمّا على معنى المصدر. أو على معنى (فعَل)، مثل قاتَل، بمعنى ختمهم، أو اسم بمعنى آخرهم . أو بمعنى المختوم به النبيّون كما يُختَم بالطابَع[1].

وقد وافقه علماء التوجيه في المكسور على أنّه اسم فاعل، والنبيّ فاعل، فهو ختَمَ النبيين وخاتِمهم[2].

## 2 ـ بين الاسم والصفة

### تحويل صيغة (فِعَل) إلى (فُعَّل) لتحويله إلى صفة الرجال

### بين (الاسم الجمع) و(اسم الفاعل الجمع)

وذلك في قراءة بعضهم: ﴿كادُوا يكونونَ عليه لُبَّدا﴾ [الجن: 19] بالتشديد[3]، وقراءة المصحف (لِبَدا).

وقال الفراء في توجيه هذا التحول: «ومن قرأ (لُبَّدا)، فإنّه أراد أنْ يجعلها من صفة الرجال، كقولك: رُكَّعاً ورُكُوعاً، وسُجَّداً وسُجوداً»[4].

يريد الفراء أن يقول إنه جمع (لابِد): اسم فاعل جمع على (فُعَّل).

أما قراءة المصحف (لِبَدا) فهو بمعنى مجتمعة، الواحدة (لُبْدَة)[5]. وقال ابن جني موافقاً للفراء: وهذا وصف على (فُعَّل) كالجُبَّاء والزُّمَّل، بمعنى الكثير، يركب بعضه بعضاً حتى يتلبَّد من كثرته[6].

ووافقه العكبري أيضاً في أنّه نعت للمبالغة[7]. فهو جمع (لابد) كساجد: سُجَّد، عند الطبري والزمخشري والقرطبي[8]. أما في اللسان فجمع (لُبدة)[9].

---

(1) التبيان (2/ 1058) .

(2) ينظر : الحجة، ص: 290 ، والكشف (2/ 199) .

(3) قرأ بها الحسن وابن محيصن والأعرج وغيرهم. ينظر : المحتسب (2/ 334)، والإتحاف، ص: 426، والمعجم (5/ 221) .

(4) المعاني (3/ 194) .

(5) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص: 466 .

(6) ينظر : المحتسب (2/ 334) .

(7) ينظر : التبيان (2/ 1245) .

(8) ينظر: جامع البيان للطبري 2(9/ 74)، والكشاف (4/ 630)، والجامع للقرطبي (19/ 24) .

(9) ينظر : اللسان (لبد) .

## 3 ـ تحويل الاسم إلى صيغة مبالغة اسم الفاعل

### في نحو (فُعْلة) إلى (فُعَلة) الجُمْعة: الجُمَعَة:

وذلك في قراءة بعضهم ﴿مِنْ يَومِ الجُمَعَةِ﴾ [الجمعة: 9][1]، على (فُعَلة)، وقراءة المصحف (الجُمُعَة) بضم الميم . وجّه الفراء قراءة (الجُمَعةِ) توجيهين، توجيهاً لهجياً، وهو: «وفيها لغة (جُمَعَة)، وهي لغة لبني عقيل. لو قرئ بها لكان صواباً»[2].

وتوجيها صرفياً دلالياً، حيث دلّت صيغة (فُعَلة) على المبالغة أي اليوم الذي يُكثر من جمع الناس، قال الفراء: «والذين قالوا (الجُمَعَة): ذهبوا بها إلى صفة اليوم، أنّه يوم جُمَعَة، كما تقول: رجُلٌ ضُحَكَة للذي يكثر الضحك»[3].

فصيغة (فُعَلة) من صيغ مبالغة اسم الفاعل المعروفة عند العرب، فـ( هُمَزة، ولُمَزة، وضُحَكَة) تدل على الذي يكثر من الهمز واللمز والضحك[4].

وذهب النحاس إلى أنّ (الجُمَعَة) على فُعَلة، نسب الفعل إليها، أي يجمع الناس، كما يقال: رَجُلٌ لُحَنَة، أي يلحن الناس . وعزاها إلى لغة لبني عقيل[5]. وفي اللسان أنها تجمع الناس كثيراً، كما قالوا رجُلٌ لُعَنَة: يُكثر لعنَ الناس[6].

## 4 ـ تحويل المصدر إلى الصفة

### من (فعَلان) إلى (فعْلان)

### نحو (شَنَآن) إلى (شَنْآن)

قرئ (شَنْآن) بسكون النون في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ﴾ [المائدة: 2][7]، وقراءة المصحف بالفتح خلافاً للفراء.

---

(1) ينظر : التبيان (2/ 141)، والمعجم (5/ 123) .

(2) المعاني (3/ 156) .

(3) المعاني (3/ 156) .

(4) ينظر: شرح الشافية للرضي، ص: 162، ومعاني الأبنية، ص: 72 ، والصرف (د. الضامن)، ص: 159، والصرف الواضح، ص: 162 .

(5) ينظر :إعراب القرآن للنحاس / بيروت (4/ 429) .

(6) ينظر : اللسان (جمع) .

(7) و قرأ أكثر القراء (شَنْآنُ) بتخفيف النون. ينظر : المعاني (1/ 300)، وقرأ بها عاصم والحسن ونافع وابن عامر وغيرهم . ينظر : جامع البيان للطبري (9/ 486)، والمعجم (2/ 6) .

وذهب الفراء في توجيههما إلى أنّ المفتوح مصدر، والمخفف(الساكن) صفة. فالوجه عنده إذا كان مصدراً أنْ يُثقل تقديره: لا يَحملنَّكُم بغضُ قوم ، وإذا أريد به بغيض قوم، قيل :( شَنْآن) بالتخفيف (التسكين)[1]. ويوافق الفَراء ما ذهب إليه سيبويه: أنّ (فَعَلان) للمصادر التي تدل على الحركة والاضطراب، و(فَعْلان) للصفة كالريّان والشبعان[2]. غير أنّ الرضي عدّ (الشنآن) مصدراً شاذاً على فعَلان لأنه ليس باضطراب[3].

وعند ابن خالويه هما مصدران: فالمخفف بني على أصله قبل دخول الألف والنون عليه . والمفتوح أُتِيَ به على ما تأتي أمثاله من المصادر المزيد فيها كالضَرَبان والهَمَلان[4]. أما في نظر مكي فهما مصدران كذلك إلا أنّ المفتوح يحتمل الاسمية والأحسن المصدر . ونسب مصدرية المخفف إلى سيبويه كما حكاه في: لوّيته حقه ليّاناً على فعْلان[5]. وذكر مكي أن أباحاتم رآه غلطاً، لأنّ المصادر لا تأتي على (فَعْلان) بالإسكان، كما هو شأن الصفات التي تأتي بالإسكان. فالأشهر أن يكون صفة بمعنى: بغيض قومٍ ، وليس مصدراً[6] غير أنّ الرضيّ عدّه من النادر[7].

ومنهم من ذهب إلى أنّ السكون أريد به المصدر، ولكنه خفف لكثرة الحركات[8].

## (ثانياً) تحويل المشتقات فيما بينها:

### 1 ـ تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة

**( من( فاعِل) إلى (فعِل):**

**في نحو (حاذر) إلى (حَذِر)**

---

(1) ينظر : المعاني (1/ 300) .

(2) ينظر : الكتاب (4/ 140)، (4/ 259)، والتبيان (1/ 416) .

(3) ينظر : شرح الكافية للرضي (1/ 156) .

(4) ينظر : الحجة، ص: 129 .

(5) ينظر : الكتاب (4/ 9) .

(6) ينظر : الكشف (1/ 401) .

(7) ينظر : شرح الشافية (1/ 159) .

(8) المصدر نفسه.

قرأ بعضهم ﴿وإنّا لَجميعٌ حَذِرون﴾ [الشعراء: 56][1]، على (فَعِلون)، وقراءة المصحف ﴿حَٰذِرُونَ﴾، على (فاعِلون).

فرّق الفراء بين الصيغتين (حاذرون) و(حَذِرون)، فعدّ الأولى اسم فاعل يصف الحال الحاضر الذي لا يدلّ على اللزوم، قال في ذلك: «وكأن (الحاذر) الذي يَحْذرك الآنَ»[2].

و(حذِرون) صفة مشبهة تمتاز بالثبوت واللزوم كما هو المعروف عند علماء اللغة،أي أنها تدل على أن الصفة ثبتت في صاحبها على وجه الدوام مثل جميل وطويل كأنها خلقة، فإذا أردنا الحدوث حولناه إلى اسم الفاعل . وفي هذا يقول الفراء: «وكأنّ (الحَذِر): المخلوق حَذِراً، لا تلقاه إلا حَذِراً»[3].

فالصفة المشبهة لا توجد إلا ثابتة في الحال، فما كان ماضيه على (فَعِلَ) من الأدواء الباطنة تصاغ منه الصفة المشبهة على (فَعِل)، وكل ما كان من الذعر والخوف يكون على هذا المثال، وكذلك (الحَذِر) لأنّه داء قد وصل إلى الفؤاد فأصبح بمنزلة الخِلقة، أي ثابتاً[4]،كأنّه مخلوق من الحذر كما قال الفراء.

أما اسم الفاعل فإنّه يدل على الحدث ويستعمل في الأزمنة الثلاثة. فإذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أُتِيَ بها على زنة اسم الفاعل، فيقال في حسن: حاسن . فحسن: هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً، وحاسن: الذي يثبت له الآنَ أو غداً[5]. فاسم الفاعل أدوم وأثبت من الفعل، ولكن لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة[6].

وقد ذهب العلماء مذهبين في توجيههما:

أولهما: أنهما بمعنى واحد، وهو اسم الفاعل، حيث جاء (حاذر) على

(1) قرأ بها أبوعمرو ونافع وابن كثير وأبو جعفر .ينظر : السبعة، ص: 471 ، والكشف (2/ 151)، والمعجم (3/ 433) .
(2) المعاني (2/ 280) .
(3) المصدر نفسه ، وينظر: معاني الأبنية، ص: 74 .
(4) ينظر : شرح الكافية للرضي (1/ 143)، ومعاني الأبنية، ص: 84 .
(5) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (6/ 82)، والأشباه للسيوطي (2/ 206) .
(6) ينظر : معاني الأبنية، ص: 47، 52 .

أصل القياس لبناء اسم الفاعل، أمّا (حَذِر) فهو اسم الفاعل على (فَعِل)، كعَجِل ونَحِر وحَذِر . وهذا مذهب أبي عبيد نقله النحاس ونسبه إلى سيبويه، ومذهب ابن خالويه[1]. وثانيهما: أنّه فرق بينهما بعض أهل العربية، فرجلٌ حاذِر: فيما يستقبل، لا في وقته . أو معهم السلاح والكراع. ورجلٌ حَذِرٌ: إذا كان الحذر لازماً له كالخلقة. وهذا مذهب الكسائي والمبرد كما نقله النحاس، ومذهب ابن خالويه[2].

غير أنّ الفراء ذهب إلى دلالة الحال، وهي من الدلالات الزمنية لاسم الفاعل[3].

## 2 ـ تحويل اسم الفاعل إلى اسم المفعول

- **ومنه (مُفعِل) إلى (مُفعَل):**

**نحو مُرِدفين: مُرَدفين**

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿بألفٍ منَ الملائكةِ مُردَفين﴾ [الأنفال: 9][4]، بفتح الدال، وقراءة المصحف ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدال.

وجّه الفراء المفتوح إلى أنّه اسم مفعول، والمكسور اسم فاعل، في قوله: «ويُقرأ (مُردَفين) . فأمّا (مُردِفين): فمتتابعين، (مُردَفين): فُعِل بهم»[5].

ووافقه بعض العلماء في التوجيه، فالمكسور اسم فاعل من (أردف) . والمفتوح اسم مفعول جعل الفعل لله تعالى، وهو اسم المفعول من (أردف)[6].

وعند النحاس الكسر بمعنى أردف بعضهم بعضاً . وأورد أن أباعمرو قال بذلك، ولكن أبا عبيد أنكر عليه ذلك، واحتج بأنّ معنى أردف فلان فلاناً جعله

---

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس / بيروت (3/ 180)، والحجة، ص: 267، ومعاني الأبنية، ص: 52 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (3/ 180)، والحجة، ص: 267، والكشف (2/ 151) .

(3) ينظر: معاني الأبنية، ص: 51 .

(4) قرأ بها نافع وأبو جعفر وابن مجاهد وغيرهم .ينظر : الحجة، ص: 169، والمعجم (2/ 255) .

(5) المعاني (1/ 404) .

(6) ينظر : الحجة، ص: 169 ، والكشف (1/ 489) .

خلفه. وردّ النحاس على أبي عبيد بأنّ معنى مُردِفين: قد تقدم بعضهم بعضاً. يقال: ردفته وأردفته بمعنى تبعته وأتبعته، وهذا موافق لتوجيه الفراء[1].

### 3 ـ تحويل اسم المفعول إلى اسم الفاعل

- **ومنه (مُفعَلات) إلى (مُفعِلات)**

**نحو (مُنْشَآت: مُنْشِآت)**

وذلك في قراءة عاصم ويحيى بن وثاب ﴿الجوارِ المُنشَآت﴾ [الرحمن: 24][2]، بكسر الشين، وقرأ الحسن وأهل الحجاز( المُنْشَآت) بفتح الشين، وهي قراءة المصحف.

قال الفراء: «بكسر الشين يجعلن اللاتي يُقبِلنَ ويُدبِرْنَ. . . . وبفتح الشين يجعلونهنَّ مفعولاً بهنَّ، أُقبِلَ بهنَّ وأُدبِر»[3].

فالمكسور اسم فاعل بني على (أنشَأت)، فهي مُنْشِئة، تنسب الفعل إليها على الاتساع . والمفتوح اسم مفعول بني على (أُنشِأت) بمعنى أُجْرِيَت، أي فُعِل بهنَّ[4].

وكذلك قرئ (المُخلِصين) بالكسر والفتح في قوله تعالى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: 40]،والقول في هذه القراءة كالقول في سابقتها[5].

### 4 ـ تحويل اسم المكان إلى اسم الفاعل

- **ومنه (مُستفعَل) إلى (مُستفعِل):**

**نحو (مُسْتَقَرّ: مُسْتَقِرّ)**

قُرئ ﴿وهو الذي أنشأكُم من نفسٍ واحدة فمُسْتقِرّ﴾ [الأنعام: 98][6]، وقراءة

---

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس، (بيروت) : (1/ 178) .

(2) وقرأ بها حمزة وعاصم والأعمش وغيرهم . ينظر : البحر (8/ 192)، والمعجم (5/ 25) .

(3) المعاني (3/ 115) .

(4) ينظر : الحجة، ص: 339 وإعراب القرآن للنحاس (4/ 307)، والكشف (2/ 301) .

(5) ينظر : المعاني (2/ 89) .

(6) قرأ بها ابن عباس والحسن وأبوعمرو وابن كثير وغيرهم . ينظر : المعجم (1/ 115)، بكسر القاف .

المصحف: ﴿فَمُسْتَقَرّ﴾ بفتح القاف [1].

وجّه الفراء (مُستقرّ) بفتح القاف إلى أنّه اسم المكان وهو الرّحم، وبكسر القاف على أنّه اسم الفاعل وهو الولد، كما يفهم من قوله فمُستقرّ يعني» في الرّحم، و(مُستودَعٌ) في صلب الرجل . ويُقرَأ (فمُستَقِرّ) يعني الولد في الرّحم»[2].

وذهب علماء التوجيه والتفسير إلى أنّ من فتح أراد الموضع، ومن كسر جعله اسم فاعل من قَرّ الشيء فهو مُستقِرّ، لأنّ قرّ واستقرّ بمعنى لا يتعديان[3]. فهو اسم غير ظرف، أي مُستقِرّ في الأرحام، اسم الفاعل بمعنى قارّ في الأرحام[4].

## 5 ـ تحويل صيغة المبالغة إلى صيغة أخرى للاختلاف اللهجي

### ومنه: (الفَيْعُول) إلى (الفَيْعَال)

### نحو (القَيُّوم) و(القَيَّام)

قرأ عمر بن الخطاب ﷺ ﴿الحَيُّ القَيَّام﴾ [آل عمران: 2][5]، وقراءة المصحف ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾.

وجه الفراء (القَيَّام) وجهة لهجية للحجازيين، لأنهم يكثرون منه في الثلاثي فيقولون للصَّوّاغ: الصَّيَّاغ. فصيغة (القَيَّام): (الفَيعَال)، و( القَيُّوم): (الفَيعُول)[6]. ثم جمع الفراء بينهما في دلالتهما العامة، بقوله: فـ «هما جميعاً مدحٌ»[7].

---

(1) ينظر : المعاني (1/ 347) .

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر : الحجة، ص: 146 ، ومعاني القرآن للنحاس (2/ 462)، والتبيان (1/ 523)، والبحر (4/ 188) .

(4) ينظر : الكشف (2/ 442) .

(5) وقرأ بها ابن مسعود والأعمش وغيرهم . ينظر: البحر (2/ 377)، والمعجم (1/ 380) .

(6) ينظر : المعاني (1/ 190)، وإعراب القرآن للنحاس / بيروت (1/ 353) .

(7) المعاني (1/ 190) .

وقال الطبري: القيّوم والقيّام أبلغ في المدح من القائم . وقد اختار عمر بن الخطاب ﷺ قراءته (القَيَّام) لأنّ ذلك الغالب على لهجة أهل الحجاز في الثلاثي من الياء والوا و. فيقولون للرجل الكثير الدوران: الديّار، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: 26]، على لهجة الحجاز[1].

وجاء في اللسان أنهما من أبنية المبالغة[2].

فالصيغتان بمعنى واحد، فهما من الاختلاف اللهجي ؛ لأنّ تساويهما في لهجة واحدة غير معقول، وإنما يكون توحد المعنى في لهجات مختلفة . أما في اللهجة الواحدة فمعناهما يجب أن يكونا مختلفين، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما قال أبوهلال العسكري[3]. واستثنى ابن جني من ذلك حاجتهم إلى التعدد من أبنية الألفاظ في أوزان أشعارهم وسعة تصرف كلامهم[4].

ومما يجدر ذكره هو أنّ تحويل الواو إلى الياء في قَيُّوم إلى قَيَّام، وصَوّاغ إلى صَيّاغ وغيرها ظاهرة مطردة عند الحجازيين، معروفة بالمعاقبة الحجازية، لأنّ اللهجات الحضرية تميل إلى الكسر أو الياء[5].

(1) ينظر : جامع البيان للطبري (6/ 155) .
(2) ينظر : اللسان (قوم) .
(3) ينظر : الفروق اللغوية، ص: 12 ـ 13 .
(4) ينظر : الخصائص (1/ 372) .
(5) ينظر : في اللهجات، ص: 91، 93 .

المبحث السادس:

# المصادر

## (أولاً) التحول بين المصادر:

### 1 ـ تحويل المصدر إلى اسم المصدر

**ـ (مَفعَل) إلى (مَفعِل) في نحو مَطْلَع: مَطْلِع**

قرأ يحيى بن وثاب ﴿سلامٌ هي حتى مَطْلِعِ الفجْرِ﴾ [القدر: 5][1]، بكسر اللام. وقراءة المصحف (مَطْلَع) بفتح اللام.

قال الفراء في دلالة التغيير في الصيغتين: «وقول العوام أقوى في قياس العربية، لأنّ (المَطلَع) بالفتح هو: الطلوع.

و(المَطْلِع): المشرق، والموضع الذي منه ؛ إلا أنّ العرب يقولون: طلعت الشمس مطلِعاً، فيكسرون، وهم يريدون: المصدر، كما تقول: أكرمتك كرامة، فتجتزئ بالاسم من المصدر. وكذلك قولك: أعطيتك عطاءً، اجتزئ فيه بالاسم من المصدر»[2].

و(المطلَع) مصدر ميمي على (مَفْعَل)، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوزاً[3]. و(المَطْلِع) بالكسر هو اسم المصدر على رأي الفراء بمعنى المصدر الذي هو (المَطْلَع) بالفتح.

وقال سيبويه: وقد كسروا المصدر في قولهم: أتيتك عند مَطْلِع الشمس، أي

---

(1) وقرأ بها كذلك الكسائي وأبو عمرو والأعمش وغيرهم وليس ابن وثاب وحده، كما قال الفراء. ينظر: المعجم (5/ 444).

(2) المعاني (3/ 281).

(3) ينظر: شرح الشافية (1/ 171)، شرح شذورالذهب، ص: 526، والصرف (د. الضامن)، ص: 137.

عند طلوع الشمس. وهذه لغة بني تميم، وأمّا أهل الحجاز فيفتحون[1]. ورجح السيرافي قول سيبويه أنّ المطلِع لا يحتمل إلا الطلوع لأنّ المطلِع ليس بحادث في آخر الليل ولأنه موضع[2]. فكما رأينا أنهما لغتان عند سيبويه، ولكن الفراء جعلهما بمعنىً داخل دائرة الاستعمال في اللهجة الواحدة، وإنْ رجح الفتح بأنّه أقوى قياساً في العربية.

وعند الكسائي أن (المطلِع) قياسه: تطلِع، بالكسر في المضارع إلا أنها لغة ماتت في كثير من لغات العرب، وبقي (المَطْلِع) بكسرها في الزمان والمكان على ذلك القياس[3].

## 2 ـ تحويل مصدر المرة إلى مصدر الهيأة:

### (فَعْلَة) إلى (فِعْلَة)

**ـ فَعْلَتَك: فِعْلَتَك**

جاء هذا التحول في قراءة الشعبيّ ﴿وفعَلتَ فِعْلَتَكَ التي فعَلتَ﴾ [الشعراء: 19]. بكسر الفاء، وقد قال الفراء جازماً إنّه: «لم يقرأ بها غيره»[4]. وقراءة المصحف ﴿فَعْلَتَكَ﴾ بفتح الفاء.

قال الفراء في توجيه (فِعْلَتَك): «ولو أُريد بها: الجِلْسَة، والمِشْيَة، جاز كسرها . . . عن الشعبيّ أنّه قرأ (وفَعَلتَ فِعْلَتَك)»[5].

يريد الفراء أنْ يقول إنّ (فِعْلَتَك) اسم الهيأة كالجِلْسة والمِشْيَة، وهي كناية عن الحال التي تكون عليها[6]. وهي عند سيبويه تريد بها ضرباً من الفعل[7]. أو بمعنى فعلتك المألوفة منك[8].

---

(1) ينظر : الكتاب (4/ 90)، وإعراب القرآن للنحاس/بيروت :(5/ 269)، والتبيان (2/ 1296) .

(2) ينظر: شرح الشافية (1/ 171، 172)، الهامش رقم (1) .

(3) ينظر : البحر (6/ 161)، واللهجات (د. الجندي)، ص: 606 .

(4) المعاني (2/ 278)، ونسب في مختصر شواذ القراءات، ص: 106 إلى الشعبي ، وجاء في المعجم (3/ 428)، تأكيد ذلك حيث لم تعز هذه القراءة إلى أحد غير الشعبيّ .

(5) المعاني (2/ 278) .

(6) ينظر : المحتسب (2/ 127) .

(7) ينظر : الكتاب (4/ 44) .

(8) ينظر : التبيان (2/ 995) .

أمّا (فَعْلَتَك) فهي مصدر المرة، وقد قال الفراء بشأنها: «فالفَعْلة منصوبة الفاء، لأنها (مرة واحدة)، ولا تكون ـ وهي مرة ـ فِعْلَة»[1].

وقد فرق الفراء بين البناءين ليفرق بين ما يفيد المرة وما يصف حال الهيأة. فلكل معنى بناؤه الخاص الذي يرمز له. فلا يحل أحدهما محل الآخر؛ لأنّ ما يكون للمرة لا يكون للهيأة. وقد تضمنت الصيغتان معنى المصدر الأصلي، ومعنى مصدر التوكيد؛ ومعنى خاصاً، وهو عدد مرات حدوث الفعل إذا كان على (فَعْلة). ومعنى وصف صفة الحدث عند وقوعه وهي هيأة الحدث أو نوعه إذا كان على (فِعْلَة)[2]. فالتحول حصل هنا من وصف عدد حدوث الفعل إلى وصف هيأة الحدث.

## (ثانياً) التحويل من معنى الاسمية إلى معنى المصدرية

### 1 ـ من الاسم إلى المصدر:

**ـ (آلِهَتَكَ) إلى (إلاهَتَك)**

قرأ ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ويذرَكَ وإلـهَتَك﴾ [الأعراف: 127][3]، بكسر الهمزة، وقراءة المصحف (وآلِهَتَك) بالألف الممدودة.

قال الفراء في توجيه ذلك: «قرأ ابن عباس (إلاهَتَك)، وفسرها: ويَذرَكَ وعبادَتَك. وقال: كأنّ فرعون يُعْبَدُ، ولا يَعْبُدُ»[4].

لقد تحول الاسم إلى صيغة أخرى، هي المصدرية، وبذلك تغير المعنى. ويؤيد ذلك أنّ فرعون كان يُعبَدُ ولا يَعبُد، لقوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: 24]، إذ قيل: إنّ فرعون صنع أصناماً وأمر أنْ يعبدوها، تقرباً إليه، كما يَعبدُ عبدةُ الأصنامِ الأصنامَ[5].

---

(1) المعاني (2/ 278).

(2) ينظر: الكتاب (4/ 44، 45)، وشرح الشافية (1/ 178، 180)، والصرف (د. الضامن)، ص: 135).

(3) و قرأ بها الحسن وابن مسعود وغيرهم. ينظر: المحتسب (1/ 256)، والبحر(4/ 367)، والمعجم (2/ 209).

(4) المعاني (1/ 391).

(5) ينظر: الكشاف (2/ 143)، واللسان (أله).

فالإله: أي مستحق العبادة، وقد سميت الشمس إلاهَة، وألاهة، لأنهم كانوا يعبدونها، ومعنى (إلاهتَكَ): عبادتَك، وعبودتَك ؛ وهي العبادة مثل الزيارة[1].

## 2 ـ تحويل (الاسم) إلى (مصدر المرَّة)

### ـ (غِشَاوة) إلى (غَشْوَة)

قرأ يحيى بن وثاب ﴿وجَعَلَ على بَصَرِه غَشْوَةً﴾ [الجاثية: 23][2]، بفتح الغين. وقراءة المصحف (غِشاوة) بكسر الغين، وزيادة الألف.

لمح الفراء في دلالة الصيغتين أنّ إحداهما اسم والآخر اسم المرَّة . قال: «كأنّ (غِشاوة) اسمٌ. وكأنّ (غَشْوَة) شيء غشيها في وقعة واحدة، مثل: الرَّجفة والرَّحمة والمَرَّة»[3].

وقال سيبويه عن اسم المرة: «وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على (فَعْلَة) على الأصل، لأن الأصل: فَعْل »[4].

وقد تابع الفراءَ في ذلك الطبري وابن خالويه، إلا أنّ الأخير جعل الغِشاوة مصدراً كالوِلاية والكِفاية[5]، أو هما لغتان بمعنى الغطاء عند مكي[6].

وجاء في اللسان قرئ (غَشْوَة): كأنّه رُدّ إلى أصلها، لأن المصادر كلها تردّ إلى (فَعْلَة)[7].

---

(1) ينظر: جامع البيان للطبري (13/ 38)، والمحتسب (1/ 256)، والكشاف (2/ 143)، والتبيان (1/ 589) .

(2) وقرأ بها حمزة والكسائي والأعمش وغيرهم . ينظر : السبعة، ص: 595 ، والبحر (8/ 49)، والمعجم (4/ 394) .

(3) المعاني (3/ 48) .

(4) الكتاب (4/ 45) .

(5) ينظر : جامع البيان للطبري (25/ 91)، والحجة، ص: 326 .

(6) ينظر : الكشف (2/ 269) .

(7) ينظر : اللسان (غشي) ، والكتاب (4/ 45) .

## (ثالثاً) بين المشتقات والمصادر

### 1 ـ تحويل اسم الفاعل إلى المصدر الميمي:

**ـ (مُفْعِلَة) إلى (مَفْعَلَة)**

**نحو (مُبْصِرَة) إلى (مَبْصَرَة)**

حصل هذا التحول في قراءة بعضهم ﴿الناقةَ مَبْصَرَة﴾ [الإسراء: 59][1]، على(مَفْعَلَة)، وقراءة المصحف (مُبْصِرَة) على (مُفْعِلَة).

قال الفراء في توجيه (مَبْصَرَة): «ومن قرأ (مَبْصَرَة) أراد مثل قول عنترة[2]:

• والكُفرُ مَخْبَثَةٌ لِنفْسِ المُنعِمِ *

فإذا وضعت (مَفْعَلَة) في معنى (فاعِل)، كفت من الجمع والتأنيث، فكانت موحدة مفتوحة العين . لا يجوز كسرها . العرب تقول: هذا عشبٌ مَلْبَنَةٌ مَسْمَنَةٌ. والولد مَبْخَلَة مَجْبَنَة . فما ورد عليك فأخرجه على هذه الصورة»[3].

وجد الفراء أنّ (مَبْصَرَة) مصدر على (مَفْعَلَة) جاء لمعنى الفاعل ولكونها مصدراً كفت من الجمع والتأنيث . ولا بد من فرق بينهما في معنى الفاعلية لاختلاف الصيغتين ولا سيما معناه بصيغة المصدر، فمعناه أقوى من أية صيغة أخرى، وأكثر شمولاً، لأنه تحول من خاص إلى عام، لا يتقيد بالجمع والتأنيث، عام للإفراد والجمع والتذكير والتأنيث، فالمصدر الميمي خاصة يختلف عن المصادر الأخرى، لأنه يحمل في الغالب عنصر الذات بخلاف غير الميمي فإنه حدث مجرد[4].

لذا وجدنا الفراء يجعل (مَبْصَرَة) بمعنى الفاعل، لأنه متلبس بذات الفاعل بخلاف المصادر الأخرى.

وتابعه النحاس ووافقه تماماً، وذلك بنقل مقالة الفراء دون اعتراض[5].

---

(1) قرأ بها قتادة . ينظر: البحر (6/ 53)، والمعجم (3/ 65) .

(2) ينظر: المعلقات العشر، ص: 104 .

(3) المعاني (2/ 126) .

(4) ينظر: معاني الأبنية، ص: 34 .

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس / (بيروت) (2/ 430) .

ولكن قال الأخفش إنْ (مُبْصِرَة) بمعنى تبصرهم أي إنّه اسم الفاعل، و(المَبْصَرَة): الحجة[1].

وقد تعددت معنى (المَفْعَلَة) عند العلماء، فمنهم من يرى أنه يجيء لسبب الفعل كما في الولد مَبْخَلة ومَجْبَلة[2]. أو تأتي لسبب كثرة الفعل، فالولد مجبنة ومبخلة يدل على كثرة الجبن والبخل[3].

ـ وقرئ كذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُ مِنْ مُكرَمٍ﴾ [الحج:18][4]، وقراءة المصحف: ﴿مُّكْرِمٍ﴾ بكسر الراء. والقول في هذه القراءة كالقول في سابقتها[5].

## 2 ـ تحويل (صيغة المبالغة) إلى (المصدر)

### ـ (فَعُول) إلى (فُعُول)

### في نحو (نَصُوح) إلى (نُصُوح)

قال الفراء في توجيه قراءة عاصم والحسن ﴿تَوْبَةً نُصُوحاً﴾ [التحريم: 8]، بضم النون[6]. وقراءة المصحف (نَصُوحاً) بفتح النون، قرأ بها أهل المدينة والأعمش: «وكأنّ الذين قالوا (نُصُوحاً)، أرادوا المصدر، مثل: قُعُوداً. والذين قالوا (نَصُوحاً) جعلوه من صفة التوبة، ومعناها: يحدث نفسه إذا تاب من ذلك الذنب ألاّ يعود إليه أبداً»[7].

ويرى الفراء أنّ (نَصُوح) بالفتح اسم الفاعل بمعنى الناصح الذي ينصح نفسه، لأنّ (نَصوح) على فَعول من أبنية مبالغة اسم الفاعل يقع على الذكر والأنثى، بمعنى بالغة في النصح[8].

---

(1) ينظر: مختار الصحاح (بصر).

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي (1/ 162).

(3) ينظر: حاشية الصبان (2/ 312)، ومعاني الأبنية، ص: 39.

(4) بفتح الراء: قرأ بها ابن أبي عبلة، .ينظر: البحر (6/ 359)، والمعجم (3/ 290).

(5) ينظر: المعاني (2/ 219)، وينظر موافقة العلماء له في: الكشاف (3/ 149)، والتبيان (2/ 936)، والبحر (6/ 359).

(6) قرأ بها عاصم ونافع والحسن والأعرج وغيرهم. ينظر: الحجة، ص: 349، والمعجم (5/ 154).

(7) المعاني (3/ 163).

(8) ينظر: معاني الأبنية، ص: 72.

أمّا (النُصُوح) فمصدر سماعي لأن (فُعُول) مصدر لكل فعل ثلاثي لازم كقعد قُعوداً، غير أنّ نصح متعدٍ . فقد جاء بعض الأبنية على فُعول كجحَد جُحوداً، شبهوه بقعد قُعوداً، لأن بناء الفعل واحد. ولهذا قال الفراء (نُصُوح) مصدر مثل قعود. وعقب الرضيّ على ذلك بأنّ المشهور هو أن مصدر المتعدي (فَعْل) مطلقاً، إذا لم يسمع، واللازم (فُعُول)[1].

وقد وافقه العلماء في توجيه الصيغتين فقالوا عن المضموم إنه مصدر وصف به كما قالوا: رجلٌ عدل، كنصح فلان لفلان نُصوحاً.

وقالوا عن المفتوح إنه صفة للتوبة، وحذفت الهاء لتدل على أنها معدولة عن ناصحة. وهذا على سبيل المجاز لأن النصح صفة للتائب[2].

## 3 . تحويل المصدر إلى صيغة المبالغة

### - (فعُول) إلى (فعُول)

### ومنه: (نُحُور) إلى (نَحُور)

وذلك في قراءة أبي عبد الرحمن السلمي (دَحُوراً) في قوله تعالى: ﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا﴾ [الصافات: 8 ـ 9][3]، بفتح الدال . وقراءة المصحف (دُحُوراً) بضم الدال.

قال الفراء في توجيههما كما قال في توجيه (نصوح) بالضم والفتح إنّ: «من ضمها جعلها مصدراً، كقولك: دحرته دُحوراً. ومن فتحها جعلها اسماً، كأنّه قال: يُقذفون بداحرٍ»[4].

كما ذكرنا من قبل أنّ فُعُولاً مصدر للفعل اللازم، وجاء هنا تشبيهاً بقُعود، لأنه متعدٍ .

---

(1) ينظر : شرح الكافية للرضي (1/ 157) .

(2) ينظر : جامع البيان للطبري (28/ 108)، والحجة، ص: 349 ، والكشف (2/ 222)، والتبيان (2/ 1230)، والبحر (8/ 293) .

(3) وقرأ بها علي والطبراني وابن أبي عبلة . ينظر : المحتسب (2/ 219)، والمعجم (4/ 196) .

(4) المعاني (2/ 383) .

أمّا (دَحُور) فهو اسم الفاعل عند الفراء، من أبنية المبالغة، فإذا كان (فَعول) لمن دام منه الفعل، وكثر منه الفعل، ولمن قويَ على الفعل، فإنّ (دَحُوراً) بمعنى داحر جاء لمبالغة اسم الفاعل . أي إنّهم يُقذفون بما يدحر، بقوة وكثرة ودوام[1].

بيد أنّ النحاس ذهب إلى أنّ (دَحور) مصدر على (فَعول) بمنزلة القَبُول. وأشار إلى أنه اسم الفاعل عند الفراء حذفت منه الباء، وهو كثير عند الكوفيين[2].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الفراء أنه لم يأت الفَعول مصدراً إلا خمسة أحرف معروفة مثل الوَضوء والطَهور، كما قال الرضي، وعزاها إلى سيبويه. وهذه مسألة خلافية[3].

## 4 ـ تحويل اسم المفعول إلى المصدر

### ـ (فَعُول) إلى (فُعُول)

### في نحو (رَكُوب) إلى (رُكُوب)

وذلك في قراءة بعضهم ﴿فَمِنْها رُكُوبهم﴾ [يسَ: 72][4]، بضم الراء . وقراءة المصحف: (رَكُوبُهم) بفتح الراء.

قال الفراء في توجيه قراءة (رَكُوبُهم): «اجتمع القراء على فتح الراء لأن المعنى: فمنها ما يركبون، ويقوي ذلك أنّ عائشة قرأت: (فمنها رَكُوبتُهم)»[5].

جاءت (رَكُوبُ) على صيغة (فَعُول) وهذه الصيغة من صيغ اسم المفعول كرَسول بمعنى مُرسَل، فرَكوبهم بمعنى مركوبهم كما قالوا: حَلوب بمعنى

(1) ينظر : معاني الأبنية، ص: 114 .

(2) ينظر : إعراب القرآن للنحاس /بيروت (3/ 412)، والمحتسب (2/ 219) .

(3) ينظر : شرح الشافية (1/ 159)، والهامش رقم2، والكتاب (4/ 42) .

(4) قرأ بها الحسن والأعمش والمطوعي وغيرهم . ينظر : المحتسب (2/ 216)، والمعجم (4/ 187) .

(5) المعاني (2/ 381) .

محلوب، أو على النسب: ذو رُكوب. وقد تأتي هذه الصيغة لمبالغة اسم المفعول، نحو قولهم: ناقة ذَلول رَكوب[1]، فالرَّكوب: الذلول من المراكب، أو اسم ما يركب، وكذلك الرَّكوبة[2].

وفي توجيه قراءة (رُكُوبُهم) بضم الراء قال الفراء: «ولو قرأ قارئ: ﴿فمنها رُكُوبهم﴾ كما تقول: منها أُكُلُهم وشُرُبُهم ورُكُوبُهم، كان وجهاً»[3].

وقال النحاس: إنّ أباحاتم زعم أنّه لا يجوز ضم الراء لأنه مصدر[4].

غير أن ابن جنيّ قال في توجيه ذلك أنّ «رُكوبهم بضم الراء مصدر، والكلام محمول على حذف المضاف مقدماً أو مؤخراً، والتقدير فيها: ذو ركوبهم، أي المركوب»[5].

## 5 ـ تحويل اسم المكان إلى المصدر

### ـ (مَفْعَل) إلى (مُفْعَل)

**في نحو (مَقام: مُقام)**

قرأ أبو عبد الرحمن السلمي ﴿لا مُقَامَ لكُم فارجِعُوا﴾ [الأحزاب: 13]، بضم الميم . وقراءة العوام (مَقامَ) بفتح الميم[6]. وقراءة المصحف بالضم، أما عند الفراء فبالفتح[7].

قال الفراء في توجيه الوجهين: «فمن قال (لا مَقَامَ) فكأنّه أراد لا موضع قيام . ومن قرأ (لا مُقَامَ)، كأنّه أراد: لا إقامة لكم فارجعوا»[8].

---

(1) ينظر : التبيان (2/ 1086)، ومعاني الأبنية، ص: 69 .
(2) ينظر : العين ، واللسان (ركب) .
(3) المعاني (2/ 381) .
(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس/ (بيروت) (3/ 406) .
(5) ينظر : المحتسب (2/ 216) .
(6) ينظر : المعاني (2/ 335) .
(7) وقرأ بالفتح ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي . ينظر : البحر (7/ 27)، والمعجم (4/ 80) .
(8) المعاني (2/ 335، 336) .

وجَّه الفراء (مَقام) على (مَفْعَل) وهي صيغة اسم المكان من الثلاثي: قام: يقوم. أمّا (مُقام) فعلى (مُفْعَل)، وهو مصدر ميمي على صيغة المفعول من أُقيم على أُفعِل فهو مُفْعَل[1].

وقد وافقه ابن خالويه والنحاس في دلالة الصيغتين، غير أنّ الأخير يرى أنّ (مُقَام) يحتمل المصدر واسم المكان[2]. وأما مكي فقد ذهب إلى أنهما بمعنى، فـ (مُقام) يحتمل المصدرية واسم المكان، كذلك (المَقام)، بدليل قوله تعالى: ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: 125][3].

(1) ينظر: شرح الشافية (1/ 181).

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 306)، والحجة، ص: 289، 239.

(3) ينظر: الكشف (2/ 195).